

تقرير الاستقرار

المالي 2014

جدول المحتويات

أ.....	تقرير الاستقرار المالي 2014
ب.....	جدول المحتويات
ج.....	تمهيد
1.....	الفصل الأول: التطورات الاقتصادية والمالية العالمية والمحلية وآفاقها
1.....	مقدمة
2.....	التطورات الاقتصادية والمالية العالمية وآفاقها
2.....	التطورات الاقتصادية العالمية
4.....	استقرار النظام المالي العالمي
4.....	الاستقرار المالي العالمي
5.....	التطورات الاقتصادية والمالية المحلية وآفاقها
5.....	الوضع الاقتصادي المحلي وآفاقه
7.....	ترتيبات الاستعداد الائتماني
7.....	تحديات الاستقرار
7.....	تفاقم الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة
8.....	ازدياد قوة الدولار
8.....	عودة أسعار النفط إلى الارتفاع
9.....	تراجع حجم المنح والمساعدات
10.....	الفصل الثاني: التطورات التشريعية والرقابية
10.....	مقدمة
10.....	أولاً: القوانين والأنظمة
12.....	ثانياً: التعليمات
14.....	ثالثاً: التعاميم الرقابية
17.....	الفصل الثالث: تطوير البنية التحتية للنظام المالي وتعزيز الإشتغال المالي في المملكة
17.....	مقدمة
18.....	أولاً: تطوير البنية التحتية للنظام المالي في المملكة
25.....	ثانياً: تعزيز حماية المستهلك المالي
25.....	ثالثاً: نشر الثقافة المالية والمصرفية في المجتمع
26.....	رابعاً: تحسين الوصول إلى التمويل خاصة للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

28	خامساً: الإشراف والرقابة على قطاع التمويل الأصغر
32	الفصل الرابع: تطورات القطاع المالي في الأردن
32	مقدمة
32	أولاً: أهم تطورات الجهاز المصرفي في الأردن (الموجودات والمطلوبات)
40	الطلب على الائتمان ومدى تجاوب البنوك معه
47	ثانياً: مخاطر الجهاز المصرفي في الأردن مؤشرات المتانة المالية
53	الكفاءة التشغيلية للبنوك
54	ثالثاً: موجودات ومطلوبات الجهاز المصرفي الأردني على المستوى الموحد (فروع الأردن والخارج والشركات والبنوك التابعة):
58	رابعاً: تطورات القطاع المالي غير المصرفي (المؤسسات المالية غير المصرفية)
58	قطاع التأمين
59	قطاع التمويل الأصغر
60	نشاط قطاع التمويل الأصغر خارج العاصمة
61	شركات التأجير التمويلي
61	قطاع أعمال الصرافة
63	خامساً: المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
66	الفصل الخامس: تقييم المخاطر النظامية
66	مقدمة
66	أولاً: تعرض البنوك والمؤسسات المالية لقطاع الأفراد
67	مديونية الأفراد لدى البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية
68	نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم
68	مديونية الأفراد لدى عدد من الدول العربية
69	ميزانية قطاع الأفراد في الأردن
70	الخلاصة
70	ثانياً: مدى تناسب نمو الائتمان الممنوح من القطاع المالي مع النشاط الإقتصادي في الأردن
71	نسبة الائتمان المباشر الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وتحليل فجوة الائتمان في الأردن
73	ثالثاً: تعرض البنوك لمخاطر أسواق الأسهم
73	التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك لشراء الأسهم
74	حجم إستثمارات البنوك في الأسهم
74	حجم التداول في بورصة عمان
75	الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة

76 الخلاصة
77 الفصل السادس: تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري ومؤشر الرقم القياسي لأسعار العقارات
77 مقدمة
77 تعرض البنوك في الأردن للقطاع العقاري
78 مكونات التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري
82 مؤشر أسعار الأصول العقارية
83 نتائج احتساب الرقم القياسي لأسعار العقارات (مؤشر أسعار العقارات) في الأردن
89 الحد الأعلى لنسبة مبلغ القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض السكنية للأفراد والقروض العقارية التجارية في الأردن
91 المتوسط الفعلي لنسبة مبلغ القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض السكنية للأفراد والقروض العقارية التجارية
92 حجم القروض السكنية حول العالم
92 إجراءات البنك المركزي لتقليل تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري وتعزيز قدرة البنوك على مواجهتها
93 خلاصة
94 الفصل السابع: هامش سعر الفائدة ومكوناته والعوامل المؤثرة فيه
94 أولاً: مقدمة
95 ثانياً: تطور هامش سعر الفائدة لدى البنوك المرخصة
96 ثالثاً: هامش أسعار الفائدة في الأردن
99 رابعاً: العوامل المؤثرة في هامش سعر الفائدة
102 خامساً: إجراءات البنك المركزي المتعلقة بالسياسة النقدية وأدواتها
103 خلاصة
105 الفصل الثامن: اختبارات الاوضاع الضاغطة
105 مقدمة
106 أولاً: اختبارات تحليل الحساسية (Sensitivity Analysis)
109 ثانياً: اختبارات الاوضاع الضاغطة الكلية (Macro-stress testing)

تمهيد

يأتي إصدار تقرير الاستقرار المالي لعام 2014 كثالث تقرير يتم إصداره بعد إنشاء دائرة الاستقرار المالي في البنك المركزي الأردني وذلك في ضوء جهود البنك المركزي الأردني المستمرة لتعزيز استقرار القطاع المالي والمصرفي في المملكة وتوفير بيانات كافية عن كافة مناحي الاقتصاد والقطاع المالي في الأردن، ويُقصد بالاستقرار المالي تعزيز قدرة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على مواجهة المخاطر والحد من أي اختلالات هيكلية. هذا وقد بين التقرير أن الأردن يتمتع بقطاع مصرفي سليم ومتين قادر بشكل عام على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة نتيجة تمتع البنوك في الأردن بمستويات مرتفعة من رأس المال هي الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى مستويات مريحة من السيولة والربحية.

يتكون التقرير من ثمانية فصول حيث يتناول **الفصل الأول** التطورات الاقتصادية والمالية العالمية والمحلية وآفاقها، حيث يبين هذا الفصل أن الاقتصاد العالمي تحسن تدريجياً بعد فترة من الكساد لكن النمو ظل بطيئاً جداً وغير متوازن، وذلك بسبب ارتفاع المخاطر المالية والسياسية في بعض مناطق العالم، واستمرار آثار الأزمة المالية العالمية وأزمة منطقة اليورو، كما يتناول هذا الفصل السياسات الاقتصادية في الأردن وأثرها في معالجة الاختلالات المالية والاقتصادية، حيث أدت هذه السياسات إلى حدوث تحسن في معظم المؤشرات الاقتصادية والنقدية في عام 2014 وبشكل أكبر مما كان عليه الحال في عام 2013، كما يتناول الفصل أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني والتي من أهمها تفاقم الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة.

أما فيما يخص **الفصل الثاني** فقد تناول أبرز التعديلات الرقابية التي قام البنك المركزي بإجرائها خلال عام 2014 ومشاريع التعديلات القانونية، خاصة ما يتعلق بتعديل قانون البنك المركزي وقانون البنوك لجعلهما يواكبا آخر التطورات وأفضل الممارسات والتجارب العالمية فيما يخص

دور البنوك المركزية بتحقيق الاستقرار النقدي والمالي والرقابة على البنوك وتعزيز الحاكمية المؤسسية لديها.

أما الفصل الثالث فيبين أهم إجراءات البنك المركزي الأردني في مجال تطوير البنية التحتية للنظام المالي وتعزيز الاشتغال المالي في المملكة، والتي تتمثل بما يلي: تطوير البنية التحتية للنظام المالي في المملكة، تعزيز حماية المستهلك المالي، نشر الثقافة المالية والمصرفية في المجتمع، تحسين فرص الحصول على التمويل خاصة للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والإشراف والرقابة على قطاع التمويل الأصغر.

أما الفصل الرابع فقد تناول تطورات القطاع المالي في الأردن حيث بين هذا الفصل أنه وبالرغم من المخاطر السياسية والاقتصادية التي تحيط بالمنطقة فإن الجهاز المصرفي الأردني استطاع بشكل عام أن يحافظ على متانة أوضاعه المالية التي تشهد تحسناً مستمراً، كما تناول الفصل أبرز التطورات المالية التي طرأت على المؤسسات المالية غير المصرفية مثل: شركات التأمين، شركات التمويل الأصغر، شركات التأجير التمويلي، وشركات الصرافة، بالإضافة إلى المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي حيث تم التطرق إلى استثماراتها التي تتنوع في أصول مالية وغير مالية.

أما الفصل الخامس فيتناول أهم المخاطر النظامية التي تؤثر على القطاع المالي، حيث تم التطرق إلى: تعرض البنوك والمؤسسات المالية لقطاع الأفراد، مدى تناسب نمو الائتمان الممنوح من القطاع المالي مع حجم النشاط الاقتصادي، تعرض البنوك لمخاطر أسواق الأسهم وتعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري الذي تم تناوله بالتفصيل في الفصل السادس.

حيث تبين أن نسب مديونية الأفراد إلى دخلهم وإلى صافي ثروتهم شهدت ارتفاعاً مستمراً خلال السنوات الخمس الأخيرة مما يدل على حدوث ارتفاع ملحوظ في مخاطر إقراض هذا القطاع نتيجة ارتفاع حجم مديونية الأفراد بشكل يفوق النمو في دخلهم مما يستدعي من البنوك التنبه لمخاطر إقراض هذا القطاع ودراسة التوسع فيه بشكل يأخذ بعين الاعتبار تطور هذه المخاطر، أما فيما يتعلق بنسبة الائتمان المباشر الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وتحليل فجوة الائتمان، فقد أظهرت نتائج تحليل فجوة الائتمان أن النسبة في الأردن لا تدل على احتمالية تراكم

مخاطر على مستوى القطاع المالي ككل في الوقت الحالي، كما بين هذا الفصل أن تعرض البنوك في الأردن لمخاطر السوق المالي تعرض بسيط جداً نتيجة صغر حجم استثمارات البنوك في الأسهم وانخفاض حجم التسهيلات الممنوحة لغايات شراء الأسهم و/أو بضمانتها.

وفي الفصل السادس فقد تمت دراسة تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري ومؤشر الرقم القياسي لأسعار العقارات، حيث شكلت التسهيلات العقارية أو بضمانات عقارية ما يزيد عن 33.4% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك وبالرغم من ارتفاع هذه النسبة إلا أن القيمة التقديرية للعقارات المرهونة تزيد بهامش جيد عن قيمة التسهيلات الممنوحة حيث تغطي الضمانات العقارية حوالي 137% من حجم التسهيلات العقارية، مما يعزز من قدرة البنوك على مواجهة مخاطر هذه التسهيلات، وبنفس الوقت ومن خلال متابعة تطور مؤشر الرقم القياسي لأسعار العقارات في الأردن نجد أن نسب ارتفاع المؤشر في الأردن لا تزيد كثيراً عن معدل التضخم العام، مما يدل على أن ارتفاع أسعار العقارات في الأردن يعتبر ارتفاعاً طبيعياً في الوقت الحالي، ومع ذلك وأخذاً بالاعتبار ارتفاع نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم فإن البنوك بحاجة إلى أخذ هذه المخاطر بالاعتبار عند دراسة التوسع في قروض الأفراد والقروض العقارية بشكل عام.

أما الفصل السابع فتناول هامش سعر الفائدة وأهم العوامل المؤثرة فيه حيث يبين الفصل أن من أهم أسباب ارتفاع الهامش في الأردن مقارنة مع العديد من الدول الأخرى وجود تركيز مرتفع نسبياً في القطاع المصرفي الأردني مما يعطي البنوك الكبيرة التي تتمتع بمستويات مرتفعة من السيولة والتي لا تحتاج إلى دفع أسعار فائدة مرتفعة على الودائع وزناً ودوراً أكبر في تحديد هامش أسعار الفائدة، كما بين الفصل أن من الأسباب الأخرى لارتفاع هامش أسعار الفائدة في الأردن هو عدم انعكاس التحسن الذي طرأ على الكفاءة التشغيلية للبنوك والمتمثل بانخفاض حصة المصاريف التشغيلية ومخصصات الديون المتعثرة من الهامش على تخفيض هامش أسعار الفائدة وذلك لقيام البنوك برفع هامش ربحها. كما تبين من الفصل أن هناك علاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي و هامش سعر الفائدة وبالتالي فإن التحسن الذي طرأ على معدل النمو الاقتصادي خلال عامي 2013 و 2014 مقارنة بالفترة (2010-2012) قد يكون أحد الأسباب التي أدت إلى ارتفاع الهامش، ويمكن تفسير ذلك بأن تحسن النشاط الاقتصادي يرتبط عادة بزيادة الطلب على الائتمان

مما يجعل البنوك غير مضطرة لتخفيض أسعار الفائدة على التسهيلات بنفس درجة التخفيض على الودائع كاستجابة منها لإجراءات البنك المركزي المتمثلة بتخفيض أسعار الفائدة عدة مرات.

وأخيراً تطرق **الفصل الثامن** لاختبارات الأوضاع الضاغطة التي تستخدم لقياس قدرة الجهاز المصرفي على تحمل الصدمات، وقد أظهرت نتائج هذه الاختبارات أن الجهاز المصرفي الأردني قادر بشكلٍ عام على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة وهذا يعود إلى تمتع البنوك في الأردن بمستويات مرتفعة من رأس المال، والتي تعتبر الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

هذا، وسيستمر البنك المركزي بتطوير هذا التقرير آخذاً بالاعتبار تطورات المخاطر على المستوى المحلي والإقليمي والدولي بهدف تعزيز أركان الاستقرار المالي في المملكة. علماً بأن التقرير منشور على موقع البنك المركزي الأردني WWW.CBJ.GOV.JO

المحافظ

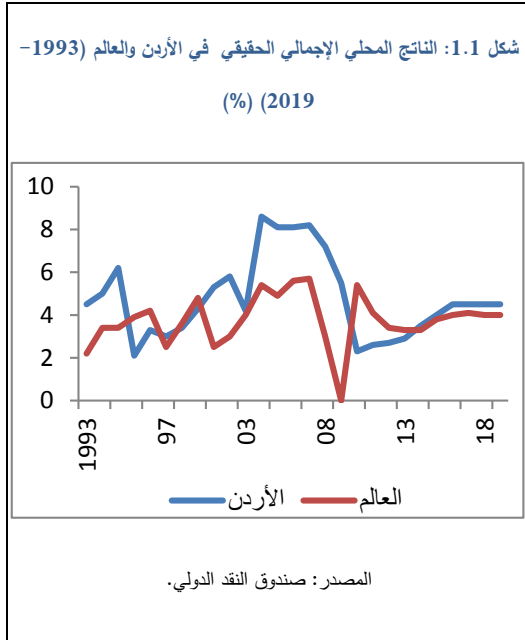
د. زياد فريز

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية والمالية العالمية والمحلية وآفاقها

مقدمة

الاقتصادي على مستوى العالم حوالي 3.4% قريباً من معدله في عام 2013.

أما الاقتصاد الأردني فقد شهد تحسناً في النشاط الاقتصادي حيث بلغ معدل النمو في نهاية عام 2014 حوالي 3.1% مقارنة مع 2.8% لعام 2013 (شكل 1.1).



شهد النظام المالي العالمي مع نهاية عام 2014 ارتفاعاً في المخاطر المالية والسياسية، حيث لا تزال الآثار التي خلفتها الأزمة المالية العالمية وأزمة منطقة اليورو واضحة في كثير من البلدان، إلا أنه وفي المقابل انخفض أكبر خطر شهدته الفترة السابقة وهو خطر الركود في منطقة اليورو، وذلك حسب تحليلات صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر نيسان من عام 2015. ومع انتهاء عام 2014 ورغم النكسات الجديدة التي شهدتها العالم والتي تمثلت بنفاقم التوترات السياسية في منطقة الشرق الأوسط والتقلب الشديد في أسعار العملات إلا أن الاقتصاد العالمي تحسن تدريجياً بعد فترة من الكساد لكن النمو ظل بطيئاً جداً وغير متوازن، وفي نهاية عام 2014 بلغ معدل النمو

الولايات المتحدة الأمريكية وذلك وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي في عام 2015.

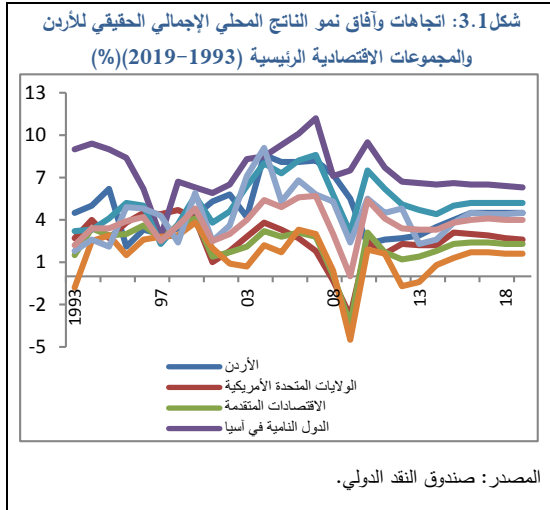
ومن المتوقع أن تشهد الاقتصادات المتقدمة ارتفاعاً طفيفاً في النمو الاقتصادي من متوسط 1.3% تقريباً في الفترة (2008-2014) إلى حوالي 1.6% في الفترة (2015-2020)، وهو مستوى أدنى بكثير من معدلات النمو للفترة ما قبل الأزمة، أما في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية فمن المتوقع أن يتراجع النمو فيها من متوسط قدره 6.5% تقريباً في الفترة (2008-2014) إلى حوالي 5.2% في الفترة (2012-2020) وذلك نتيجة لارتفاع متوسط عمر السكان والقيود الهيكلية المؤثرة على نمو رأس المال، وانخفاض نمو الإنتاجية الكلية مع اقتراب هذه الاقتصادات من الحد الذي وصل إليه التطور التكنولوجي (شكل 2.1).

هذا ووفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي المحدثه الصادرة في عام 2015 فإنه من المتوقع أن يبلغ النمو العالمي 3.5% و3.8% لعامي 2015 و2016 على التوالي بانخفاض قدره 0.3% بالمقارنة مع توقعاته السابقة الصادرة في عام 2014، بينما ارتفعت توقعات النمو الاقتصادي للأردن للسنوات الخمس القادمة ليتراوح بين 3.8% و4.5% الأمر الذي سيبقي البيئة الاقتصادية التي يعمل فيها القطاع المالي في الأردن مستقرة.

التطورات الاقتصادية والمالية العالمية وآفاقها

التطورات الاقتصادية العالمية

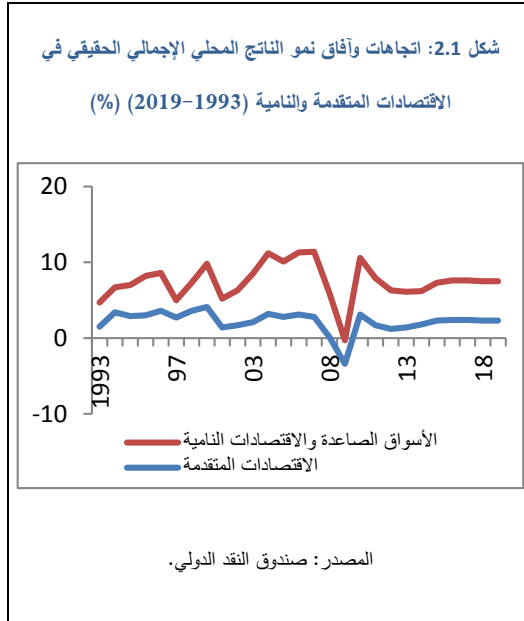
شهد الاقتصاد العالمي في عام 2014 نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.4% محافظاً بذلك على نفس معدل النمو لعام 2013، ومن المتوقع أن يصل النمو إلى 3.5% و3.8% في عامي 2015 و2016 على التوالي، حيث من المتوقع أن يؤدي هبوط أسعار النفط إلى إعطاء دفعة للنمو العالمي على مدار العامين القادمين، إلا أن الدفعة المتحققة من انخفاض أسعار النفط يتوقع أن يوازنها ويطغى عليها أثر التكيف مع انخفاض النمو على المدى المتوسط في معظم الاقتصادات الرئيسية باستثناء



ومن الجدير ذكره أنه في الوقت الحالي يوجد عاملان لهما انعكاسات مهمة على النمو وهما انخفاض أسعار النفط - والذي يرجح أن يستمر لفترة طويلة قادمة - والتقلبات الكبيرة في أسعار الصرف.

فيما يخص انخفاض أسعار النفط فقد أدى ذلك إلى إعادة توزيع نسبة كبيرة من الدخل من البلدان المصدرة للنفط إلى البلدان المستوردة له، هذا وقد خفضت البلدان المصدرة للنفط من إنفاقها بشكل قليل حيث يمتلك الكثير منها احتياطات مالية كبيرة تحول دون تخفيض الإنفاق بشكل كبير.

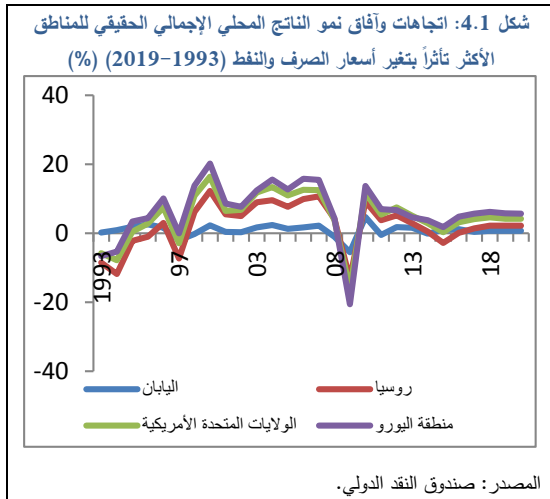
لقد بدأ انخفاض أسعار النفط بشكل حاد منذ حزيران 2014، والذي نتج عن كلٍ من عوامل العرض والطلب، فمن ناحية الطلب بينت الوكالة الدولية للطاقة بأن انخفاض الطلب غير المتوقع على النفط



وفيما يتعلق بمستجدات آفاق الاقتصاد وفقاً للمناطق الرئيسية في العالم، فمن المتوقع أن يتجاوز النمو في الولايات المتحدة 3% في الفترة (2015-2016) مع تحسن الطلب المحلي، كما يبدي النمو في منطقة اليورو علامات انتعاش يدعمه تراجع أسعار النفط، والمستوى المنخفض لأسعار الفائدة، حيث يتوقع أن يتجاوز النمو الاقتصادي 1.5%، أما في اليابان فيتوقع أن ينتعش النمو أيضاً يدعمه انخفاض سعر صرف الين وتراجع أسعار النفط ليلعب النمو حوالي 1%.

المالية العامة فيها بشكل كبير على صادراتها النفطية.

أما بخصوص تقلبات أسعار الصرف فقد حفزت الدول أن تتبع سياسات نقدية مختلفة، فمن المتوقع أن تتخلى الولايات المتحدة الأمريكية عن معدل الفائدة المنخفض، بينما لا تنطبق هذه الحالة على كل من منطقة اليورو واليابان، أما بالنسبة للعملة الرئيسية فقد سجل الدولار ارتفاعاً كبيراً بينما انخفض سعر صرف اليورو والين بشكل كبير (شكل 4.1).



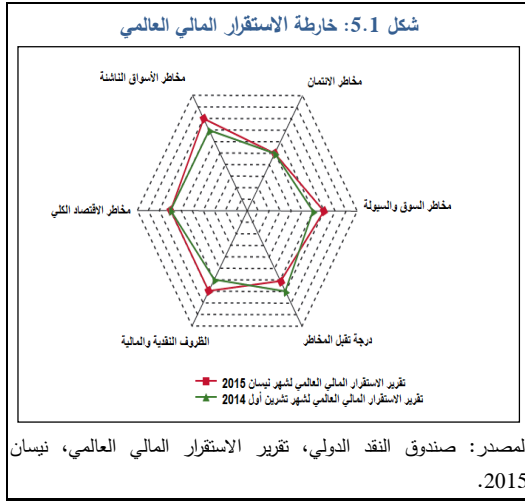
استقرار النظام المالي العالمي

الاستقرار المالي العالمي

لقد شهدت الفترة الأخيرة العديد من التطورات الإيجابية والسلبية على الصعيد المالي والاقتصادي

يمكن أن يفسر 20-35% فقط من انخفاض الأسعار، أما في جانب العرض فقد كان السبب الرئيسي هو الارتفاع المفاجئ في إنتاج النفط بسبب تعافي إنتاج النفط الليبي بشكل أسرع من المتوقع، وعدم تأثر إنتاج النفط العراقي رغم مشاكل عدم الاستقرار التي تمر بها البلاد، وإعلان المملكة العربية السعودية - أكبر منتجي النفط في منظمة أوبك - أنها لن تقلل إنتاجها النفطي، بالإضافة إلى قرار منظمة أوبك في تشرين ثاني 2014 بأنها ستحافظ على الحد الأقصى المجمع للإنتاج عند مستوى (30) مليون برميل يومياً، هذا وتشير أسواق العقود الآجلة إلى أن أسعار النفط ستعود إلى التعافي ولكنها ستظل أدنى من مستوياتها خلال السنوات الأخيرة.

هذا ووفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي سيستمد النمو العالمي دفعة إيجابية من انخفاض أسعار النفط والذي يقترن بإعادة توزيع جزء من الدخل من البلدان المصدرة للنفط إلى المستوردة له، إلا أن المكاسب الاستثنائية التي حققتها الدول المستوردة للنفط أقل من خسائر البلدان المصدرة له والتي تعتمد



التطورات الاقتصادية والمالية المحلية وآفاقها

الوضع الاقتصادي المحلي وآفاقه

لقد مرت منطقة الشرق الأوسط بالكثير من الصراعات السياسية والاقتصادية التي أثرت على الأردن بصفته دولة ذات اقتصاد صغير ناشئ مفتوح مستورد للنفط، حيث يتعرض الاقتصاد الأردني للعديد من الصدمات منذ عدة سنوات وهي تبعات الأزمة المالية العالمية والربيع العربي وما رافق هذه الأحداث من انقطاع للغاز المصري والصراع في سوريا والعراق وما رافقه من تدفق كبير للاجئين، وقد شهد عام 2014 تفاهماً للتوترات السياسية في المنطقة خاصة مع ازدياد خطر المنظمات الإرهابية التي تتوسع بشكل متسارع في العراق وسوريا، ولكن

الكل في العالم، وأدت هذه التطورات في محصلتها إلى زيادة المخاطر التي يتعرض لها الاستقرار المالي العالمي، حيث اتسم التأثير السلبي للصدمات الأخيرة بالتركز وبدأ يظهر بالفعل في القطاعات والاقتصادات التي تشوبها مواطن ضعف كانت قد نشأت في فترات سابقة، كما أن استمرار المخاطر المالية والتغيرات الهيكلية في أسواق الائتمان بدأت تنقل مركز المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي من الاقتصادات المتقدمة إلى الأسواق الناشئة، ومن البنوك العادية إلى بنوك الظل، ومن مخاطر الملاءة إلى مخاطر سيولة السوق.

حيث تبين خارطة الاستقرار المالي العالمي (شكل 5.1) ازدياد مخاطر السوق والسيولة ومخاطر الأسواق الناشئة ومخاطر الظروف النقدية والمالية، مع ثبات مخاطر الائتمان ومخاطر الاقتصاد الكلي، كما انخفضت درجة تقبل المخاطر.

4- ارتفاع الصادرات الوطنية لتشكّل 20.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 مقارنة بحوالي 20.1% في عام 2013. وتجدر الإشارة إلى أن الثلث الأول من عام 2015 شهد تراجعاً في قيمة الصادرات الوطنية بنسبة 12.1% مقارنةً مع نفس الفترة من عام 2014.

5- تراجع المستوردات لتشكّل 63.5% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2014 مقابل 65.7% في نهاية عام 2013.

6- الاستقرار النقدي من خلال ارتفاع احتياطات العملات الأجنبية بنسبة 17.3% في نهاية عام 2014 عن مستواها المسجل في نهاية عام 2013 لتصل إلى أكثر من 14 مليار دولار، إضافة إلى انخفاض معدل التضخم بشكلٍ كبير حيث بلغ معدل التضخم 2.9% في عام 2014 بالمقارنة مع 4.8% في عام 2013.

على الرغم من هذه التحديات إلا أن الاقتصاد الأردني استطاع التأقلم معها بنجاح وذلك بفضل السياسات المالية والنقدية المنضبطة التي ساعدت على المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والنقدي من حيث المحافظة على معدلات نمو اقتصادي موجبة ومستوى احتياطات مرتفع من العملات الأجنبية وتراجع مستويات الأسعار في الآونة الأخيرة مستفيدة من انخفاض أسعار النفط عالمياً.

ورغم التحديات الكبيرة، فقد نجح الأردن في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والنقدي في عام 2014 وبشكلٍ أكبر مما كان عليه الحال في عام 2013. وهناك العديد من المؤشرات الدالة على ذلك ومنها:

1- تحسن النشاط الاقتصادي، حيث ارتفع معدل النمو الاقتصادي من 2.8% في عام 2013 إلى 3.1% في عام 2014.

2- انخفاض عجز الموازنة العامة من 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 إلى 2.3% في عام 2014.

3- انخفاض عجز الحساب الجاري من 10.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 إلى 6.8% في عام 2014.

والجدول (1.1) يظهر أبرز المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد المحلي وآفاقها علماً بأن التقديرات للأعوام (2015-2019) قد استمدت من قاعدة البيانات الخاصة بصندوق النقد الدولي.

الصندوق بالمؤشرات النقدية والمالية التي تحققت، كما أعلن الصندوق على لسان رئيسة البعثة "كريستينا كوستيال" عن ترحيبه بالتزام السلطات الأردنية ببرنامجها الاقتصادي والتقدم الذي أحرزته في تنفيذه رغم صعوبة البيئة الإقليمية بسبب الصراع الدائم في سوريا والعراق. وسيتيح هذا البرنامج للأردن الحصول على الدفعة الأخيرة من أصل القرض البالغ 2.1 مليار دولار والتي تصل إلى 400 مليون دولار أمريكي.

والجدول (1.1) يظهر أبرز المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد المحلي وآفاقها علماً بأن التقديرات للأعوام (2015-2019) قد استمدت من قاعدة البيانات الخاصة بصندوق النقد الدولي.

جدول 1.1: أهم المؤشرات الاقتصادية للأردن وآفاقها (2005-2019)*

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	معدل التضخم (متوسط الفترة، %)	معدل البطالة (% من حجم قوة العمل)	عدد السكان (مليون نسمة)**	إجمالي الدين***	الحساب الجاري***
2005	8.1	3.5	14.8	5.2	84.3	18.0-
2006	8.1	6.3	14	5.6	76.3	11.5-
2007	8.2	4.7	13.1	5.7	73.8	16.8-
2008	7.2	14	12.7	5.9	60.2	9.3-
2009	5.5	0.7-	12.9	6.0	64.8	5.2-
2010	2.3	4.8	12.5	6.1	67.1	7.1-
2011	2.6	4.2	12.9	6.2	70.7	10.7-
2012	2.7	4.5	12.2	6.4	80.2	15.2-
2013	2.8	4.8	12.6	6.5	80	10.3-
2014	3.1	2.9	11.9	6.7	80.8	6.8-
2015	3.8	1.2	11.9	6.8	90.7	7.6-
2016	4.5	2.5	11.9	7.0	88.4	6.6-
2017	4.5	4.2	11.9	7.1	85.2	6.1-
2018	4.5	2.1	11.9	7.3	81.1	4.9-
2019	4.5	2	11.9	7.5	77.3	4.8-

* المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

** عدد السكان للفترة (2012-2014) حسب تقديرات دائرة الإحصاءات العامة.

*** نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

تحديات الاستقرار

تفاقم الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة

مثل تفاقم الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة أبرز التحديات التي تواجه المملكة لما له من تبعات سلبية. حيث أدى إغلاق الحدود مع سوريا إلى التأثير بشكل كبير على التجارة الخارجية معها وعلى تجارة الترانزيت التي تمر من خلالها، كون سوريا معبر بري للبنان وتركيا والاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى انخفاض الصادرات الأردنية لهذه الدول بشكل كبير منذ بداية الأزمة لتبلغ أدنى مستوى لها في عام 2013 إلا أنها عادت للتحسن في عام 2014، هذا

ترتيبات الاستعداد الائتماني

أشاد صندوق النقد الدولي في ختام المراجعة السابعة والنهائية لبرنامج الاستعداد الائتماني الذي نفذته الحكومة الأردنية على مدار ثلاثة أعوام مع

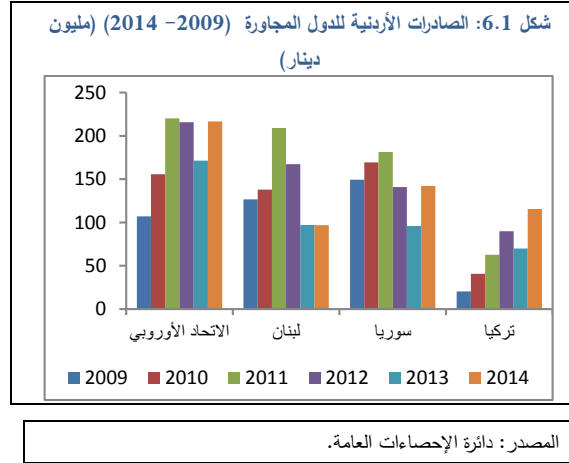
ازدياد قوة الدولار

إن تحسن الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة مع بقية دول العالم يقود إلى المزيد من القوة للدولار، ما قد يؤثر سلباً على تنافسية الاقتصاد الأردني، وهذا يتطلب الاستمرار بإتباع سياسة نقدية حذرة والاستمرار بإجراء إصلاحات هيكلية لتحسين تنافسية الاقتصاد الأردني.

عودة أسعار النفط إلى الارتفاع

بالرغم من الانخفاض الحاد لأسعار النفط الذي بدء منذ حزيران 2014 والمتوقع أن يستمر لفترة قادمة والذي أدى إلى تحقيق بعض المكاسب المحدودة للاقتصاد الأردني والتي قدرت من قبل صندوق النقد الدولي بحوالي 5% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن خطر تفاقم الفوضى وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وبعض دول إفريقيا قد يؤدي إلى عودة أسعار النفط إلى الارتفاع الكبير بأسرع من المتوقع مما قد يؤثر سلباً على الاقتصاد الأردني، وبالرغم من احتمالية حدوث هذه الصدمة إلا أن الاقتصاد الأردني أصبح أكثر منعة تجاهها وذلك

وقد كانت الصادرات إلى لبنان أكثر القطاعات المتضررة (شكل 6.1).



كما يشكل وجود أكثر من 600 ألف لاجئ سوري مسجل¹ ضغطاً على الاقتصاد الأردني في مختلف المجالات وخاصة المجالين التعليمي والصحي ومعدل البطالة ومستوى الأجور. ومن التبعات السلبية أيضاً لتفاقم الفوضى في المنطقة زيادة الإنفاق العسكري والأمني في الأردن نتيجة دور الأردن الرئيسي في الحرب على المنظمات الإرهابية.

¹ يقدر عدد السوريين (المسجلين كلاجئين وغير المسجلين) المتواجدين في

الأردن بحوالي (1.5) مليون مواطن سوري.

يعود إلى الإصلاحات الجوهرية التي أجراها الأردن
في ملف الطاقة.

تراجع حجم المنح والمساعدات

في ظل ارتفاع تكاليف اللجوء السوري وعجز
الموازنة، فإن احتمال تراجع حجم المنح والمساعدات
المقدمة من بعض الدول خاصة في منطقة الخليج
العربي قد يؤثر سلباً على الاقتصاد الأردني من
خلال دفع الحكومة إلى المزيد من الاقتراض وبالتالي

زيادة المديونية وتخفيض الإنفاق على مشاريع البنية
التحتية، مما قد يؤثر على النمو الاقتصادي في
المملكة، وهذا بدوره يتطلب الإستمرار بتطبيق سياسة
مالية منضبطة وتسريع الإصلاحات الهيكلية وتقليل
الاعتماد على المنح والمساعدات.

الفصل الثاني: التطورات التشريعية والرقابية

مقدمة

أولاً: القوانين والأنظمة

1. قانون البنك المركزي الأردني

في ضوء حرص البنك المركزي على إجراء مراجعة شاملة لقانون البنك المركزي الذي صدر عام 1971، وذلك لجعله يواكب آخر التطورات وأفضل الممارسات والتجارب العالمية فيما يخص دور البنوك المركزية بتحقيق الإستقرار النقدي والمالي بمفهومه الواسع بما فيه تعزيز الإطار القانوني اللازم لإدارة الأزمات المصرفية بشكل فعال، وتعزيز إستقلالية البنك المركزي في تنفيذ مهامه وتحقيق أهدافه، فقد تم خلال عام 2013 تشكيل لجنة لدراسة تعديل قانون البنك المركزي، حيث تم الإنتهاء من إعداد مشروع القانون المعدل وتم إرساله في شهر 4/2015 إلى رئاسة الوزراء، حيث تم إقراره من قبل مجلس الوزراء الموقر وإرساله لديوان التشريع والرأي لاستكمال الإجراءات الدستورية، وللإطلاع على مسودة القانون يُمكن الرجوع للرابط الإلكتروني التالي:-

يقوم البنك المركزي الأردني وبشكل مستمر بالتحقق من صحة أعمال وأداء المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته والتأكد من سلامة مراكزها المالية في حدود القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة والأعراف المصرفية وصولاً لمتطلبات الأمان المصرفي والاستقرار النقدي والمالي، وانطلاقاً من إستراتيجية البنك المركزي الأردني الرامية إلى إتباع رقابة مصرفية فعالة مواكبة لأفضل المعايير والممارسات الدولية، واستكمالاً للجهود التي يبذلها في إرساء القواعد السليمة للعمل المصرفي والمالي، فقد واصل البنك المركزي في عام 2014 مراجعته الشاملة لمنظومة التشريعات التي تحكم عمل المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته، وذلك على النحو التالي:-

2. قانون البنوك

أما فيما يخص قانون البنوك فقد قام البنك المركزي أيضاً بتشكيل لجنة لتعديل القانون، وذلك لمواكبة أحدث التطورات التي تمت على المعايير والممارسات الدولية المتعلقة بالرقابة على البنوك خاصة ما يتعلق بتطبيق أفضل قواعد الحاكمة المؤسسية في البنوك، حيث تم أيضاً الإنتهاء من إعداد مشروع القانون المعدل وتم إرساله في شهر 2015/4 إلى رئاسة الوزراء، حيث تم إقراره من قبل مجلس الوزراء الموقر وإرساله إلى ديوان التشريع والرأي لاستكمال الإجراءات الدستورية.

وللإطلاع على مسودة القانون يُمكن الرجوع للرابط الإلكتروني التالي:-

3. قانون أعمال الصرافة

وافق مجلس الوزراء الموقر بداية هذا العام على مشروع قانون أعمال الصرافة لسنة 2015، حيث جاء مشروع القانون الجديد توافقياً بين شركات الصرافة والبنك المركزي وبما يخدم مصلحة المواطن وهذا القطاع المهم.

ويأتي السير بإجراءات إقرار مشروع قانون جديد للصرافة في ضوء التطورات التي شهدتها القطاع والنمو الواضح له في العقدين الأخيرين الذي جعل منه من أهم القطاعات الحيوية في المملكة علماً بأن القانون النافذ معمول به منذ عام 1992.

ومن أهم الآثار المالية والإقتصادية التي ستنتج عن تطبيق قانون أعمال الصرافة الجديد تتعلق بتوسيع قاعدة أنواع الشركات التي يجوز ترخيصها لممارسة أعمال الصرافة وإلغاء القيود التي تحول دون تدفق الإستثمارات والأموال من وإلى المملكة وإتاحة الفرص لترخيص فروع شركات صرافة أجنبية في المملكة ووضع ضوابط لتحديد عمل شركات الصرافة بما ينسجم مع المتغيرات الإقتصادية والمستجدات في القطاع المصرفي.

التموية، وقد جاءت مواد النظام لتعمل على المحافظة على سلامة ومثانة القطاع وتعزيز دوره في تقديم التمويل للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والأشخاص ذوي الدخل المتدني والذين لا يتمكنون من الحصول على الخدمات المالية من القطاع المصرفي كلياً أو جزئياً، وبما يساهم في تعزيز الإشتغال المالي في المملكة.

ويعطي هذا النظام الحق للبنك المركزي بتحديد متطلبات الدخول لهذا القطاع، إلى جانب تحديد المتطلبات الرقابية الأخرى، هذا وقد تم خلال عام 2014 إنشاء قسم خاص في دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي يُعنى بالرقابة على هذا القطاع، كما تم البدء بوضع التعليمات التفصيلية اللازمة لتطبيق النظام والإشراف والرقابة على هذا القطاع.

ثانياً: التعليمات

1. تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك: شهد موضوع الحاكمية المؤسسية تطورات هامة خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، حيث قام

ويحدد مشروع القانون الجديد شروط ومتطلبات ترخيص شركات الصرافة وتوسيع صلاحيات البنك المركزي من خلال فرض تعليمات تقيد شركات الصرافة بالنسب والحدود الآمنة لسلامة أوضاعها المالية.

وتجدر الإشارة إلى أن لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب بدأت مؤخراً بمناقشة مواد القانون الجديد.

4. نظام شركات التمويل الأصغر:-

قام البنك المركزي باتخاذ قرار إستراتيجي بتوسيع مظلته الرقابية لتشمل قطاع التمويل الأصغر، وقد وافق مجلس الوزراء الموقر بتاريخ 2014/12/14 على نظام التمويل الأصغر رقم (5) لعام 2015 والذي تم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 2015/2/1، وأصبح نافذاً اعتباراً من 2015/6/1.

وجاء إصدار هذا النظام ليُشكل مرجعية قانونية لرقابة البنك المركزي على هذا القطاع الحيوي الذي يساهم بتخفيض نسب البطالة ومحاربة جيوب الفقر من خلال تمويل المشاريع الصغيرة

وإفصاح يُمكن أصحاب المصالح من تقييم وضع البنك بما في ذلك أدائه المالي، وأن تكون العلاقة بين الإدارة وأصحاب المصالح محكومة بقواعد المساءلة، كما تضمنت التعليمات الجديدة مبادئ الملاءمة من حيث توفر مستوى مناسب من المؤهلات العلمية والعملية والكفاءة والنزاهة والأمانة وحسن السمعة في أعضاء مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية العليا في البنوك، بما يكفل المحافظة على سلامة ومتانة الأوضاع المالية والإدارية للبنوك وتعزيز الإستقرار المالي في المملكة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي قام مؤخراً بإصدار تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك الإسلامية رقم (2015/61) تاريخ 2015/5/12 تأخذ بالإعتبار المبادئ الصادرة بالخصوص عن الهيئات والمنظمات المختصة المشار إليها أعلاه بالإضافة إلى ما صدر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

عدد من الهيئات والمنظمات المختصة كمنظمة التعاون والتنمية (OECD) ولجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الإستقرار المالي بإصدار بعض المبادئ حول تعزيز الحاكمية المؤسسية في المؤسسات المصرفية، حيث أصبحت السلطات الرقابية في دول العالم والمؤسسات الدولية ذات العلاقة تركز على ضرورة مراعاة تطبيق تلك المبادئ، وفي ضوء هذه التطورات قام البنك المركزي بإصدار تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم (2014/58) تاريخ 2014/9/30 وبما ينسجم مع أفضل الممارسات المتعارف عليها دولياً، ومن المبادئ التي تقوم عليها الحاكمية المؤسسية الفصل بين مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة ومسؤوليات المدير العام (الرئيس التنفيذي) وأن لا يكون أي من أعضاء مجلس الإدارة بما فيهم رئيس مجلس الإدارة عضواً تنفيذياً بالإضافة إلى وجود هياكل تنظيمية وإدارية تتوزع فيها الصلاحيات والمسؤوليات بتحديد ووضوح لتأمين وجود أطر فعالة للرقابة. كما تقتضي التعليمات الجديدة معاملة كافة أصحاب المصالح بعدالة وشفافية

2. تعليمات تصنيف ومعالجة الإجارة المنتهية

بالتملك لدى البنوك الإسلامية المرخصة:

عملاً بمعايير المحاسبة والمراجعة

والضوابط الصادرة عن هيئة المحاسبة

والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية قام

البنك المركزي بإصدار تعليمات تصنيف

ومعالجة الإجارة المنتهية بالتملك لدى

البنوك الإسلامية المرخصة رقم

(2014/60) تاريخ 2014/11/17 والتي

ستسري على البنوك الإسلامية إعتباراً من

2015/12/31، حيث بينت هذه التعليمات

طرق تصنيف ومعالجة الأقساط الإيجارية

التي استحققت ولم تسدد في الإجارة المنتهية

بالتملك وكيفية احتساب مخصص تدني

مقابلها، كما بينت هذه التعليمات طرق

جدولة ذمم الأقساط الإيجارية غير العاملة،

وأكدت كذلك على ضرورة قيام البنوك

الإسلامية بإعداد إجراءات مكتوبة تعالج

الإجارة المنتهية بالتملك بدءاً من إنشاء

العلاقة مع العميل وحتى تملكه

الموجودات المؤجرة على أن تتضمن

حالات فسخ العقد سواء كانت بالتراضي أو

بشكل قسري، وبحيث يتم تزويد البنك

المركزي بهذه الإجراءات بعد اعتمادها من

مجلس إدارة البنك.

ثالثاً: التعميم الرقابية

حرصاً من البنك المركزي على تعزيز سلامة

ومتانة القطاع المصرفي والمالي في الأردن؛ فقد قام

خلال عام 2014 بإصدار العديد من التعميم

الرقابية أبرزها ما يلي:-

1. التعميم رقم (12188/2/2/10) تاريخ

2014/10/8 بخصوص تزويد البنك

المركزي بكشوفات شهرية تتضمن بيانات

إضافية تفصيلية عن أسعار الفوائد على

الودائع والتسهيلات بهدف تحسين دقة تقييم

التغير في أسعار الفوائد لدى البنوك

المرخصة وربطها مع الفترات الزمنية لحدوث

التغير ومدى انسجامها مع اتجاهات السياسة

النقدية.

2. التعميم رقم (4076/1/10) تاريخ

2014/3/27 بخصوص وقف إستبعاد قيمة

العقارات المستملكة لقاء ديون المخالفة
لأحكام قانون البنوك النافذ² من رأس المال
التنظيمي للبنك، وبديلاً عن ذلك فقد ألزم
التعميم البنوك ببناء مخصص تدريجي لمدة
(5) سنوات مقابل العقارات المستملكة لقاء
ديون، وقد أوضح التعميم كيفية بناء هذا
المخصص والأمور التي يجب أن تتم
مراعاتها عند بنائه، كما أوجب التعميم على
البنوك الإستمرار بإعادة تقييم العقارات
المستملكة لقاء ديون في تاريخ البيانات
المالية بشكل إفرادي وإظهارها بالقيمة التي
آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل،
وبحيث يتم تسجيل أي تدني في قيمتها
كخسارة في بيان الدخل مع عدم تسجيل
الزيادة كإيراد، على أن يتم تسجيل الزيادة
اللاحقة في بيان الدخل إلى الحد الذي لا
يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً،

علماً بأن هذا التعميم سيدخل حيز التنفيذ في
2015/12/31.

3. التعميم رقم (1339/4/2/10) تاريخ
2014/3/29 بخصوص التأكيد على ضرورة
الإلتزام بمبادئ إدارة مخاطر العمل المصرفي
الإلكتروني والتي توجب على البنك التأكد من
استخدام وسائل وتقنيات التحقق من الخدمات
المصرفية المنفذة بوسائل الكترونية وبما
يضمن تحقيق المساءلة وعدم الإنكار وذلك
تجنباً لما قد يترتب على مثل هذه العمليات
من خسائر على العملاء أو البنك والتي قد
تؤثر بشكل جوهري على سمعة البنك
وسلامة أوضاعه المالية.

4. كما قام البنك المركزي بإصدار العديد من
التعاميم الأخرى أبرزها التعميم رقم
(2451/5/1/1) تاريخ 2014/2/20 الموجه
إلى البنوك المرخصة والشركات المالية
وشركات الصرافة وشركات بطاقات الدفع
بخصوص حظر التعامل بأي شكل من
الأشكال مع العملة الافتراضية (Bitcoin)،
وهي عملة افتراضية غير قانونية لعدم وجود

² بموجب الفقرة (ب) من المادة (48) من قانون البنوك رقم 28
لسنة 2000 وتعديلاته يجب على البنك المرخص التخلص من
العقارات المستملكة خلال سنتين من تاريخ اكتساب الملكية،
وللبنك المركزي في حالات خاصة أن يمدد تلك المدة لسنتين
متتاليتين حداً أقصى.

غير مرخص لها بتقديم هذه الخدمة كما أنها لا تخضع لرقابة البنك المركزي، بالإضافة إلى ذلك فإن قرار منح القرض يعود بصورة مطلقة إلى البنك وفقاً لسياسته الائتمانية، وأن الوسيلة الآمنة والصحيحة للحصول على القرض تكون بمراجعة البنك مباشرة.

وتجدر الإشارة إلى أنه وضمن إطار تعزيز حماية العملاء فقد قام البنك المركزي بتاريخ 2012/10/31 بإصدار تعليمات للبنوك لمعاملة العملاء بعدالة وشفافية. وتهدف هذه التعليمات إلى زيادة قدرة العملاء على المقارنة في التعامل مع البنوك وتحول دون قيام البنوك بفرض شروط قد تكون مجحفة، كاشتراط حق البنك في رفع سعر الفائدة، حيث قيدت التعليمات هذا الحق، وبالمجمل فإن هذه التعليمات تهدف إلى إيجاد علاقة متوازنة بين البنوك وعملائها.

أي التزام على أي بنك مركزي أو حكومة في العالم لتبديل قيمتها مقابل نقود صادرة عن هذه الحكومات أو مقابل سلع عالمية متداولة أو ذهب، حيث يكتنف التعامل بهذه العملة مخاطر عالية تتمثل بتذبذب قيمتها بشكل كبير ومخاطر الجرائم المالية والقرصنة الإلكترونية وخطر خسارة قيمتها لعدم وجود أي جهة ضامنة لها أو أية أصول مقابلها.

- كما قام البنك المركزي بتاريخ 2015/4/30 بإصدار بيان صحفي يحذر فيه المواطنين من التعامل مع بعض الشركات التي تدعي استعدادها لتقديم القروض أو التوسط مع البنوك التجارية للحصول على القروض مقابل رسوم، كونها غير مرخصة. كما أكد البنك المركزي على أنه يحظر على البنوك المرخصة في المملكة التعامل مع مثل هذه الشركات كونها

الفصل الثالث: تطوير البنية التحتية للنظام المالي وتعزيز الإشتغال

المالي في المملكة

مقدمة

إطار 1: مفهوم الإشتغال المالي

يُعرف الإشتغال المالي بأنه "الحالة التي يتاح فيها لجميع البالغين في سن العمل الوصول إلى خدمات القروض والمدخرات والمدفوعات والتأمين من مؤسسات رسمية لتقديم الخدمات المالية، وينطوي الوصول المالي الفعال على تقديم الخدمات على نحو مريح ومسؤول بكلفة ميسورة إلى العملاء مع استدامة عمل مؤسسات تقديم الخدمة المالية وبحيث تكون النتيجة إتاحة خدمات مالية رسمية للعملاء المستبشرين والمحرومين من الخدمات المالية بدلاً من الخيارات غير الرسمية المتاحة أمامهم"³، حيث أن الخيارات غير الرسمية التي يلجأ إليها الأشخاص غير القادرين؛ تقوم بفرض شروط تعسفية على العملاء مما يؤدي إلى زيادة المشاكل المالية للفئة المحرومة من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية.

وقد إعتمدت مجموعة دول (G20) مؤشرات لقياس الإشتغال المالي من ثلاثة أبعاد وهي: (الوصول إلى الخدمات المالية، إستعمال الخدمات المالية ونوعية المنتجات المصرفية المقدمة).

واصل البنك المركزي خلال عام 2014 جهوده المتمثلة بتوسيع الإشتغال المالي بشكل مدروس وحصيف وتوفير البنية التحتية اللازمة لذلك بما يدعم النمو الشامل والمستدام في المملكة، وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف فقد واصل البنك المركزي في عام 2014 إجراءاته المتمثلة بما يلي:-

1. تطوير البنية التحتية للنظام المالي في المملكة.
2. تعزيز حماية المستهلك المالي.
3. نشر الثقافة المالية والمصرفية في المجتمع.
4. تحسين فرص الحصول على التمويل خاصة للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
5. الإشراف والرقابة على قطاع التمويل الأصغر.

هذا ومن المتوقع أن تتعكس هذه الإجراءات إيجابياً على الإشتغال المالي وبالتالي زيادة الانتشار والعمق المالي وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي في المملكة.

³ التعريف حسب الورقة المعدة من قبل المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) بتاريخ 2011/11

تطوير أنظمة الدفع والتسويات والتفاس

بأشر البنك المركزي الأردني بعملية تطوير وإعادة هيكلة نظم الدفع والتسويات في المملكة بالتشارك مع البنوك العاملة في الأردن والشركاء ذوي العلاقة، وتهدف هذه العملية إلى الحفاظ على سلامة وكفاءة نظام المدفوعات الوطني من خلال التشغيل البيئي لأنظمة الدفع ووضع الأطر القانونية الشاملة لتعزيز الاشتغال المالي وتشجيع القبول المتزايد لأدوات الدفع الحديثة وتقليل المخاطر النظامية ومخاطر الائتمان وتسهيل دورة النقود في الاقتصاد بما يعزز الكفاءة الاقتصادية، وقد اضطلع البنك المركزي بالدور القيادي لهذه العملية تسانده فيها البنوك التجارية ممثلة بمجلس المدفوعات الوطني.

وتبلورت رؤية نظم الدفع والتسويات لمجلس المدفوعات الوطني للفترة 2013-2016 لتلبي الحاجة الماسة إلى مواكبة التطورات وتمكين مشاركة أوسع في أنظمة الدفع والتفاس والوصول إلى نظام مدفوعات وطني آمن وكفؤ يدعم تنفيذ السياسة النقدية بفاعلية ويساهم في تحقيق الاستقرار المالي علاوة على تعزيز الاشتغال المالي في المملكة.

وتتمثل أهمية أنظمة الدفع والتسويات في دورها الكبير في ترسيخ معالم الحوكمة للمدفوعات الإلكترونية وإيجاد بنية تحتية متينة للنظام المالي وانخفاض استخدام النقد الورقي من خلال الارتقاء إلى بيئة دفع إلكترونية وإنشاء بيئة تنافسية داخل المملكة تتسابق فيها القطاعات الاقتصادية سعياً في خدمة عملائها وتوفير الراحة لهم عبر تقديم حلول الدفع والتحويل الإلكتروني وعكس ذلك على النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى زيادة معدلات التحصيل وسرعة التدفقات النقدية والمالية في كافة النشاطات الاقتصادية والتخلص من مخاطر الدفع والتحصيل النقدي، ناهيك عن المساهمة في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي، وضبط الإنفاق والاستهلاك والتخطيط المالي السليم، وتعميق عمليات التوسط المالي والاستقرار المالي، وبالتالي خلق الوظائف وتحسين مستوى المعيشة ومحاربة جيوب الفقر.

وإيماناً من البنك المركزي بتعزيز الاشتغال المالي وسعياً إلى تطوير نظام المدفوعات الوطني في الأردن ووفقاً لأفضل الممارسات العالمية فقد قام بما يلي:-

- وضع إستراتيجية نظم مدفوعات تجزئة شاملة بالتعاون مع مجلس المدفوعات الوطني، تمكن من الانتقال من بيئة دفع ورقية إلى بيئة غير ورقية (إلكترونية) بما

تقرير تقييم البنك الدولي الذي تم بالاشتراك مع صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي عام 2008 Assessment & Observation on the Payment and Securities Clearance and Settlement Systems of Jordan . وقد جاءت الإستراتيجية لتغطي ثلاث محاور أساسية متمثلة بما يلي:

- وضع وتحديث الأطر القانونية لضمان بيئة قانونية شاملة.
- رفع كفاءة ومتطلبات أنظمة الدفع والنقص والتسوية وخاصة ذات المخاطر النظامية وتعزيز الوصول والمشاركة في نظام المدفوعات الوطني .
- وضع إستراتيجية وطنية شاملة لنظم مدفوعات التجزئة الإلكترونية والاشتمال المالي.

- إدخال خدمات الهاتف النقال إلى القطاع المصرفي بدءاً من إرسال الرسائل النصية إلى العملاء لإعلامهم بأي حركة تتم على حساباتهم؛ وانتقالاً إلى خدمة الهاتف النقال المصرفي، حيث أصبح بإمكان العميل أن ينفذ بعضاً من عملياته المصرفية (تحويل أموال، دفع الفواتير، طلب كشف حساب أو دفتر شيكات، الإخطار بآثار ونتائج معاملة مالية،...) من خلال هاتفه النقال ودون الحاجة للذهاب إلى البنك.

الدفع بواسطة الهاتف النقال

- جاءت مبادرة البنك المركزي الأردني في تطوير وبناء نظام البدالة الوطنية للدفع بواسطة الهاتف النقال لغايات تبادل الحركات المالية فيما بين مقدمي الخدمة ولغايات النقص والتسوية فيما بين أعضاء مقدم الخدمة الواحد

يحقق أهداف البنك المركزي في توسيع الاشتغال المالي في المملكة، هذا ويدعم البنك المركزي الأردني ومجلس المدفوعات الوطني الانتقال من بيئة الدفع الورقية إلى أنظمة الدفع الإلكترونية من خلال دعم مبادرات الدفع الحديثة المتاحة والقابلة للتطبيق، واستكشاف الفرص المتاحة لزيادة الاستثمارات في مجال تطوير المدفوعات الإلكترونية، وتسهيل استخدام وسائل الدفع الجديدة والمبتكرة ووضع إطار تنظيمي لها، كما ويسعى البنك المركزي الأردني إلى تحويل المدفوعات الحكومية من الدفع الورقي إلى الدفع الإلكتروني لكبر عدد وحجم هذه المدفوعات، ولأن غالبية المستفيدين منها غير بنكيين Unbanked، مما سيجعل من عملية التطوير ذات جدوى وأثر واضح Robust Reform.

إطار 2: إستراتيجية أنظمة الدفع والتسويات 2013-2016

تم وضع إستراتيجية لمجلس المدفوعات الوطني الأردني شاملة وطموحة لأنظمة الدفع للأعوام 2013-2016 لتلبي احتياجات جميع الأطراف المشاركة والمجتمع الأردني بصورة عامة وبما يتوافق مع الممارسات الفضلى والتوصيات الدولية والتي شاركت فيها جميع الأطراف من البنوك الأعضاء في المجلس، مركز إيداع الأوراق المالية والجهات الأخرى ذات العلاقة، كما تم الاستفادة من تجارب الدول الأخرى والدراسات المنشورة والمبادئ الجديدة للبنية التحتية للأسواق المالية Principles for Financial Market Infrastructures PFMI كما وحرصت الإستراتيجية الجديدة على معالجة نقاط الضعف الواردة في

الرقم الدولي للحساب البنكي في الأردن

(International Bank Account Number/IBAN)

حيث يهدف هذا الرقم إلى توحيد نمط أرقام الحسابات لدى البنوك العاملة في الأردن وفق المعايير الدولية لتعزيز كفاءة نظام المدفوعات الوطني، والمساعدة في تطوير أنظمة الدفع في المملكة لتواكب أحدث المعايير الدولية ولتحسين كفاءة وسرعة ودقة وجودة العمليات وتسهيل أتمتة التحويلات الداخلية والخارجية بما يعود بالمنفعة على البنوك العاملة في المملكة وعملائها. ومع تسارع وتيرة استخدامه في السنوات الأخيرة حيث تم تطبيقه في أكثر من ستين دولة في العالم مما جعل تطبيقه مطلباً دولياً يجب الالتزام به، ويتفاوت طول رقم الحساب حسب كل دولة ويحد أقصى (34) خانة حسب المعيار الدولي (ISO13616) ، ويتكون الرقم الدولي للحساب البنكي في المملكة من (30) خانة، وتم إصدار التعليمات رقم (2013/22) تاريخ 2013/6/13 والمتعلقة بتطبيق الرقم الدولي للحساب البنكي في الأردن (International Bank Account Number /IBAN) مرفقاً بها دليل استخدام الرقم الدولي للحساب البنكي في المملكة وخطة العمل، حيث سرت أحكام هذه التعليمات على البنوك

وبين مقدمي الخدمة المختلفين من خلال حسابات بنوك التسوية الخاصة بهم.

ويعرف نظام الدفع بواسطة الهاتف النقال بأنه نظام الكتروني يشغله ويشرف عليه البنك المركزي وتسجل فيه البنوك والشركات المالية والمستفيدين من خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال لغايات تبادل الحركات المالية ويتم من خلاله استخراج صافي المراكز المالية وقيدها على البنوك من خلال نظام التسويات الإجمالية الفوري -RTGS JO. وتم إطلاق نظام الدفع بواسطة الهاتف النقال بشكل رسمي في 2014/3/1، حيث تم إصدار تعليمات الدفع بواسطة الهاتف النقال بتاريخ 2014/12/31 مرفقاً بها الإطار التشغيلي لخدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال. كما تم إصدار تعليماته الناظمة التي تعنى بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمقدمي خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال التي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 2014/8/11 (الملحقين رقم 1 ورقم 2 يبينان التعليمات الناظمة لعملية الدفع بواسطة الهاتف النقال).

العاملة في المملكة اعتباراً من تاريخ 2014/2/2 (ملحق رقم 3 يبين تعليمات تطبيق الرقم الدولي للحساب البنكي).

نظام الخدمات المصرفية الإلكترونية لعملاء البنك المركزي

حيث تم إطلاق نظام الخدمات المصرفية الإلكترونية لعملاء البنك المركزي من الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية (e-Banking) من خلال شبكة الانترنت وذلك وفق أفضل الممارسات الدولية المتعلقة بأمن وحماية المعلومات حيث يمكن هذا النظام عملاء البنك المركزي من إجراء وتنفيذ عدد من الخدمات المصرفية بشكل إلكتروني، هذا وتم إطلاق المرحلة الأولى من النظام في الربع الأول من العام 2014 والذي يتيح للعملاء الاطلاع على حساباتهم واستخراج كشوفات الحساب وإشعارات القيد وطلب إيقاف شيكات وطلب دفاتر شيكات وغيرها من العمليات المصرفية غير المالية مما له الأثر الكبير بتقليل القاعدة الورقية والسرعة والدقة والكفاءة بتقديم الخدمات المصرفية وتخفيض التكاليف وزيادة رضا متلقي الخدمة، هذا وقد تم ربط 77 عميل من 115 عميل مع النظام، أما في المرحلة الثانية فسيتمكن العميل من إجراء العمليات المصرفية التالية: التحويل ما بين حسابات نفس العميل في البنك المركزي بالدينار أو بعملة أجنبية، التحويل من

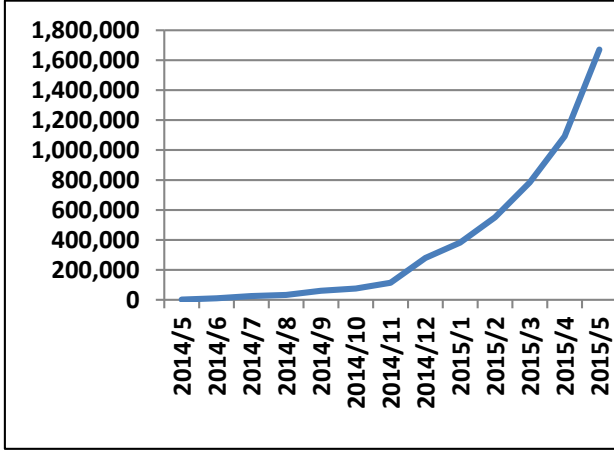
حساب عميل الى حساب عميل آخر في البنك المركزي بالدينار أو بعملة أجنبية، بالإضافة إلى التمويل من حساب عميل في البنك المركزي إلى حساب عميل في بنك تجاري بالدينار أو بعملة أجنبية.

كما تم إطلاق نظام لعرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً eFAWATEERcom والذي يعمل على سد الثغرات في خدمات دفع الفواتير التي تقدمها بعض البنوك ومقدمي خدمات الدفع والمتمثلة بغياب الربط المركزي المتكامل مع الجهات مصدرة الفواتير وكافة البنوك العاملة ومقدمي خدمات الدفع؛ فجاء هذا النظام ليقدّم حلاً فنيّاً سهلة لجميع الأطراف وذلك عن طريق تقليص الارتباطات المتعددة إلى ارتباط واحد؛ حيث يعمل النظام كوسيط بين الأطراف المشاركة ويوفر آلية لاستعراض الفواتير والاستفسار عنها وتسديدها للجهات المختلفة والإبلاغ المباشر عن الدفع.

ويعتبر نظام عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً (eFAWATEERcom) نظام مركزي تكاملي فعال يهدف لتوفير خدمة عرض وتحصيل الفواتير والمدفوعات الأخرى إلكترونياً للأشخاص (الطبيعيين والمعنويين) - سواءً ممن يملكون حسابات بنكية أو الذين لا يملكون - ومقدمي خدمات الدفع والبنوك والجهات

شهر 2015/5 حوالي 4.5 مليون دينار (الشكل 1.3
يبين قيمة الحركات الشهرية المنفذة منذ إطلاق النظام).

شكل 1.3: قيمة الحركات التي تم دفعها من خلال نظام
eFAWATEERcom منذ إنطلاقه وحتى نهاية شهر 2015/5



الرقابة على رسائل سويفت الخارجية

تم الاشتراك في خدمة الرقابة على رسائل سويفت الخارجية الواردة والصادرة من وإلى المملكة (FinInform) وذلك بالتنسيق مع جمعية سويفت العالمية. ويهدف البنك المركزي من إيجاد هذه الخدمة إلى تلبية جميع احتياجات البنك المركزي المتعلقة بالحوالات المالية الخارجية مستأنسا بذلك بممارسات البنوك المركزية العالمية والهيئات الدولية الرقابية ذات العلاقة من جهة، وتمكين البنك المركزي الأردني من الحصول على جميع المعلومات الإحصائية والرقابية وبشكل فوري على كافة الرسائل الخارجية الصادرة

المصدرة للفواتير (المفوترين)، كما أقر مجلس المدفوعات الوطني ضمن قراره رقم 6/2013 بتاريخ 13/12/2013 بالزامية ربط كافة البنوك العاملة في المملكة مع نظام عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً، وتم إطلاق النظام بشكل رسمي في 29/6/2014.

يرتبط نظام eFAWATEERcom مع مؤسسات الدولة (المفوترين) من جهة والبنوك ومقدمي خدمات الدفع من جهة أخرى وصولاً إلى خدمة العملاء (المستهلكين)، ويهدف إلى تسهيل وتسريع عملية عرض وتحصيل الفواتير والمدفوعات الأخرى عبر جميع القنوات المصرفية في المملكة (فروع البنوك، أجهزة الصراف الآلي، الهاتف المصرفي، الإنترنت المصرفي، والدفع من خلال الهاتف النقال، وأكشاك الدفع kiosk machines وغيرها)، هذا وجاء النظام ملبياً لمتطلبات العمل من ناحية التنظيم المالي وتوزيع التكاليف والعوائد، وبذات الوقت يشجع النظام المستخدمين على التحول إلى قنوات الدفع الإلكترونية المشتملة على قائمة أوسع من المدفوعات المالية المستحقة (ملحق رقم 4 يبين الإطار التنظيمي لنظام عرض الفواتير إلكترونياً).

أما بخصوص حجم الحركات المنفذة من خلال نظام eFAWATEERcom؛ فقد بلغ منذ إطلاق النظام ولغاية

والواردة للقطاع المصرفي المحلي والتي تتم من خلال شبكة سويفت العالمية من جهة أخرى.

الإشراف والرقابة على أنظمة الدفع

يقوم البنك المركزي الأردني بالإشراف والرقابة على أنظمة الدفع والتسويات في المملكة مواكباً بذلك الممارسات الدولية الفضلى بهذا الخصوص، وسعيًا منه لضمان التدفق المالي والنقدي من خلال أنظمة الدفع والتسويات والتأكد من تحقق عنصرَي السلامة والكفاءة لها، ويهدف البنك المركزي الأردني من تطبيق وظيفة الإشراف والرقابة على أنظمة الدفع والتسويات إلى التأكد من وجود نظم دفع وتسويات تتسم بالكفاءة والمصداقية والأمان الأمر الذي سيزيد من كفاءة وفاعلية تنفيذ السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار المالي في المملكة والحد من المخاطر النظامية المرافقة للبنى التحتية لأسواق المال، بالإضافة إلى زيادة ثقة المستخدمين للنقد الإلكتروني ووسائل الدفع المختلفة من خلال تعزيز مجالات التطور التكنولوجي والمؤسسي لأنظمة الدفع والتسويات.

ويتولى البنك المركزي بهذا الصدد عملية صياغة السياسات ووضع المعايير والمراقبة الميدانية لأنظمة الدفع والتسويات والقيام بعمليات التقييم وتنفيذ اللوائح والتعليمات،

وتتظيم أنظمة المدفوعات والتسويات والإشراف عليها (سواء كانت مملوكة أو تدار من قبل البنك المركزي أو من قبل أي طرف آخر). كما قام البنك المركزي بتبني مؤشرات قياس أداء واضحة ويعمل على تطوير التقارير النوعية الإحصائية حول أنظمة الدفع والتناقص.

وكذلك يسعى البنك المركزي إلى تنظيم أدوات الدفع الإلكتروني في السوق المحلي مثل بطاقات الدفع الدائنة والمدينة بما فيها المدفوعة مسبقاً وأجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع وغيرها ووضع التعليمات الخاصة بذلك والتي من شأنها أن تساهم في الحد من المخاطر المرافقة لأدوات الدفع الإلكتروني المختلفة وإتاحة استخدامها أمام المواطنين.

تطوير وإطلاق نظام غرفة التناقص الآلية ACH

يعمل البنك المركزي الأردني حالياً على تطوير وإطلاق نظام غرفة التناقص الآلية ACH وهو نظام دفع إلكتروني مركزي يمكن جميع البنوك الأعضاء من إجراء وتنفيذ التحويلات المالية الدائنة والمدينة صغيرة القيمة وتبادلها بين الأعضاء المشاركين، ومن المتوقع إطلاق هذا النظام مع بداية الربع الأخير من عام 2015.

الإئتمان، مما سيساعد هذه الجهات على ترشيد القرارات الإئتمانية وبحيث يتم اتخاذ القرار الإئتماني السليم المبني على تقييم دقيق لقدرة العملاء على السداد وتسعير المنتجات المصرفية بناءً على مخاطر العملاء، بما يعزز من فعالية إدارة المخاطر لدى البنوك والشركات المالية الأخرى ويحسن من فرص العملاء خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى التمويل، ومن المتوقع أن يكون لإنشاء هذه الشركة إنعكاسات إيجابية على تحسين الإئتمان المالي وتعزيز الإستقرار المالي في المملكة.

نظام البيانات الإجمالية الإلكتروني

تم في شهر 12/2014 إطلاق نظام البيانات الإجمالية الإلكتروني، وهو عبارة عن قاعدة بيانات إلكترونية تربط البنوك بالبنك المركزي، ويُمكن هذا النظام البنك المركزي من الحصول على بيانات البنوك بدرجة عالية من السرعة والدقة والأمان دون الحاجة لاستخدام الورق أو الديسكات أو أية وسائل أخرى، مما سيوفر الكثير من الوقت والجهد ويزيد من كفاءة وفعالية تحليل بيانات البنوك وبالتالي يعزز من عملية الرقابة المكتنبية عليها.

علاوة على ما ورد أعلاه فإن البنك المركزي يعمل حالياً على وضع الأطر التشريعية والتنظيمية لجميع نظم الدفع والتقاص والتسوية وأدوات الدفع الإلكتروني في المملكة ونشرها باللغة العربية والانجليزية على موقع البنك المركزي لتعزيز الشفافية والإفصاح.

وأخيراً ما زال البنك المركزي الأردني يعمل جاهداً على تطوير وتحديث أنظمة الدفع والتسويات والأطر القانونية والتشريعية الخاصة بها، مما يضمن وجود بيئة قانونية شاملة تتوافق وتتسجم مع القوانين والمعايير الدولية، وتعزز من دور البنك المركزي الرقابي والإشرافي على شركات خدمات الدفع ساعياً في ذلك الى تحقيق أعلى درجات الشفافية والسرعة والكفاءة والتنافسية وحماية المستهلكين الماليين، بالإضافة إلى نشر برامج التثقيف والتوعية حول الخدمات المالية الإلكترونية في المملكة.

شركة المعلومات الإئتمانية

قام البنك المركزي خلال العام الماضي/2014 بمنح موافقة مبدئية لترخيص أول شركة معلومات إئتمانية والمتوقع أن تباشر أعمالها مع نهاية عام 2015، حيث ستوفر هذه الشركة قاعدة معلومات إئتمانية شاملة عن عملاء البنوك والشركات المالية الأخرى التي تقدم

خلال عام 2015 استقدام مستشار لإعداد دراسات تقييمية وتشخيصية لتعزيز منظومة حماية المستهلك المالي في المملكة.

ثالثاً: نشر الثقافة المالية والمصرفية في المجتمع

يُعتبر موضوع نشر الثقافة المالية والمصرفية من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الإشتغال المالي وتعزيز حماية العملاء.

وبهذا الصدد فقد بادر البنك المركزي الأردني بإطلاق مشروع لنشر وتعميق الثقافة المالية في المملكة بهدف دعم النمو الشامل والمستدام، وبالتالي تعزيز الإستقرار المالي والإقتصادي والإجتماعي في المملكة.

أهداف المشروع وقطاعاته المستهدفة

يهدف المشروع بشكل رئيسي إلى نشر الثقافة المالية المجتمعية في جميع قطاعات المجتمع الأردني، بحيث يُمكن المواطن الأردني من:-

- إدراك المبادئ والمفاهيم الأساسية في المجال المالي والمصرفي.
- إدارة مدخراته وممتلكاته الشخصية واستثمارها بالشكل الأمثل.

ركزت العديد من الدراسات الصادرة عن الجهات الدولية على أهمية موضوع حماية المستهلك المالي وما له من أثر إيجابي على الإشتغال المالي، وقد حدد زعماء مجموعة العشرين بالقمة التي عقدت في تورنتو عام 2010 أن حماية المستهلك والتثقيف المالي من بين مبادئهم التسعة للإشتغال المالي القائم على الإبداع والإبتكار.

وبعد قيام البنك المركزي الأردني بتاريخ 2012/10/31 بإصدار تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم (2012/56) ؛ فقد قام في عام 2014 بإنشاء قسم خاص لحماية المستهلك المالي.

هذا وسيقوم البنك المركزي بدراسة موضوع توسيع نطاق حماية العملاء لديه بحيث يشمل عملاء المؤسسات المالية غير المصرفية وذلك في ضوء توجه البنك المركزي لدراسة توسيع مظلته الرقابية لتشمل هذه المؤسسات وذلك بعد أن تم إخضاع مؤسسات التمويل الأصغر لرقابة البنك المركزي، كما تجدر الإشارة إلى أنه تم تخصيص مبلغ (1.2) مليون دولار أمريكي من منحة البنك الدولي البالغة ثلاثة ملايين دولار أمريكي لتطوير قسم حماية المستهلك المالي وبناء قدرات العاملين فيه، ومن المتوقع أن يتم

- زيادة فرص الاستفادة من المصادر والخدمات والتسهيلات المالية التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية.

- زيادة الإشتغال المالي وتعزيز الإستقرار المالي والإقتصادي والإجتماعي في المملكة.

لذا فإن المشروع يستهدف عدة قطاعات رئيسية في المجتمع، من خلال عدة برامج، حيث تم البدء بالبرنامج الرئيسي المتمثل بالتعليم المالي في المدارس، هذا وقد تم بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومؤسسة إنجاز (مؤسسة أردنية غير ربحية) بالتحضير لإدراج مادة الثقافة المالية المجتمعية كمادة مستقلة ضمن مناهج وزارة التربية والتعليم، وأن يخصص لهذه المادة حصة دراسية أسبوعية على غرار المواد التعليمية الأخرى، حيث تم تحديد الصفوف الدراسية التي سيشملها البرنامج والتي ستشمل الصفوف الدراسية من الصف السابع وحتى الصف الثاني عشر، كما تم تحديد الإطار العام لمنهاج مادة الثقافة المالية المجتمعية، ونواتج التعلم المستهدفة، ومن المتوقع أن يتم البدء بتدريس منهاج الصف السابع إعتباراً من العام الدراسي القادم 2016/2015 وذلك بعد أن يتم إقرار وطباعة المناهج الخاصة بالمادة، وتدريب المعلمين الذين سيقومون بتدريسها.

علاوة على برنامج التعليم المالي في المدارس، فإن المشروع سيشمل في المستقبل القريب عدة برامج أخرى، وعلى النحو التالي:-

1. التعليم المالي في مؤسسات التعليم العالي.

2. نشر الوعي المالي من خلال وسائل الإعلام.

3. الثقافة المالية لتطوير الأعمال.

4. التعليم المالي في مكان العمل.

5. التعليم المالي للمرأة والمجتمعات الريفية.

6. التعليم المالي الإلكتروني.

رابعاً: تحسين الوصول إلى التمويل خاصة للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

في إطار حرص البنك المركزي الأردني على دعم الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSME's) ولما لهذه الشركات من دور حيوي في دعم النمو الإقتصادي وتخفيف البطالة ومحاربة الفقر؛ فقد قام البنك المركزي الأردني خلال العامين الماضيين بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومؤسسات تمويل دولية وإقليمية بحشد تمويل لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة يصل إلى ما يقارب (440) مليون دولار أمريكي بأسعار

فائدة منافسة ولآجال مناسبة، وكذلك ضمانات للقروض الممنوحة وذلك على النحو التالي:-

أ. قرض البنك الدولي بمبلغ (70) مليون دولار أمريكي، حيث تم إستغلال كامل مبلغ القرض حتى نهاية عام 2014 وخلال فترة قياسية بلغت عام ونصف مقارنةً مع أربع سنوات كانت متوقعة من قبل البنك الدولي، وقد استفاد من هذا القرض أكثر من (6,000) مشروع متناهي الصغر وصغير ومتوسط منهم حوالي (60%) مشاريع متواجدة خارج العاصمة، كما ساهمت التمويلات التي تم منحها من البنوك ضمن هذا المشروع بخلق حوالي (2,200) فرصة عمل. وفي ضوء نجاح القرض الأول فقد تم توقيع إتفاقية قرض إضافي مع البنك الدولي بمبلغ (50) مليون دولار لنفس الغاية.

ب. قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ (50) مليون دولار وصل منه مبلغ (25) مليون دولار. كما تم التوقيع على إتفاقيتين جديدتين مع نفس الصندوق ولنفس الغاية بمبلغ (150) مليون دولار، ومن المتوقع أن يصل المبلغ خلال هذا العام والعام القادم.

ج. بالإضافة إلى ذلك فقد قام البنك المركزي بتقديم التسهيلات والدعم اللازم لتيسير استعادة البنوك من تمويل خاص من بنك الإعمار الأوروبي بمبلغ (120) مليون دولار لنفس الغاية بالإضافة إلى تقديم مساعدات فنية وضمانات قروض، علماً أن بنك الإعمار الأوروبي قام بتوقيع إتفاقيتين مع بنكين بمبلغ (40) مليون دولار.

د. علاوةً على ما ذكر أعلاه فإنه يوجد لدى البنك المركزي برامج تمويل موجهة لقطاعات الصناعة والسياحة والطاقة المتجددة والزراعة (بما فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة) بسعر فائدة يبلغ حالياً 1.75% وهو يقل بمقدار 2% عن سعر اعادة الخصم، ولآجال تتواءم مع الإحتياجات التمويلية للعملاء ويسقف يصل إلى 5% من محفظة القروض القائمة لدى كل بنك عامل، وبالتالي يصل اجمالي المبلغ المتاح لهذه القطاعات حوالي 900 مليون دينار، حيث إستفاد من هذا البرنامج حتى الآن حوالي 171 مشروع وبقيمة إجمالية وصلت إلى ما يقارب 146 مليون دينار، توزعت على قطاعات الصناعة والسياحة والطاقة

خامساً: الإشراف والرقابة على قطاع التمويل الأصغر

كما ذكرنا بالفصل الثاني فقد قام البنك المركزي باتخاذ قرار إستراتيجي بتوسيع مظنته الرقابية لتشمل قطاع التمويل الأصغر، وقد وافق مجلس الوزراء الموقر بتاريخ 2014/12/14 على نظام التمويل الأصغر رقم (5) لعام 2015 الذي أصبح نافذاً إعتباراً من 2015/6/1، علماً أن البنك المركزي قد بدأ بإعداد التعليمات التفصيلية اللازمة للبدء بالإشراف والرقابة على هذا القطاع. وقد جاءت مواد هذا النظام لتعزيز سلامة ومثانة القطاع وتوسيع دوره في تمويل الأشخاص ذوي الدخل المتدني والأشخاص الذين لا يتمكنون من الحصول على الخدمات المالية من القطاع المصرفي كلياً أو جزئياً، مما سينعكس على تعزيز الإشتغال المالي في المملكة.

المتجددة والزراعة بمقدار 79.5، 17.1، 41.6، 7.9 مليون دينار على التوالي.

هذا وقد قرر البنك المركزي في شهر 2015/6 شمول البنوك الإسلامية للإستفادة من هذا البرنامج من خلال توقيع إتفاقية وكالة استثمار مقيدة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية الراغبة بالإستفادة من البرنامج. حيث تم مؤخراً توقيع اتفاقية مع البنك العربي الإسلامي الدولي بهذا الخصوص.

أما بخصوص توفير الضمانات اللازمة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة فقد تم العمل على إعادة هيكلة الشركة الأردنية لضمان القروض وتطوير إجراءات عملها ونطاق تعاملها لكي تتمكن من توفير الضمانات اللازمة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما تم البدء بالتحضير لإنشاء صندوق لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة خاصة الناشئة منها عن طريق توفير الضمانات اللازمة لحصول هذه الشركات على التمويل من خلال الشركة الأردنية لضمان القروض، حيث سيقوم البنك المركزي بتخصيص جزء من قروض الجهات الدولية والإقليمية للشركة الأردنية لضمان القروض لهذه الغاية.

ملحق رقم 1: تعليمات الدفع بواسطة الهاتف النقال لعام 2013

تحدد هذه التعليمات كيفية الاشتراك بالبدالة الوطنية وكيفية الموافقة على الربط بها، وكيفية ومتطلبات تقديم البنك/الشركة لخدمات الدفع بواسطة الهاتف النقال، كما تحدد التعليمات المسؤوليات للأطراف ذوي العلاقة لتمكين مستخدمي الهواتف النقالة من تنفيذ عمليات الدفع من خلال هواتفهم النقالة بأعلى درجات الأمان والكفاءة.

وتهدف هذه التعليمات والإطار التشغيلي المرفق بها إلى توضيح بنية العمليات والتقنيات والبيئة التشغيلية لخدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال ونوعية الخدمات المقدمة، كما يهدف إلى تمكين العملاء من دفع الأموال باستخدام هواتفهم النقالة لغايات مختلفة (شراء، تسديد فواتير، دفع وحدات نقدية،...) وبحيث تكون هذه الخدمة آمنة وفورية وبسقف محددة المبالغ خلال فترة محددة لكل عميل.

وقد تطرقت هذه التعليمات إلى موضوع حماية العملاء، واشترطت على مقدم الخدمة توفير الشروط العامة للاستفادة من هذه الخدمة، وبحيث تكون هذه الشروط متاحة للعملاء سواء على شكل كتيبات أو بنشرها على الموقع الإلكتروني لمقدم الخدمة، كما أوجبت التعليمات على مقدم الخدمة بأن تكون علاقته مع العملاء مبنية بموجب اتفاقية تعاقدية رسمية تتضمن كحد أدنى أدوار ومسؤوليات مقدم الخدمة والعميل والحد الأدنى للعمولات التي سيتم تقاضيها من العميل وبنود تتعلق بتنظيف العميل بآلية تنفيذ الخدمة وإجراءات التعامل مع الشكاوى.

كما تطرقت التعليمات إلى موضوع الرقابة على مقدم الخدمة وموجباتها، كما أوضحت التعليمات كيفية فض النزاعات بين الأطراف ذات العلاقة وشكاوى العملاء.

ملحق رقم 2: تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمقدمي خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال

إن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تمثل تحدياً كبيراً وهاماً أمام السلطات الرقابية والمؤسسات المالية (مقدمي خدمات الدفع) المشاركين في نظام البدالة الوطنية للدفع بواسطة الهاتف النقال والأطراف الأخرى ذات العلاقة، هذا ويعتبر وجود نظام فعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أساساً مهماً في التصدي لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وانطلاقاً من ذلك وامتثالاً مع المعايير الدولية الصادرة بهذا الخصوص قام البنك المركزي الأردني بتاريخ 11/8/2014 بإصدار تعليماته الناظمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فيما يتعلق بتقديم خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال.

وقد جاءت التعليمات لتوضح المبدأ القاضي بضرورة قيام المؤسسات المالية ببذل العناية الواجبة تجاه العملاء المستخدمين لخدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال، من خلال تحديد الطريقة التي يفرض بها البنك المركزي الأردني التزامات محددة تتعلق بالعناية الواجبة تجاه العملاء.

وتتمثل تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء بتحديد هوية العميل والتحقق منها باستخدام مستندات أو بيانات أو معلومات من مصادر موثوقة ومستقلة، وتحديد هوية المستفيد الحقيقي واتخاذ تدابير معقولة للتأكد من هويته على نحو تكون معه المؤسسة المالية مطمئنة إلى أنها تعرف المستفيد الحقيقي. وفيما يتعلق بالأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية، ألزمت التعليمات المؤسسات المالية بفهم هيكل ملكيتها والسيطرة للعميل وفهم الغرض من علاقة العمل وطبيعتها والحصول على معلومات بشأن

ذلك. بالإضافة الى بذل العناية الواجبة المستمرة بشأن علاقات العمل والتدقيق في العمليات التي يتم إجراؤها خلال مدة قيام هذه العلاقة لضمان اتساق العمليات التي يتم إجراؤها مع ما تعرفه المؤسسة عن عميلها ونشاطه وملف المخاطر، بما في ذلك معرفة مصدر الأموال إذا اقتضى الأمر.

وقد جاءت هذه التعليمات للتأكيد على المؤسسات المالية بضرورة القيام بتحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجهها هي أو وكلائها، مما يتطلب عليها القيام باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة، بما في ذلك تحديد آلية لتنسيق الإجراءات من أجل تقييم المخاطر وتوجيه الموارد بهدف ضمان خفض المخاطر على نحو فعال بناء على هذا التقييم، كما ينبغي على المؤسسات المالية تطبيق منهج قائم على المخاطر لضمان تناسب تدابير منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو تخفيفها مع المخاطر التي تم تحديدها، على أن يمثل هذا المنهج ركيزة أساسية لتخصيص الموارد بكفاءة عبر نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ملحق رقم 3: تعليمات تطبيق الرقم الدولي للحساب البنكي في الأردن IBAN رقم (2013/22) تاريخ 2013/6/13

تم تصميم الرقم الدولي للحساب البنكي من قبل منظمة المعايير الدولية (International Standardization Organization) والمبني على مواصفات دولية حسب المعيار (ISO 13616)، حيث أن رقم IBAN يوحد عدد الخانات لكافة أرقام الحسابات البنكية في المملكة مما يسهل معالجة التحويلات المصرفية وتميرها عبر الأنظمة الإلكترونية، وكذلك تطويرها نحو تقنية المعالجة الآلية السريعة للتحويلات وإيداعاتها، حيث يتم تحديد ومعرفة رقم حساب المستفيد بشكل دقيق والاستدلال عليه بسرعة فائقة، وبحيث يتمكن البنك المرسل من التحقق من صحة رقم حساب المستفيد تجنباً لإعادة التحويلات ذات أرقام الحسابات الخاطئة التي تتطلب الكثير من الجهد والوقت لتصحيحها.

ومن أبرز مزايا استخدام الرقم الدولي للحساب البنكي ما يلي:-

- يساعد في تطبيق التنفيذ الآلي المباشر للتحويلات المالية، مما يؤدي إلى تقليل العمليات اليدوية لتنفيذ التحويلات المالية.
- يحتوي الرقم الدولي للحساب البنكي على جميع البيانات المطلوبة لتسهيل عملية سير التحويلات سواء الداخلية أو الخارجية.
- يحد من أخطاء التحويلات المالية الناتجة عن عدم صحة رقم الحساب.
- يسهل على عملاء البنوك تنفيذ التحويلات المالية من خلال كافة القنوات البنكية المتاحة لهم.
- يخفض التكاليف ويحسن الكفاءة التشغيلية في معالجة التحويلات المالية.

ملحق رقم 4: التعليمات والإطار التنظيمي لنظام عرض الفواتير إلكترونياً

يتجاوز نظام eFAWATEERcom الخدمات التي توفرها الأنظمة الحالية كونه يوفر آلية لعرض وتحصيل الفواتير لجهات متنوعة في القطاعين العام والخاص (تأمين، صحة، تعليم، سياحة، التكنولوجيا والاتصالات، الخدمات العامة مثل الكهرباء والمياه، والمدفوعات الحكومية... الخ) بالإضافة إلى عمليات التجارة الإلكترونية.

اعتمد البنك المركزي في إدارة وتشغيل نظام عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً سياسة الإسناد الخارجي Outsourcing من خلال إحالة عطاء إدارة وتشغيل النظام لشركة مدفوعاتكم للدفع الإلكتروني وهي إحدى الشركات الأردنية الرائدة بهذا المجال.

وتحقيقاً للغايات المتوخاة من نظام عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً يتولى البنك المركزي الأردني الإشراف والرقابة على هذا النظام ووضع الأسس التنظيمية له، وقد تم إعداد إطار تنظيمي يتضمن طبيعة الأطراف المشاركة في النظام والترتيبات وآليات العمل اللازمة لعملية عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً وتحديد أدوار ومسؤوليات الأطراف المشاركة لتمكينهم من تنفيذ عمليات استعراض وتحصيل الفواتير إلكترونياً وبأعلى مستويات الأمان والكفاءة والموثوقية وأخيراً التأكيد على خدمة المشاركين في النظام وحماية حقوق العملاء المستفيدين من الخدمة.

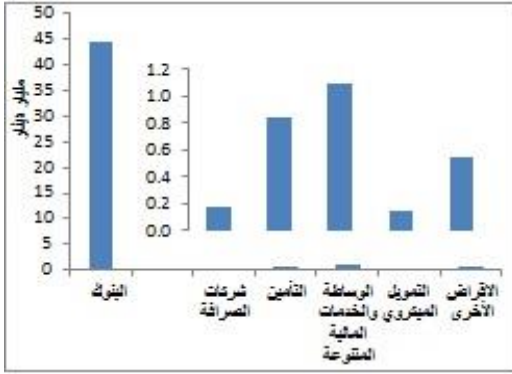
كما قام البنك المركزي الأردني بتاريخ 2014/6/24 بإصدار تعليمات خاصة بنظام عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً تهدف إلى تنظيم شروط ومتطلبات الاشتراك في خدمة عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً سواء للبنوك أو لمقدمي خدمات الدفع أو الجهات المفوترة من المؤسسات الحكومية أو الخاصة بالإضافة إلى بيان التزامات وحقوق جميع الأطراف المشاركة في النظام بما فيهم مدير ومشغل النظام.

الفصل الرابع: تطورات القطاع المالي في الأردن

مقدمة

وبالتالي تعتبر البنوك المكون الرئيسي للنظام المالي في الأردن (شكل 1.4).

شكل (1.4): حجم موجودات القطاع المالي الأردني لعام 2014



أولاً: أهم تطورات الجهاز المصرفي في الأردن (الموجودات والمطلوبات)

مستوى فروع الأردن

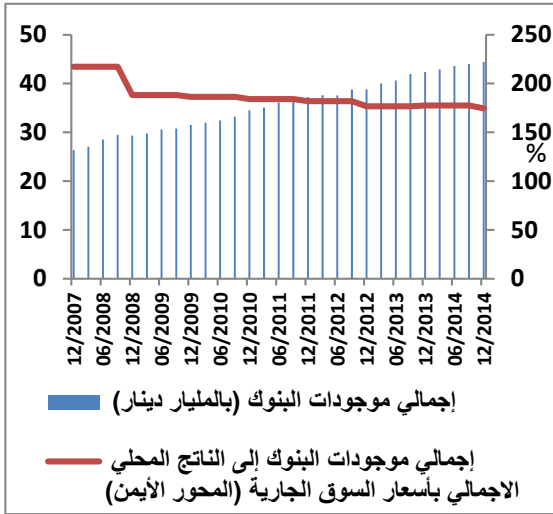
مقارنةً بدول المنطقة فإن الجهاز المصرفي الأردني يعتبر كبيراً نسبةً لحجم الاقتصاد الأردني، حيث بلغت موجودات البنوك المرخصة في نهاية عام 2014 (44.4) مليار دينار أردني مشكلة ما نسبته 174.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 178% لعام 2013، وهي ثالث أعلى نسبة بين

يتكون النظام المالي في المملكة الأردنية الهاشمية من البنوك وشركات التأمين وشركات الوساطة والخدمات المالية المتنوعة وشركات الصرافة وشركات التمويل الأصغر وشركات الإقراض المتخصصة وشركات الإقراض الأخرى.

يتولى البنك المركزي مهمة الإشراف والرقابة على قطاع البنوك فيما تتولى كل من وزارة الصناعة والتجارة وهيئة الأوراق المالية مهمة الإشراف والرقابة على شركات التأمين وشركات الوساطة المالية على التوالي، أما فيما يخص شركات التمويل الأصغر فإن هذه الشركات أصبحت خاضعة لرقابة البنك المركزي اعتباراً من 2015/6/1، أما شركات الإقراض الأخرى فلا يوجد أي جهة تشرف عليها، ولكن وزارة الصناعة والتجارة هي الجهة المسؤولة عن تسجيل هذه الشركات.

بلغ حجم موجودات النظام المالي في الأردن في نهاية عام 2014 ما قيمته 47.2 مليار دينار أردني شكلت موجودات البنوك المرخصة ما نسبته 94.1% منها،

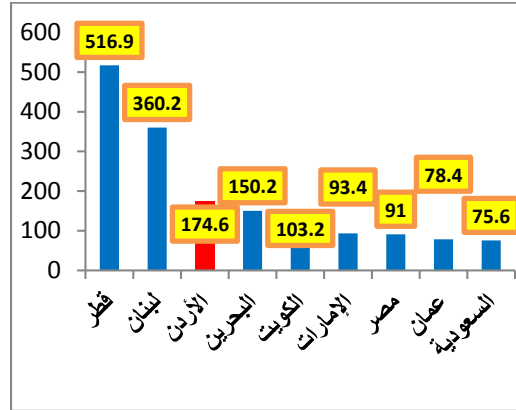
شكل (3.4): تطور الموجودات لقطاع البنوك العاملة في المملكة بالمليار دينار ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (2014-2007)



فيما يخص الحصة السوقية للبنوك (التركز) فقد شكلت موجودات أكبر خمسة بنوك من أصل 25 بنكاً ما نسبته 54% من إجمالي موجودات البنوك المرخصة، بينما شكلت موجودات أكبر عشرة بنوك ما نسبته 75.9% وذلك في نهاية عام 2014، ومن الجدير بالذكر أن الحصة السوقية لأكثر خمسة وعشرة بنوك في انخفاض مستمر إذ بلغت في نهاية عام 2006 ما نسبته 59.6% لأكثر خمسة بنوك و 79.9% لأكثر عشرة بنوك وبالتالي فإن هنالك انخفاضاً في نسبة التركيز لدى البنوك المرخصة (شكل رقم 4.4)، إلا أن مستوى التركيز في القطاع المصرفي في الأردن ما زال مرتفعاً.

الدول العربية (التي تمت المقارنة بها) بعد قطر ولبنان (شكل 2.4).

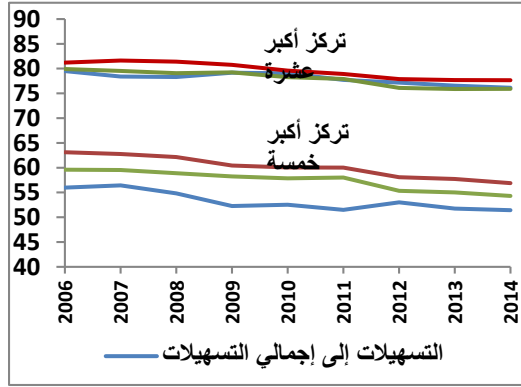
شكل (2.4): نسبة الموجودات إلى الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول العربية في عام 2014* (%)



مصدر البيانات: البنوك المركزية للدول المعنية * تعود بيانات كل من الكويت وعمان لعام 2013.

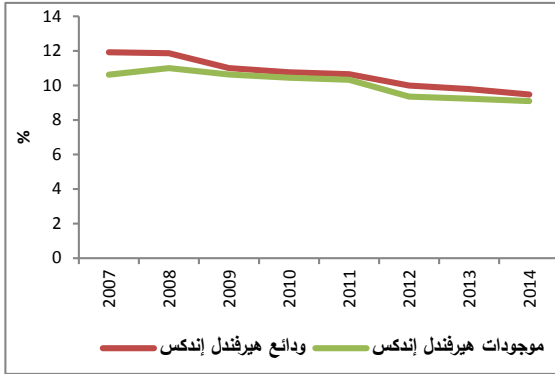
بالرغم من ارتفاع نسبة الموجودات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن إلا أنها أخذت اتجاهاً تنازلياً خلال السنوات السبع الماضية، حيث كانت تبلغ 217.2% في نهاية عام 2007 وأصبحت 174.6% في نهاية عام 2014، ويعود السبب الرئيسي لتناقص هذه النسبة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل أكبر من نمو موجودات البنوك (شكل 3.4).

شكل (4.4): نسبة التركيز في قطاع البنوك في الأردن (%)



التنافسية في القطاع المصرفي الأردني له انعكاسات إيجابية على الاستقرار المالي في الأردن (شكل 5.4).

شكل (5.4): مؤشر هيرفندل (2007-2014)

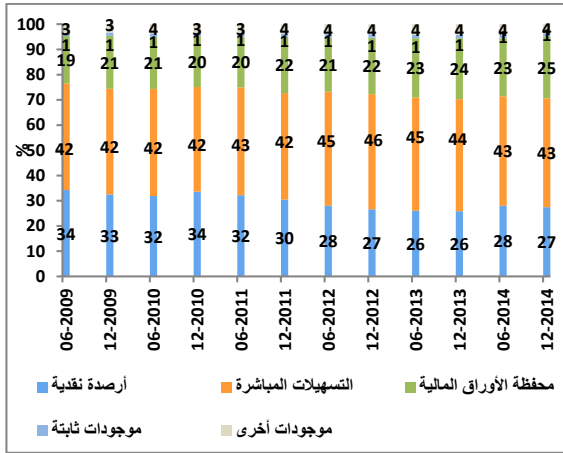


فيما يخص المنافسة وبناءً على مؤشر هيرفندل إنديكس (Herfindahl Index) لموجودات القطاع المصرفي فقد كان هناك تحسناً في الوضع التنافسي لقطاع البنوك في الأردن، حيث كانت قيمة المؤشر 11.9% في نهاية عام 2007 وأصبح يبلغ 9.5% في نهاية عام 2014 منخفضاً أيضاً عن مستواه لعام 2013 حيث كان 9.8% مما يدل على أن الوضع التنافسي في قطاع البنوك في تحسن مستمر، ويعود السبب الرئيسي في تحسن مؤشر التنافسية إلى قيام البنوك بتطوير أعمالها ومنتجاتها لزيادة قدرتها التنافسية بالإضافة إلى زيادة عدد البنوك بعد دخول ثلاثة بنوك جديدة في عام 2009. ومن الجدير بالذكر أن انخفاض التركيز وارتفاع مستوى

هيكل ملكية البنوك

بلغت نسبة ملكية الأجانب (عرب وأجانب) في رؤوس أموال البنوك الأردنية المرخصة في نهاية عام 2014 حوالي 47% وتعتبر ملكية الأجانب في رؤوس أموال البنوك الأردنية من النسب المرتفعة في المنطقة وذلك لعدم وجود قيود عليها في الأردن، ومن الجدير بالذكر أن نسبة ملكية الأجانب في رؤوس أموال البنوك الأردنية قد شهدت انخفاضاً خلال عامي 2010 و2011 إلا أن النسبة عادت إلى الارتفاع في عام 2012 الأمر الذي يعكس زيادة ثقة المستثمرين في

شكل (7.4): هيكل موجودات البنوك العاملة في المملكة
(استخدامات الأموال) (2014-2009)



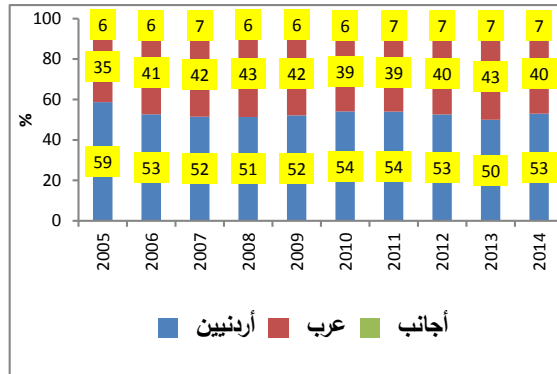
وبالرغم من أن تسهيلات الشركات كانت تشكل المكون الأكبر للتسهيلات الائتمانية على مدى الفترة (2008-2013) حيث شكلت ما نسبته 44.8% من إجمالي تسهيلات البنوك في نهاية عام 2013 إلا أن هذه النسبة قد بدأت بالانخفاض منذ عام 2009 حيث كانت هذه النسبة 51.4% في عام 2009 ثم انخفضت لتصل إلى 41.7% في نهاية عام 2014، في حين ارتفعت حصة التسهيلات الممنوحة للأفراد (استهلاكية وعقارية) من 35.5% من إجمالي التسهيلات في نهاية عام 2009 إلى 41.8% من إجمالي التسهيلات في نهاية عام 2014، ومن الجدير ذكره أن نسبة النمو في تسهيلات الأفراد (أفراد وعقارية) في عام 2014 بلغت 9.5% في حين أن تسهيلات الشركات انخفضت

الجهاز المصرفي بشكل خاص والاقتصاد الأردني

بشكل عام، علماً بأن معظم هذه الملكيات هي

مساهمات إستراتيجية مستقرة (شكل 6.4).

شكل (6.4): هيكل الملكية في قطاع البنوك العاملة في المملكة (2014-2005)



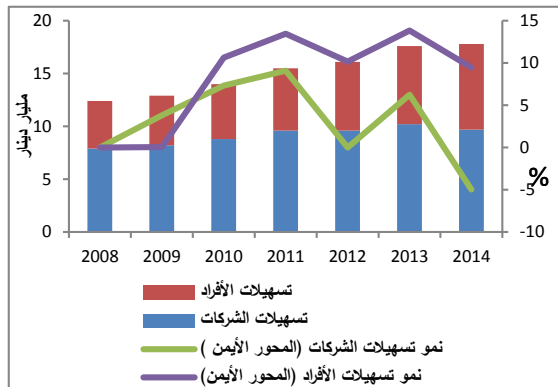
استخدامات الأموال (الموجودات)

بدراسة هيكل موجودات البنوك العاملة في المملكة (استخدامات الأموال) نجد أن محفظة التسهيلات الائتمانية ما زالت المكون الأكبر لموجودات البنوك حيث بلغت في نهاية عام 2014 حوالي 19.2 مليار دينار مشكلة ما نسبته 43.2% من موجودات البنوك مقابل 18.8 مليار دينار وما نسبته 44.4% من موجودات البنوك في نهاية عام 2013 (شكل 7.4).

نمت إجمالي التسهيلات الائتمانية في نهاية عام 2014 بما نسبته 1.8% تقريباً لتصل إلى حوالي 19.2 مليار دينار علماً أن نسبة النمو في عام 2013 كانت 6.3%، ويعود السبب الرئيسي لانخفاض نسبة النمو في التسهيلات الائتمانية إلى قيام البنك المركزي بإلغاء المربحات الدولية بالدينار وذلك منذ بداية عام 2014 حيث كانت هذه المربحات تصنف ضمن التسهيلات، علماً بأن مبلغ المربحات الدولية بالدينار كان حوالي 569 مليون دينار أردني. وبالتالي في حال إلغاء أثر المربحات الدولية على نمو التسهيلات - لأغراض المقارنة مع السنوات السابقة- فإن نسبة نمو التسهيلات لعام 2014 تبلغ 4.8%، مما يدل على أن الانخفاض الكبير في نمو التسهيلات لعام 2014 مقارنة مع عام 2013 لا يعتبر انخفاض فعلي بل ناتج عن تعديل في التعليمات. ومن الجدير ذكره أن التسهيلات الائتمانية شكلت ما نسبته 75.3% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2014 مقابل 78.9% لعام 2013، وبالرغم من انخفاض النسبة لعام 2014 إلا أنها ما زالت مرتفعة بالمقارنة مع عدد من دول المنطقة، حيث احتل الأردن الترتيب الثالث بعد

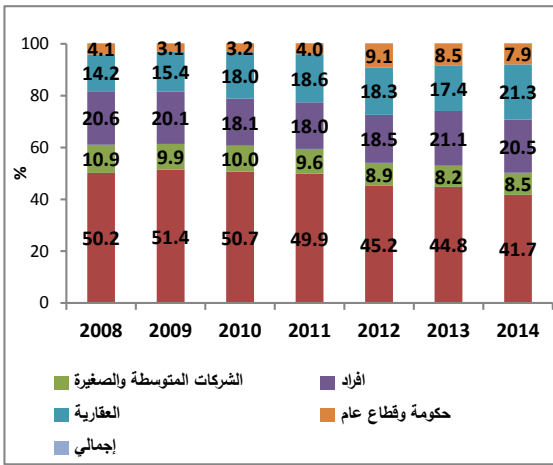
بنسبة 5% مما يدل على توجه البنوك في السنوات الأخيرة نحو إقراض قطاع الأفراد وعلى حساب قطاع الشركات، وبالرغم من أن إقراض قطاع الأفراد له العديد من النواحي الايجابية على القطاع المصرفي والاقتصاد من حيث زيادة مستوى التنوع في محفظة تسهيلات البنوك وبالتالي تقليل المخاطر التي تواجهها وبالإضافة إلى زيادة قدرة الأفراد على الإنفاق والاستهلاك وتحسين مستوى معيشتهم وبالتالي دعم النشاط الاقتصادي، إلا أن مساهمة قطاع الأفراد في حفز النمو الاقتصادي تكون عادة أقل من مساهمة قطاع الشركات (شكل 8.4)، هذا وسيتم التطرق لاحقاً في فصل مستقل إلى موضوع تطور مديونية الأفراد في المملكة بشكل مفصل.

شكل (8.4): تطور تسهيلات الأفراد والشركات (2008-2014)



زالت النسبة متواضعة فقد بلغت 8.5% في نهاية 2014 مقارنة مع 10.9% لعام 2008، وفيما يخص مديونية الأفراد (أفراد وعقارية) فقد بلغت نسبتها 41.8% في نهاية عام 2014 مقابل 38.4% في نهاية عام 2013 (شكل 10.4).

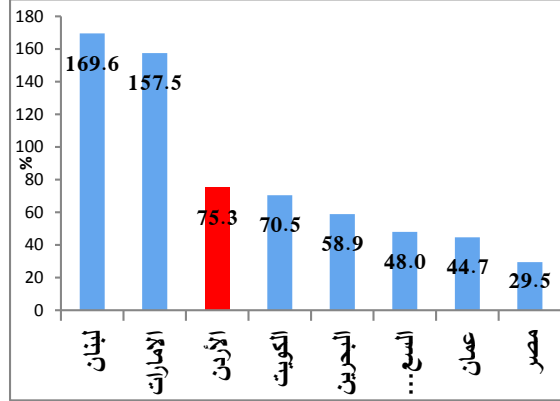
شكل (10.4): توزيع إجمالي التسهيلات للبنوك العاملة (2014-2008)



فيما يخص القروض الممنوحة لقطاع الأفراد فإن أكبر حصة من هذه القروض تعود للقروض العقارية الممنوحة للأفراد والتي شكلت 41.9% من قروض الأفراد في نهاية عام 2014 مقابل 44.1% في نهاية عام 2013، أما بالنسبة لثاني أكبر حصة فهي تعود إلى السلف الشخصية حيث شكلت 24.7% من قروض الأفراد في نهاية عام 2014 مقابل 31% من قروض الأفراد في نهاية

لبنان والإمارات من حيث ارتفاع النسبة (شكل 9.4).

شكل (9.4): نسبة التسهيلات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن مقارنة مع عدد من الدول العربية لعام 2014



مصدر البيانات: البنوك المركزية للدول المعنية

* تعود بيانات كل من الكويت وعمان لعام 2013.

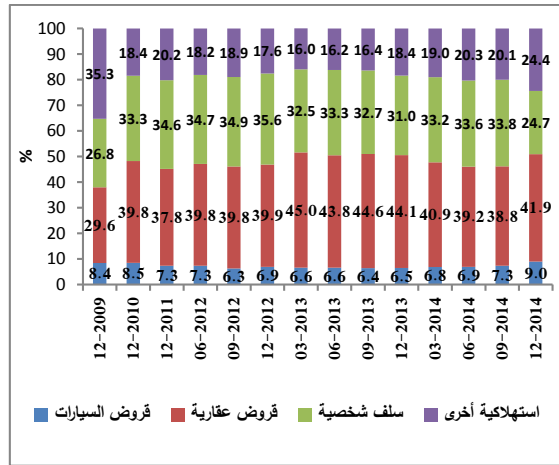
فيما يخص توزيع التسهيلات وكما ذكر سابقاً فإن نسبة تسهيلات الشركات الكبرى من إجمالي التسهيلات أخذت اتجاهاً تنازلياً منذ عام 2010 حيث كانت 50.7% وانخفضت لتصل إلى 41.7% في نهاية عام 2014، أما التسهيلات المقدمة للحكومة والقطاع العام فقد ارتفعت من 4.1% في عام 2008 إلى 8% في عام 2014 مسجلة انخفاضاً عن عامي 2012 و2013 حيث بلغت النسبة 9.1% و8.5% للعامين على التوالي، وفيما يتعلق بنسبة التسهيلات الممنوحة لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم فما

بكفالة الحكومة، فقد بلغت مديونية الحكومة تجاه البنوك حوالي 10,977 مليون دينار أردني وذلك في نهاية عام 2014 مشكلاً ما نسبته 24.7% من إجمالي موجودات البنوك مقابل ما مقداره 10,447 مليون دينار وما نسبته 24.7% من موجودات البنوك في نهاية عام 2013، ومن الجدير ذكره أن المبلغ المذكور أعلاه (10,977) يتكون من 9,495 مليون دينار على شكل سندات حكومية و1,482 مليون على شكل تسهيلات ممنوح معظمها لشركة الكهرباء الوطنية بكفالة الحكومة.

إن تعرض البنوك للديون الحكومية أو المكفولة منها كنسبة من موجودات البنوك ارتفع من 11.8% في عام 2008 ليصل إلى 24.7% في نهاية عام 2013 إلا أنه استقر عند هذه النسبة في نهاية عام 2014، حيث شهد عام 2014 والنصف الأول من عام 2015 تراجعاً واضحاً في مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص على السيولة المحلية، وذلك بسبب تحسن الظروف الاقتصادية وتوجه الحكومة للاقتراض من الأسواق الخارجية

عام 2013، أما بالنسبة لقروض السيارات فقد شكلت 9% في نهاية عام 2014 مقارنة بحوالي 6.5% في نهاية عام 2013 (شكل 11.4). وتجدر الإشارة إلى أن التغيير في نسب مكونات التسهيلات الممنوحة للأفراد يعود في جزء كبير منه إلى قيام البنوك بإعادة تصنيف هذه المكونات لتحسين دقة تصنيف البيانات خاصة بعد إطلاق مشروع نظام البيانات الإجمالية الإلكتروني في نهاية عام 2014.

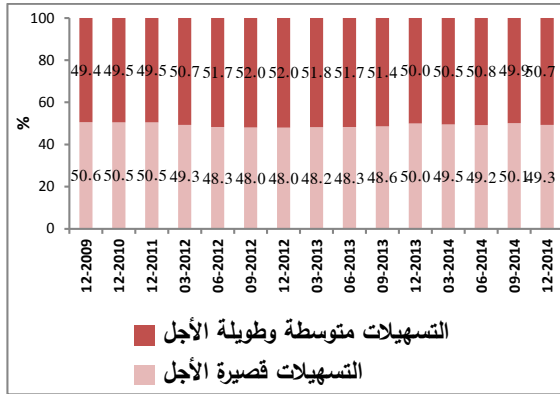
شكل (11.4): توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد (2009-2014*)



*تمت إعادة تصنيف بعض البيانات في الربع الرابع من عام 2014.

فيما يخص تعرض البنوك في الأردن للديون الحكومية وذلك عن طريق الاستثمار في السندات الحكومية أو إقراض بعض المؤسسات العامة

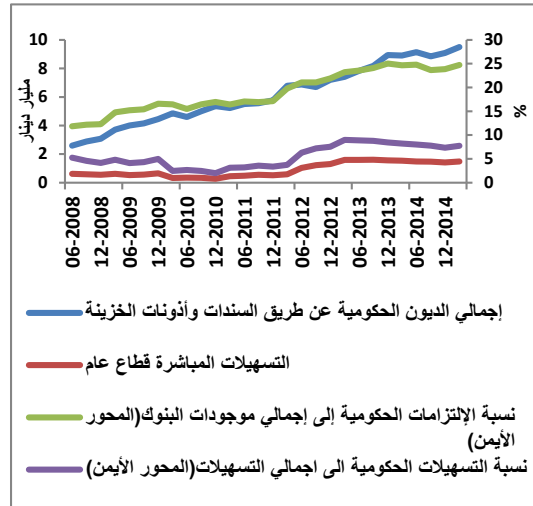
شكل (13.4): توزيع التسهيلات وفقاً لآجال استحقاقها
(2014-2009)



فيما يخص تصنيف التسهيلات حسب العملة فإن التسهيلات بالدينار الأردني تعتبر المكون الرئيسي للتسهيلات الممنوحة إذ بلغت نسبتها في نهاية عام 2014 حوالي 87% من إجمالي التسهيلات الائتمانية مسجلة ارتفاعاً طفيفاً عن عام 2013 حيث كانت تبلغ 86.2%، ومن الجدير ذكره أن سبب انخفاض نسبة التسهيلات بالعملة الأجنبية يعود بصورة رئيسية إلى القيود التي يفرضها البنك المركزي على التسهيلات بالعملة الأجنبية والتي يجب أن تمنح للقطاعات التي تحقق دخلاً بالعملة الأجنبية (شكل 14.4).

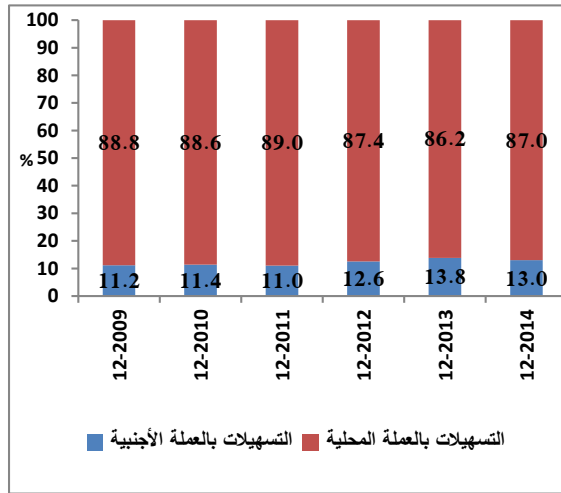
من خلال إصدار سندات بالدولار الأمريكي (شكل 12.4).

شكل (12.4): تعرض البنوك للحكومة الأردنية (2008-2014)



فيما يخص تصنيف التسهيلات حسب تواريخ الاستحقاق فقد ارتفعت نسبة التسهيلات قصيرة الأجل (التسهيلات التي تستحق خلال سنة) من 48% في نهاية عام 2012 لتصل إلى 49.3% في نهاية عام 2014 وبالتالي تتساوى تقريباً مع التسهيلات متوسطة وطويلة الأجل (التسهيلات التي يزيد تاريخ استحقاقها عن سنة) حيث بلغت 50.7%، إن ارتفاع نسبة التسهيلات قصيرة الأجل يعتبر مؤشراً إيجابياً على زيادة نسبة الموائمة مع تواريخ استحقاق الودائع، مما يقلل من مخاطر السيولة على البنوك (شكل 13.4).

شكل (14.4): تصنيف التسهيلات حسب العملة
(2014-2009)



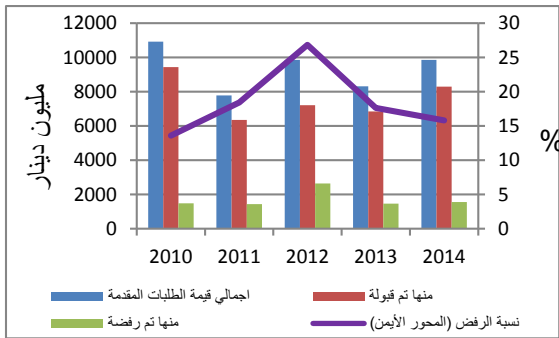
الطلب على الائتمان ومدى تجاوب البنوك معه

لقياس حجم الطلب على الائتمان قام البنك المركزي بإعداد دراسات عن الموضوع شملت التعميم على البنوك بتاريخ 2014/9/28 لتعبئة إستبيان يحلل الطلب على الائتمان، وفيما يلي أهم نتائج تلك الدراسات.

بلغ عدد الطلبات المقدمة للبنوك من الأفراد والشركات للحصول على تسهيلات جديدة (طلبات عملاء جدد بالإضافة لطلبات زيادة تسهيلات قائمة) خلال عام 2014 حوالي 327.7 ألف طلب بقيمة إجمالية 9.9 مليار دينار، وقد تم رفض ما نسبته 13.6% من أعداد الطلبات المقدمة وبقيمة إجمالية 1.6 مليار دينار أو ما

نسبته 15.8% من إجمالي قيمة الطلبات المقدمة مقارنة مع ما نسبته 17.6% لعام 2013، ويُشير الرسم 15.4 إلى أن النسبة بدأت بالإنخفاض منذ عام 2012.

شكل (15.4): إجمالي قيمة الطلبات المقدمة للبنوك وما تم قبوله أو رفضه (2010-2014)



يلاحظ من الشكل أعلاه حدوث تحسن على تجاوب البنوك مع الطلب على الائتمان خلال عامي 2013 و 2014 نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية مقارنة مع الفترة (2010-2012).

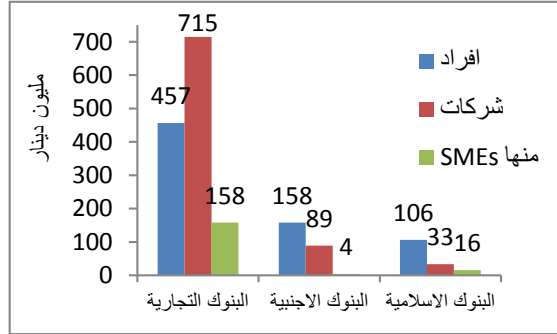
وقد كان أكبر نسبة من عدد الطلبات المرفوضة لدى البنوك الأجنبية بما نسبته 32.5% من أعداد الطلبات المقدمة لتلك البنوك، وبقيمة إجمالية 247.4 مليون دينار أو ما نسبته 31.2% من إجمالي قيمة الطلبات المقدمة لها، مقارنة مع ما نسبته 16.9% من إجمالي قيمة الطلبات المقدمة للبنوك التجارية وما نسبته

6.5% من إجمالي قيمة الطلبات المقدمة للبنوك الإسلامية.

وبحسب نتائج الدراسة فقد شكلت النقاط التالية أبرز أسباب رفض البنوك منح تسهيلات للأفراد:

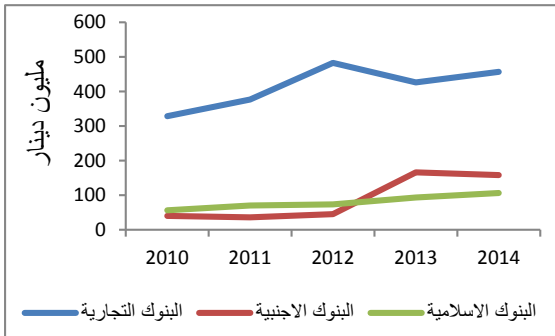
1. عدم كفاية الضمانات وعدم وجود كفيل.
2. عدم ثبات الدخل و/أو عدم القدرة على إثباته بشكل رسمي وموثق.
3. ضعف حركة الحساب وعدم وجود تحويل راتب.
4. ارتفاع نسبة DBR للعملاء (تجاوز نسبة تغطية الدخل للقسط الشهري).

شكل(16.4): قيمة الطلبات المرفوضة من قبل البنوك لعام 2014

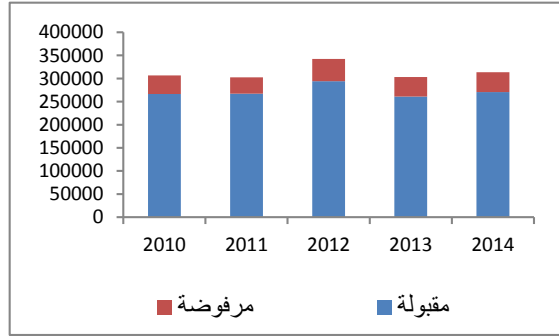


فيما يخص تسهيلات الأفراد فقد بلغ عدد الطلبات المقدمة من قبلهم للحصول على تسهيلات جديدة (طلبات عملاء جدد بالإضافة لطلبات زيادة تسهيلات قائمة) خلال عام 2014 حوالي 313.7 ألف طلب بقيمة إجمالية 3.911 مليار دينار، وقد تم رفض ما نسبته 13.8% من أعداد الطلبات المقدمة، وبقيمة إجمالية 721 مليون دينار أو ما نسبته 18.4% من إجمالي قيمة الطلبات المقدمة. هذا وقد كانت أكبر نسبة من قيمة الطلبات المرفوضة لتسهيلات الأفراد لدى البنوك الأجنبية حيث بلغت 34.9% مقارنة مع 19% و 10.1% لدى البنوك التجارية والبنوك الإسلامية على التوالي.

شكل(17.4): المبالغ التي تم رفضها للأفراد حسب البنوك (2010-2014)



شكل(18.4): عدد الطلبات التي تم رفضها للأفراد
(2014-2010)



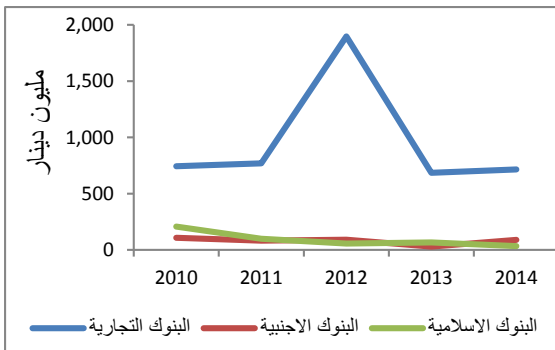
أما فيما يتعلق بتسهيلات الشركات فقد بلغ عدد الطلبات المقدمة من قبلها (الشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة) للحصول على تسهيلات جديدة (طلبات عملاء جدد بالإضافة لطلبات زيادة تسهيلات قائمة) خلال عام 2014 حوالي 14 ألف طلب بقيمة إجمالية 5.946 مليار دينار، وقد تم رفض ما نسبته 9.5% من أعداد الطلبات المقدمة، وبقيمة إجمالية 837 مليون دينار أو ما نسبته 14.1% من إجمالي قيمة الطلبات المقدمة.

ومن الجدير ذكره أن أكبر نسبة من قيمة الطلبات المرفوضة كانت لدى البنوك الأجنبية بما نسبته 26.3% مقارنة بما نسبته 15.8% لدى البنوك التجارية، أما لدى البنوك الإسلامية فقد بلغت النسبة 3% فقط.

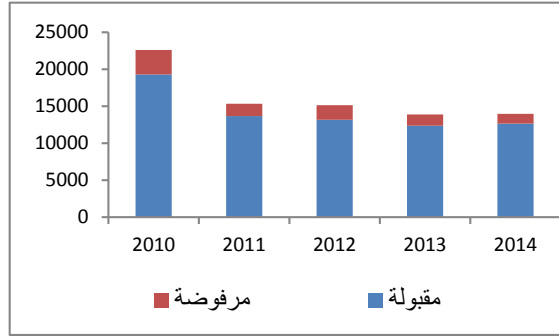
وبحسب نتائج الاستبيان فقد شكلت النقاط التالية أبرز أسباب رفض البنوك منح تسهيلات للشركات:

1. ضعف البيانات المالية للشركة.
2. حجم التسهيلات المطلوب لا يقابله حجم عمل قائم أو متوقع.
3. عدم رغبة البنك في التوسع مع الشركات.
4. عدم وضوح الغاية من التسهيلات أو أن الشركة حديثة التأسيس أو تنسم بضعف المركز المالي.
5. خطورة القطاع الذي تتعامل معه الشركة أو أن القطاع غير مستهدف من قبل البنك.

شكل(19.4): المبالغ التي تم رفضها للشركات حسب البنوك (2014-2010)

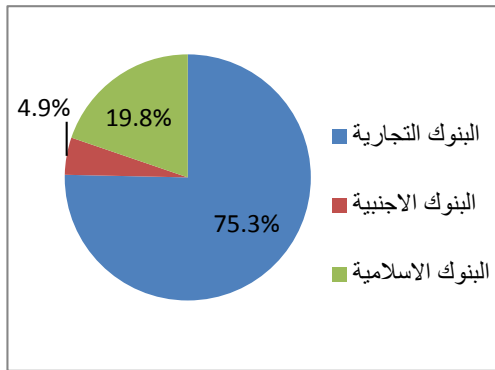


شكل(20.4): عدد الطلبات التي تم رفضها للشركات (2010-2014)



إجمالي الطلبات المقدمة من هذه الشركات، أما الطلبات المقدمة إلى البنوك الإسلامية فقد بلغت نسبتها حوالي 20% من إجمالي الطلبات المقدمة وأقل نسبة سجلتها البنوك الأجنبية بحوالي 5% من إجمالي الطلبات المقدمة من هذه الشركات.

شكل(21.4): توزيع قيمة الطلبات المقدمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب البنوك لعام 2014



ومن الجدير ذكره أن أكبر نسبة من قيمة الطلبات المرفوضة كانت لدى البنوك التجارية بما نسبته 16.4% مقارنة بما نسبته 6.3% لدى البنوك الإسلامية، أما لدى البنوك الأجنبية فقد بلغت النسبة 5.8% فقط.

ويشكل عام فإن من أبرز أسباب رفض البنوك لمنح التسهيلات تتلخص فيما يلي:

1. وجود شيكات مرفوضة لعدم كفاية الرصيد وإدراج العميل على قائمة الشيكات المرتجعة.

بخصوص تسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة

فقد شكلت الطلبات المقدمة منها ما نسبته 75.6% من إجمالي عدد الطلبات المقدمة من إجمالي الشركات حيث بلغ عدد الطلبات المقدمة من هذه الشركات للحصول على تسهيلات جديدة (طلبات عملاء جدد بالإضافة لطلبات زيادة تسهيلات قائمة) خلال عام 2014 حوالي 10.6 ألف طلب بقيمة إجمالية 1.278 مليار دينار، وقد تم رفض ما نسبته 10% من أعداد الطلبات المقدمة، وبقيمة إجمالية 177 مليون دينار أو ما نسبته 13.9% من إجمالي قيمة الطلبات المقدمة.

هذا وقد حظيت البنوك التجارية بالنسبة الأكبر من طلبات التسهيلات المقدمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت النسبة حوالي 75% من

3. حافظت نسبة تسهيلات الشركات الكبيرة والتسهيلات الاستهلاكية والقطاع العائلي على النسبة الأكبر من إجمالي التسهيلات الممنوحة ومن الطلبات الجديدة للحصول على تسهيلات خلال عام 2014.

4. تتوقع البنوك حدوث ارتفاع طفيف في عدد وحجم الطلبات المقدمة للحصول على تسهيلات خلال عام 2015.

5. خففت البنوك معايير قبول طلبات الائتمان بشكل طفيف بالنسبة لكل من القروض السكنية والتسهيلات الاستهلاكية، في حين لم تتغير معايير الإقراض بالنسبة لتسهيلات المشاريع الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة وتسهيلات الشركات قصيرة الأجل.

وبالتالي يمكن القول بأن تجاوب البنوك مع الطلب على الائتمان قد تحسن خلال عامي 2013 و2014 مقارنة بالفترة (2010-2012) وذلك بسبب تحسن الظروف الاقتصادية في المملكة وارتفاع مستوى السيولة لدى البنوك والتراجع النسبي في حالة عدم اليقين التي كانت

2. عدم التوافق مع شروط السياسة الائتمانية للبنك من حيث الدخل وجهة العمل ومدة الخدمة وعمر العميل.

3. ارتفاع التزامات العميل وعدم الالتزام بالسداد وضعف الملاءة المالية.

4. وجود متأخرات على العميل لدى الجهاز المصرفي.

5. الفترة بين القرض القائم والمطلوب أقل من سنة أو فترة تمويل طويلة الأجل.

6. طبيعة عمل ذات دوران عالي.

أما فيما يخص تحليل نتائج الاستبيان فيمكن من خلالها استخلاص النتائج التالية:

1. ارتفاع طلبات الحصول على التسهيلات في جميع القطاعات في نهاية عام 2014 ارتفاعاً طفيفاً مقارنةً بالنصف الأول من عام 2014.

2. شكلت نسبة الطلبات المقدمة من قبل العملاء الحاليين والتسهيلات الممنوحة لهم النسبة الأكبر من إجمالي الطلبات المقدمة والتسهيلات الممنوحة خلال عام 2014.

بمتابعة تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي فقد نمت ودايع العملاء خلال عام 2014 بنسبة 9.7% لتصل إلى حوالي 30.3 مليار دينار، متفوقاً بذلك على النمو في إجمالي التسهيلات الائتمانية لعام 2014 الذي بلغ حوالي 1.8%. مما يشير إلى ارتفاع حجم السيولة المتوفرة لدى البنوك خلال عام 2014. فيما يخص مصدر الأموال الثاني وهو حقوق المساهمين فقد ارتفع من 3 مليار دينار في نهاية عام 2007 ليصل إلى 5.6 مليار دينار في نهاية عام 2014، وبمقارنة حقوق المساهمين لدى البنوك المرخصة ما بين عامي 2013 و2014 فإن حقوق المساهمين خلال عام 2014 نمت بمقدار 14.1% مما يعزز من ملاءة القطاع المصرفي في الأردن.

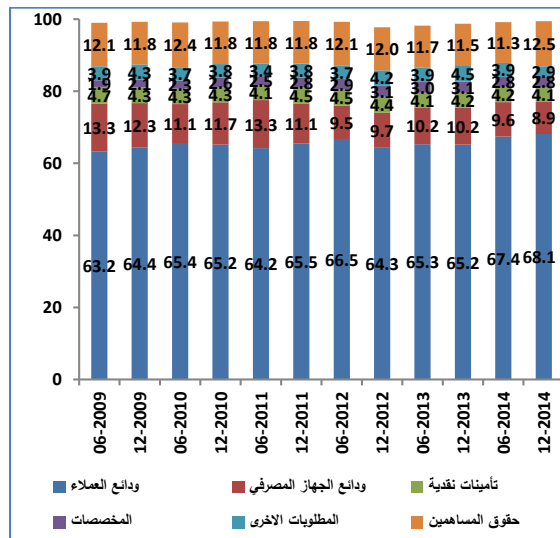
أما مصدر الأموال الثالث من حيث الأهمية فهو ودايع البنوك والتي اتخذت اتجاهًا تصاعدياً منذ حزيران 2012 لتصل إلى 10.2% من إجمالي مصادر أموال البنوك في نهاية عام 2013 ثم انخفضت خلال عام 2014 لتصل إلى 8.9% من إجمالي مصادر أموال البنوك. وأخيراً وفيما

في أوجها خلال الأزمة المالية العالمية ودايات الربيع العربي. كما يلاحظ ارتفاع نسب رفض طلبات التسهيلات لدى فروع البنوك الأجنبية مقارنة مع البنوك الأخرى.

مصادر الأموال (المطلوبات)

بتحليل مصادر الأموال لدى الجهاز المصرفي فإن الودائع تعتبر المصدر الرئيسي للتمويل حيث شكلت ما نسبته 68.1% من إجمالي مصادر الأموال كما في نهاية عام 2014، علماً بأن هذه النسبة ثابتة تقريباً خلال السنوات السابقة مما يدل على استقرار مصادر التمويل لدى البنوك العاملة في المملكة بشكل عام (شكل 22.4).

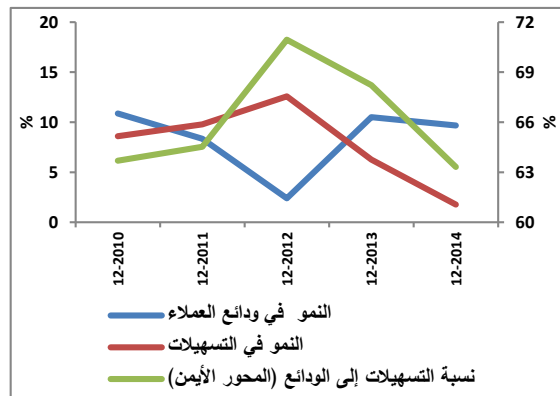
شكل (22.4): هيكل المطلوبات للبنوك العاملة في الأردن (2009-2014) (%)



2011 إلا أنها بعد ذلك بدأت بالانخفاض إلى أن وصلت إلى أدنى مستوى لها في نهاية عام 2012 وهو 71% وذلك بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها المملكة خلال عام 2012، إلا أنه خلال عامي 2013 و2014 ونتيجة لتحسن الظروف الاقتصادية المتمثل بتحسن معظم المؤشرات الاقتصادية والنقدية فقد عادت نسبة الودائع بالدينار إلى الارتفاع حتى وصلت إلى أعلى مستوى لها خلال السنوات العشر الماضية والبالغ 79.4% من إجمالي الودائع في نهاية عام 2014. إن الارتفاع المستمر في نسبة ودائع الدينار إلى إجمالي الودائع يعكس الثقة بالدينار الأردني كعملة ادخارية ويعزز الاستقرار النقدي والمالي في المملكة (شكل 24.4).

يتعلق بنسبة التسهيلات إلى الودائع فقد ارتفعت لدى البنوك الأردنية من 65% في نهاية عام 2009 لتصل إلى 70.9% في نهاية عام 2012، إلا أنها انخفضت بعد ذلك لتصل إلى 63.3% في نهاية عام 2014، مما يدل على تحسن حجم السيولة المتوفرة لدى البنوك المرخصة في المملكة (شكل 23.4).

شكل (23.4): معدل نمو الودائع والتسهيلات ونسبة التسهيلات إلى الودائع (2010-2014)

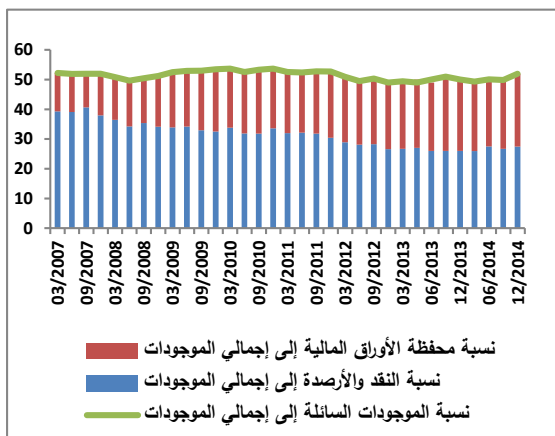


فيما يخص تركيبة الودائع من حيث العملات فإن الودائع بالدينار الأردني تمثل النسبة الكبرى من الودائع حيث بلغت 79.4% في نهاية عام 2014، وبمتابعة التغير في نسبة الودائع بالدينار إلى إجمالي الودائع نجد أن هذه النسبة قد شهدت زيادة واضحة إذ كانت 66% في شهر آذار 2007 لتصل إلى 78.4% في نهاية عام

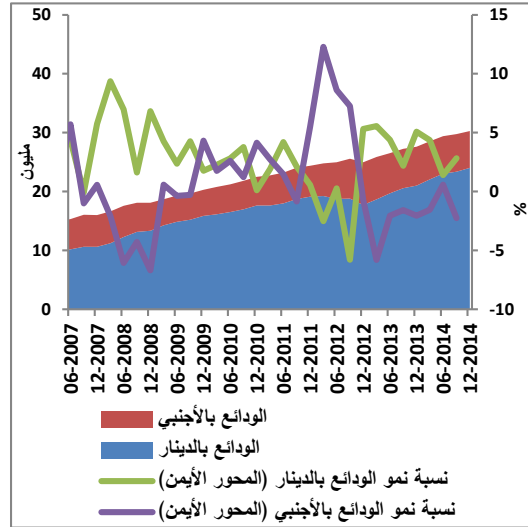
السيولة

يتمتع الجهاز المصرفي الأردني بسيولة آمنة حيث تدل النسب الخاصة بالسيولة لنهاية عام 2014 بأن وضع السيولة لدى الجهاز المصرفي يعتبر جيداً وآمناً، حيث بلغت نسبة النقد والأرصدة النقدية إلى إجمالي الموجودات 27.5%، أما نسبة محفظة الأوراق المالية (ذات السيولة العالية) إلى إجمالي الموجودات فقد بلغت 24.5%، وبالتالي فإن إجمالي الموجودات ذات السيولة العالية شكلت حوالي 52% من إجمالي الموجودات في نهاية عام 2014 مقابل 50% في نهاية عام 2013 مما يعكس تحسن مستوى السيولة لدى البنوك في عام 2014 (شكل 25.4).

شكل (25.4): نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات (2014-2007)



شكل (24.4): تطور الودائع بالدينار والأجنبي (2014-2007)



ثانياً: مخاطر الجهاز المصرفي في الأردن مؤشرات المتانة المالية

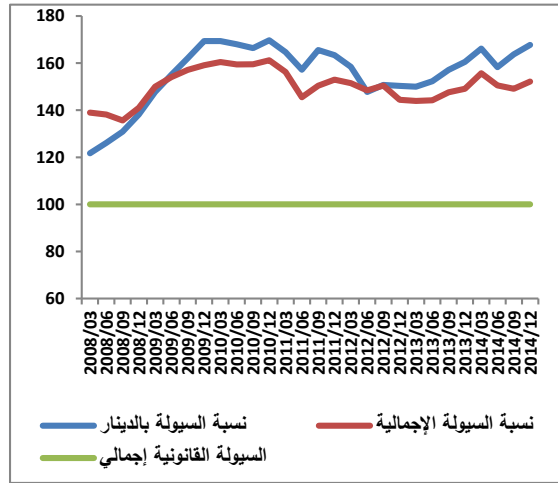
بالرغم من تداعيات الأزمات المالية والاقتصادية العالمية المتعاقبة وظروف الربيع العربي وعدم الاستقرار في المنطقة وما رافقها من مخاطر وتحديات كبيرة، إلا أن الجهاز المصرفي الأردني استطاع أن يحافظ بشكل عام على سلامة ومتانة أوضاعه المالية والإدارية، وفيما يلي أهم التطورات على النسب والمؤشرات المالية للبنوك:-

وانخفاض حجم الديون غير العاملة (بسط النسبة)، ويعود هذا الانخفاض إلى قيام البنوك بإعدام جزء من الديون غير العاملة مقابل المخصصات المرصودة إزائها، بالإضافة إلى تحسن الظروف الاقتصادية في المملكة مما انعكس إيجابياً على قدرة العملاء على السداد، كما أن معظم العملاء اللذين تأثروا بتداعيات الأزمة المالية العالمية تعثروا خلال الفترة (2009-2011)، وهذا يعكس تحسناً في نوعية أصول البنوك، مما يعزز من الاستقرار المالي في المملكة.

أما نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة (نسبة التغطية) فقد واصلت ارتفاعها المستمر الذي بدأت في عام 2011 لتصل في نهاية عام 2014 إلى 78.7% وذلك بسبب انخفاض حجم الديون غير العاملة وزيادة حرص البنوك على اقتطاع مخصصات كافية لمواجهة الديون غير العاملة. (شكل 27.4).

فيما يخص نسبة السيولة القانونية المطبقة من قبل البنك المركزي على البنوك والبالغ حدها الأدنى 100% فإن هذه النسبة شهدت ارتفاعاً خلال عامي 2013 و 2014 لتصل إلى 149% و 152.2% للعمامين على التوالي، وذلك نتيجة نمو الودائع بشكل ملحوظ وبشكل يفوق النمو في التسهيلات.

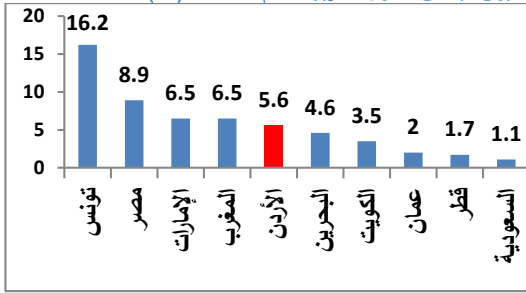
شكل (26.4): نسبة السيولة القانونية بالإجمالي ونسبة السيولة بالدينار (2008-2014)



نوعية الأصول

فيما يخص نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون فقد واصلت هذه النسبة انخفاضها في عام 2014 لتصل إلى 5.6% مقابل 6.8% و 7.7% لعامي 2013 و 2012 على التوالي، وقد جاء هذا الانخفاض بسبب ارتفاع التسهيلات (مقام النسبة)

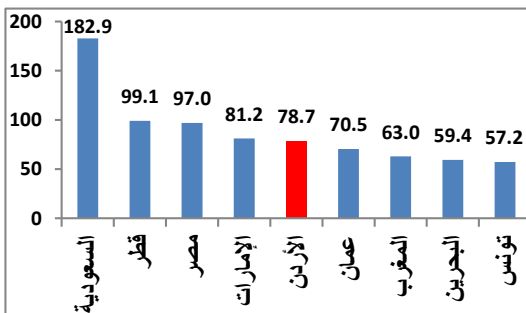
شكل (28.4): نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون لبعض الدول العربية لعام 2014 (%)



المصدر: الأردن من البنك المركزي الأردني أما بقية الدول فمصدر البيانات صندوق النقد الدولي.

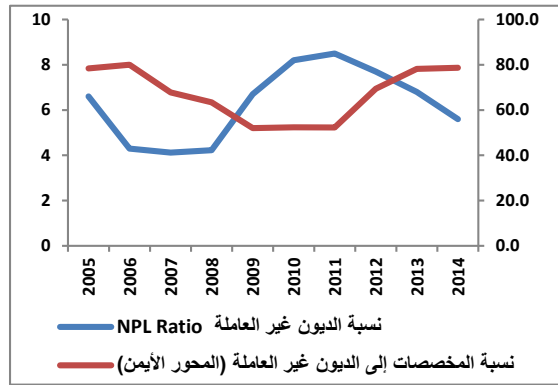
أما فيما يتعلق بنسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة فقد احتلت البنوك الأردنية مرتبة أعلى من عُمان والمغرب والبحرين وتونس وأقل من السعودية وقطر ومصر والإمارات، أي أن النسبة لدى البنوك الأردنية أفضل من النسبة لدى معظم الدول العربية المشابهة للأردن من الناحية الاقتصادية (شكل 29.4).

شكل (29.4): نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة لبعض الدول العربية لعام 2014 (%)



المصدر: الأردن من البنك المركزي الأردني أما بقية الدول فمصدر البيانات صندوق النقد الدولي.

شكل (27.4): نسبة الديون غير العاملة ونسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة (2014-2005)



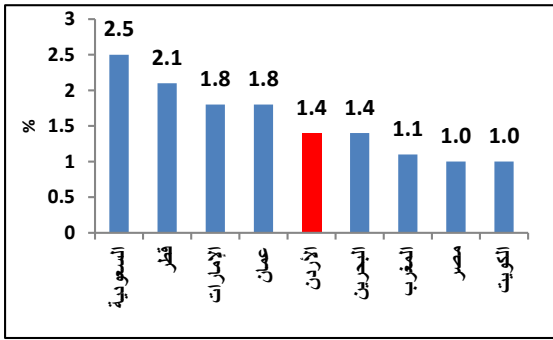
بتحليل رصيد الديون غير العاملة لدى الجهاز المصرفي فقد بلغت 1405.4 مليون دينار في نهاية عام 2014 مسجلة انخفاضاً عن عام 2013 بمبلغ 215.9 مليون دينار حيث كانت تبلغ 1621.3 مليون دينار في نهاية عام 2013.

بمقارنة نسبة الديون غير العاملة في الأردن ببعض الدول العربية نلاحظ أن الأردن يحتل مرتبة متوسطة تقريباً بين عشرة دول عربية، حيث احتل المرتبة الخامسة من حيث ارتفاع نسبة الديون غير العاملة فهو أقل من تونس ومصر والإمارات والمغرب لكنه أعلى من البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية (شكل 28.4).

الربحية

المرتبة الخامسة بين تسع دول عربية تتوفر عنها بيانات مقارنة مع المرتبة السادسة في نهاية 2013، علماً بأن أقل معدل عائد على الموجودات يعود لمصر والكويت ويبلغ 1.0% وأعلى معدل عائد على الموجودات يعود للسعودية ويبلغ 2.5% (شكل 31.4).

شكل (31.4): معدل العائد على الموجودات لبعض الدول العربية لعام 2014

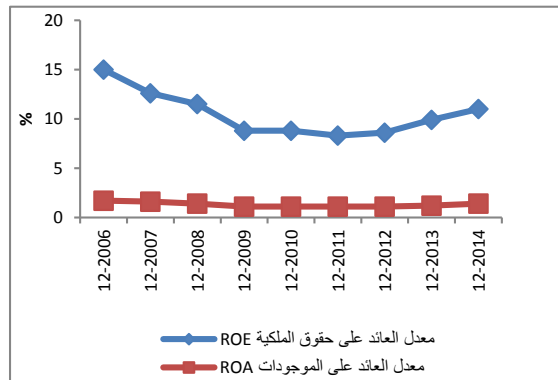


المصدر: بيانات الأردن البنك المركزي الأردني أما بقية الدول فمصدر البيانات صندوق النقد الدولي.

بخصوص العائد على حقوق الملكية وكما في العائد على الموجودات فقد انخفض خلال الأعوام 2006-2011، حيث كان يبلغ 15% في نهاية عام 2006، ثم انخفض في عام 2011 ليصل إلى 8.3% ليعود في عامي 2012 و 2013 للارتفاع حيث بلغ 8.6% و 9.9% على التوالي وقد واصل الارتفاع في نهاية عام 2014 ليصل إلى 11% (شكل 31.4).

شهد معدل العائد على الموجودات لدى الجهاز المصرفي في الأردن انخفاضاً خلال الأعوام 2006-2010 حيث كان يبلغ 1.7% في نهاية عام 2006 وانخفض إلى 1.1% في نهاية عام 2009 وذلك نتيجة تأثير تداعيات الأزمة المالية العالمية على أرباح البنوك، واستقر عند هذا المعدل لغاية نهاية عام 2012 ليرتفع خلال عامي 2013 و 2014 إلى 1.2% و 1.4% على التوالي نتيجة نمو أرباح البنوك بشكل ملحوظ (شكل 30.4).

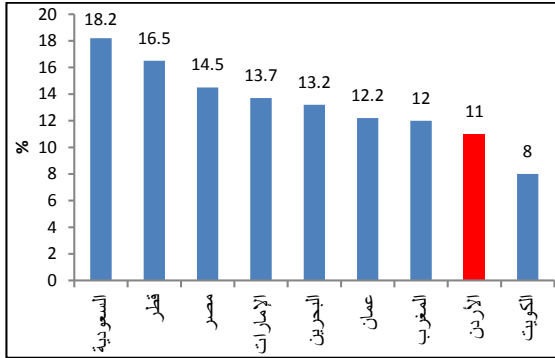
شكل (30.4): معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الموجودات (2006-2014)



بمقارنة الأردن مع بعض الدول العربية نلاحظ تحسن مرتبة الأردن في معدل العائد على الموجودات في عام 2014 حيث احتل الأردن

شكل (32.4): معدل العائد على حقوق الملكية لبعض

الدول العربية لعام 2014



المصدر: بيانات الأردن البنك المركزي الأردني أما بقية الدول فمصدر

البيانات صندوق النقد الدولي.

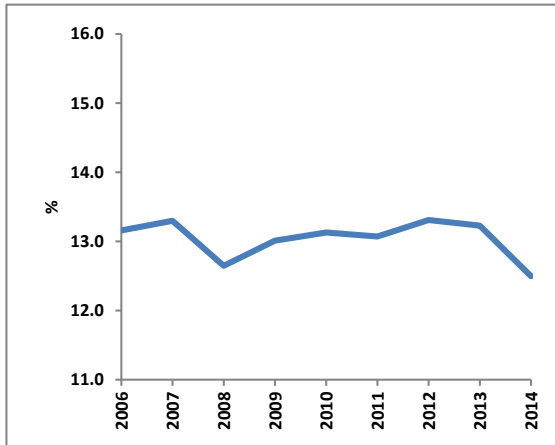
كفاية رأس المال

يتمتع الجهاز المصرفي في الأردن بنسبة كفاية رأسمال مرتفعة، حيث تعتبر الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، هذا وقد تراوحت نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي في الأردن ما بين 18% و20% خلال الأعوام 2007-2014، وهي بشكل عام أعلى وبهامش مريح من النسبة المحددة من قبل البنك المركزي والبالغة 12% والنسبة المحددة من لجنة بازل والبالغة 8%، ومن الجدير ذكره أن هنالك تقارباً كبيراً ما بين نسبة كفاية رأس المال ونسبة رأسمال الأساسي، وهذا يعني أن معظم رؤوس أموال البنوك في الأردن تتكون من الشريحة الأولى

وبالرغم من تحسن معدلات العائد للبنوك في الأردن بشكل ملحوظ خلال عامي 2013 و2014، إلا أنها مازالت منخفضة مقارنة مع العديد من الدول العربية، حيث احتل الأردن ثاني أقل مرتبة من حيث العائد على حقوق الملكية حيث أن أقل نسبة عائد على حقوق الملكية تعود للكويت وتبلغ 8% وأعلى نسبة تعود للسعودية وتبلغ 18.2% (شكل 32.4)، ويعود انخفاض معدلات العائد في الأردن مقارنة مع معظم الدول العربية إلى اتسام البنوك في الأردن بشكل عام بالتحفظ وعدم الإقبال الكبير على المخاطر، بالإضافة إلى تمتع البنوك في الأردن بمستويات مرتفعة من رأس المال هي الأعلى في المنطقة، إضافة إلى مستوى الضريبة على الدخل المرتفع نسبياً.

13.2% و 12.5% للعامين على التوالي، وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع الحد الأدنى المحدد من قبل البنك المركزي والبالغ 6% ويعود ارتفاع مستوى هذه النسبة إلى رفع العديد من البنوك لرؤوس أموالها واحتفاظ البنوك بنسب كبيرة من أرباحها وهو مؤشر إيجابي على متانة قاعدة رأس المال لدى البنوك المرخصة (شكل 35.4).

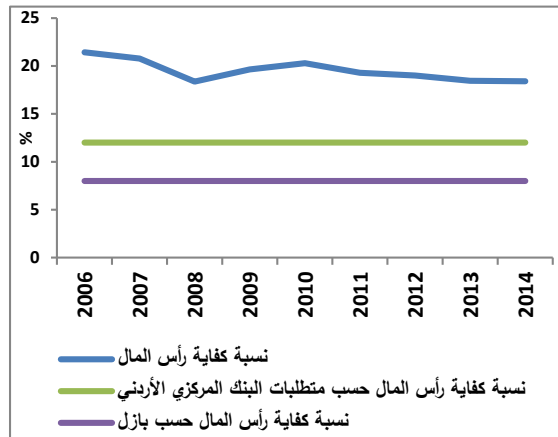
شكل (35.4): نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات (2014-2006)



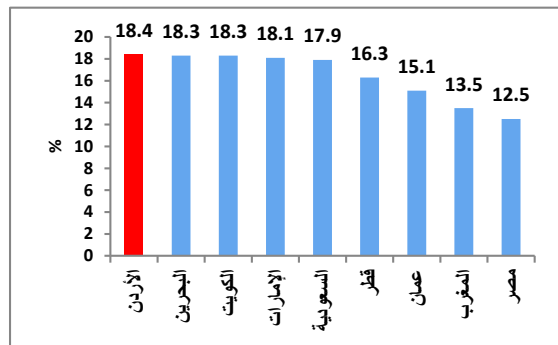
أما بخصوص المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها البنوك فإن مخاطر الائتمان في مقدمتها حيث تشكل ما نسبته 85% من مجموع المخاطر، يليها مخاطر التشغيل التي تشكل حوالي 12% ثم مخاطر السوق التي تشكل حوالي 3% من مجموع المخاطر (شكل 36.4).

(رأس المال الأساسي) الذي يعتبر أعلى مكونات رأس المال جودةً وقدرةً على امتصاص الخسائر (شكل 33.4).

شكل (33.4) نسبة كفاية رأس المال (2014-2008)



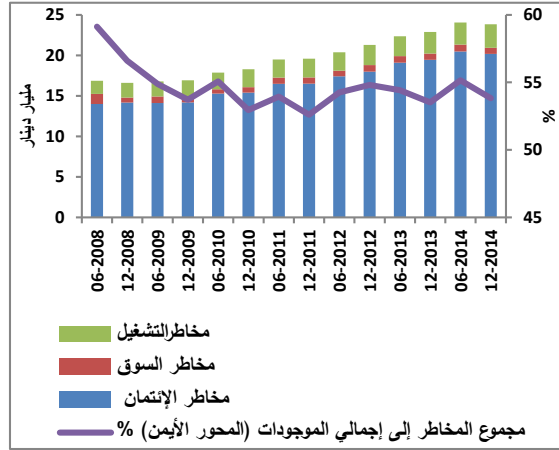
شكل (34.4): نسبة كفاية رأس المال لبعض الدول العربية لعام 2014



المصدر: صندوق النقد الدولي

بخصوص نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات (Leverage Ratio)، فقد اتخذت منحاً سعودياً منذ عام 2009 وحتى نهاية عام 2012 حيث بلغت 13.3% ثم شهدت انخفاضاً طفيفاً خلال عامي 2013 و 2014 لتبلغ

شكل (36.4): مكونات إجمالي التعرضات (2008-2014)



الكفاءة التشغيلية للبنوك

فيما يخص الكفاءة التشغيلية، فتعتبر نسبة إجمالي المصرفيات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل (CIR) من أهم النسب التي تقيس الكفاءة التشغيلية للبنوك، هذا وقد بينت دراسة قامت بها شركة (Mckinsey & Co consultants) أن البنوك التي تزيد نسبة CIR لديها عن 55% لديها ضعف في كفاءتها التشغيلية المتمثلة بالقدرة على توليد الدخل مع التحكم بالمصاريف، وبالتالي كلما انخفضت النسبة عن 55% فإن ذلك يعطي مؤشراً إيجابياً على الكفاءة التشغيلية للبنوك.

وقد بلغت نسبة إجمالي المصرفيات إلى إجمالي الدخل لدى الجهاز المصرفي في المملكة حوالي

52.8% في نهاية عام 2014، وقد انخفضت هذه النسبة في عام 2014 مقارنةً بعامي 2012 و2013، حيث كانت تبلغ 60.3% و54.2% على التوالي مما يدل على تحسن مستوى الكفاءة التشغيلية لدى البنوك في الأردن، ويعود السبب الرئيسي في انخفاض هذه النسبة إلى انخفاض إجمالي المصرفيات بسبب الانخفاض الواضح في إجمالي المخصصات في عام 2014 قابله نمو في إجمالي الدخل لدى البنوك العاملة في المملكة، وبمعنى آخر فقد كان لتحسن نوعية أصول البنوك المتمثل بتراجع نسبة الديون غير العاملة وما قابله من انخفاض في حجم المخصصات المقطوعة خلال عام 2014 بالإضافة إلى ارتفاع دخل البنوك أثر إيجابي على مستوى كفاءة البنوك، ويشير انخفاض هذه النسبة إلى قدرة البنوك على ضبط مصاريفها وبالتالي تعزيز ربحيتها. هذا على المستوى الإجمالي للبنوك، أما على المستوى الفردي فإن هناك تباين بين البنوك في الكفاءة التشغيلية، حيث تراوحت النسبة لدى 5 بنوك بين 55%-60% فيما زادت النسبة لدى 6 بنوك عن 60%، أما البنوك التي انخفضت فيها النسبة عن 55% فقد

كان عددها 14 بنكاً، مما يعني أن حوالي 56% من البنوك في الأردن تتمتع بمستوى مناسب نسبياً من الكفاءة التشغيلية.

ثالثاً: موجودات ومطلوبات الجهاز المصرفي الأردني على المستوى الموحد (فروع الأردن والخارج والشركات والبنوك التابعة):

الموجودات

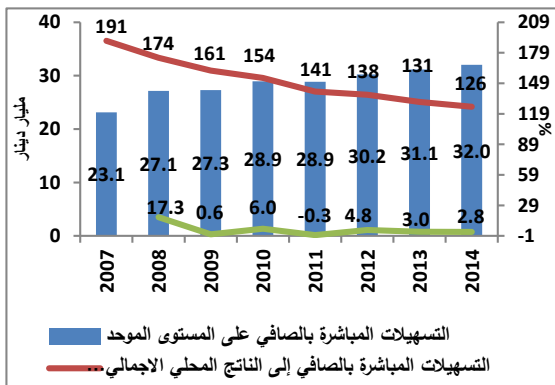
يبلغ عدد البنوك الأردنية التي لها تواجدات خارج المملكة 9 بنوك إلا أن النسبة الأكبر من هذه التواجدات تعود للبنك العربي الذي تشكل موجوداته خارج المملكة حوالي 74% من إجمالي موجوداته، هذا وقد بلغ إجمالي موجودات الجهاز المصرفي الأردني على المستوى الموحد في نهاية عام 2014 ما يعادل 71.2 مليار دينار، مقارنة مع 68.1 مليار دينار في نهاية عام 2013 أي بارتفاع مقداره 3.2 مليار دينار وبنسبة نمو 4.7%، حيث تشكل موجودات الجهاز المصرفي على مستوى فروع الأردن ما نسبته 62.4% من الموجودات على المستوى الموحد، أما النسبة المتبقية فتعود في جزء كبير منها لتواجدات البنك العربي خارج المملكة. وبالرغم من ارتفاع موجودات الجهاز المصرفي على المستوى الموحد

من 48.6 مليار دينار في نهاية عام 2007 إلى 71.2 مليار دينار في نهاية عام 2014 إلا أنه يلاحظ أن نسبة النمو بانخفاض حيث بلغت نسبة النمو في عام 2007 حوالي 17% لتتخفف إلى 4.7% في عام 2014 (شكل 27.4)، وهي نتيجة طبيعية لتداعيات عدم الاستقرار في المنطقة وتراجع النشاط الاقتصادي في العالم خاصة في منطقة اليورو وأثارها على تواجدات البنوك الأردنية خارج المملكة.

بلغت نسبة موجودات الجهاز المصرفي على المستوى الموحد إلى الناتج المحلي الإجمالي 280% في نهاية عام 2014 مقابل 285.3% في نهاية عام 2013، في حين كانت النسبة في نهاية عام 2007 حوالي 400%. هذا ويلاحظ أن نسبة موجودات الجهاز المصرفي على المستوى الموحد إلى الناتج المحلي بانخفاض مستمر وذلك بسبب أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نمو الموجودات (شكل 37.4).

الأخيرة بشكل ملحوظ نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية الأوروبية وعدم الاستقرار في المنطقة العربية وآثارها على تواجدات البنوك الأردنية خارج المملكة (شكل 38.4).

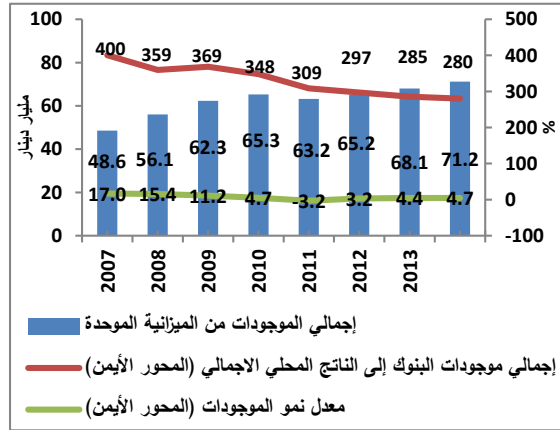
شكل (38.4): تطور التسهيلات على المستوى الموحد ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (2007-2014)



الودائع

وصلت ودائع العملاء على المستوى الموحد في نهاية عام 2014 إلى 48.9 مليار دينار، وبنسبة نمو بلغت 7.2% عن عام 2013 (شكل 39.4).

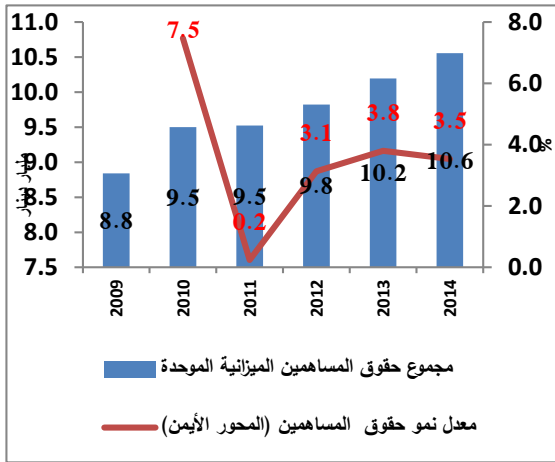
شكل (37.4): تطور موجودات البنوك على المستوى الموحد ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (2007-2014)



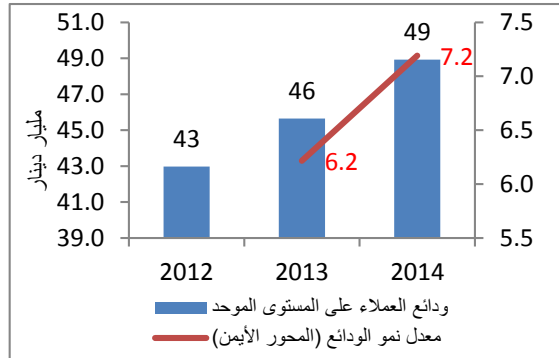
التسهيلات

بلغ رصيد التسهيلات الائتمانية للجهاز المصرفي على المستوى الموحد في نهاية عام 2014 حوالي 32 مليار دينار مقارنة مع 31.1 مليار دينار في نهاية عام 2013، وبنسبة نمو بلغت 2.8%، وبمتابعة نمو التسهيلات فإنه يلاحظ أن نسبة النمو بانخفاض منذ عام 2008 حيث بلغت آنذاك 17.3% في حين بلغت 2.8% في عام 2014. فيما يخص نسبة التسهيلات الائتمانية للجهاز المصرفي على المستوى الموحد إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت النسبة في نهاية عام 2007 ما مقداره 190.7% وانخفضت لتصل إلى 125.9% في نهاية عام 2014 وهذا يعود لتراجع وتيرة نمو التسهيلات خلال السنوات الستة

شكل (40.4): تطور حقوق المساهمين لدى البنوك على المستوى الموحد (2009-2014)



شكل (39.4): تطور الودائع لدى البنوك على المستوى الموحد ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (2012-2014)



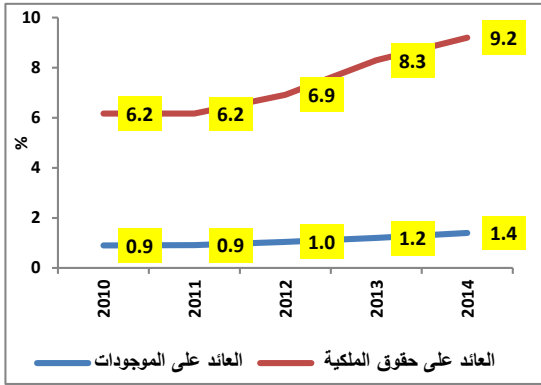
حقوق المساهمين

صافي الربح بعد الضريبة ونسبة العائد على الموجودات والعائد على الملكية

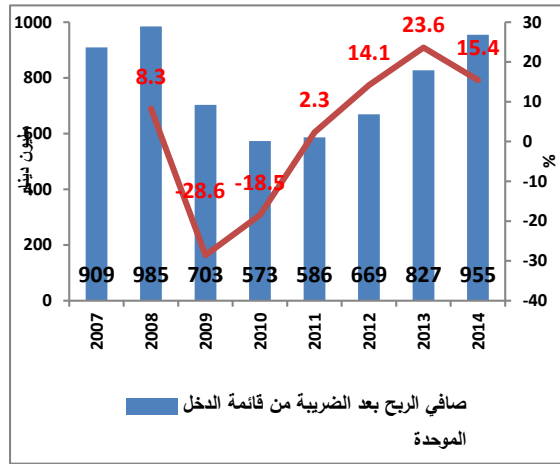
صافي الربح بعد الضريبة: بلغ صافي الربح بعد الضريبة لدى الجهاز المصرفي على المستوى الموحد في نهاية عام 2014 ما مقداره 954.8 مليون دينار مقارنة مع 827.2 مليون دينار في نهاية عام 2013، وبنسبة نمو بلغت 15.4% ومن الجدير ذكره أن صافي الربح بعد الضريبة اتخذ منحاً هبوطياً في عامي 2009 و2010 نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية، إلا أنه عاد ليرتفع خلال الأعوام (2011 - 2014) (شكل 41.4).

بلغ رصيد حقوق المساهمين لدى الجهاز المصرفي على المستوى الموحد 10.6 مليار دينار في نهاية عام 2014 مقارنة مع 10.2 مليار دينار في نهاية عام 2013، ومن الجدير ذكره أن رصيد حقوق المساهمين في تزايد منذ عام 2009 (شكل 40.4)، مما يزيد من ملاءة البنوك ومن قدرتها على مواجهة المخاطر ويعزز استقرار القطاع المالي.

شكل (42.4): معدل العائد على الموجودات وحقوق الملكية على المستوى الموحد (2010-2014)



شكل (41.4): تطور صافي الربح بعد الضريبة للبنوك على المستوى الموحد (2007-2014)



العائد على الموجودات: بلغت نسبة العائد على الموجودات لدى الجهاز المصرفي على المستوى الموحد 1.4% في نهاية عام 2014، مقابل 1% و 1.2% لعامي 2012 و 2013 على التوالي (شكل 42.4).

العائد على حقوق الملكية: بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية لدى الجهاز المصرفي على المستوى الموحد 9.2% في نهاية عام 2014 مقابل 6.9% و 8.3% لعامي 2012 و 2013 على التوالي (شكل 42.4).

رابعاً: تطورات القطاع المالي غير المصرفي (المؤسسات المالية غير المصرفية)

قطاع التأمين⁴

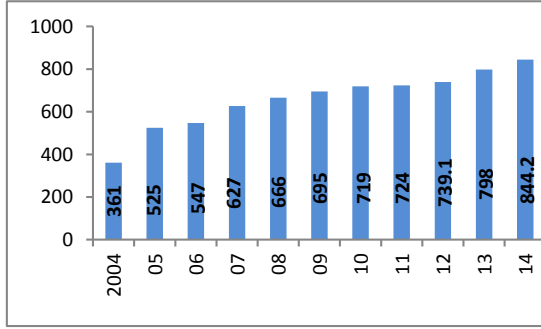
إن قطاع التأمين هو أحد مكونات القطاع المالي الأساسية حيث يتمثل دوره في حماية الأفراد والممتلكات من المخاطر بالإضافة إلى تجميع المدخرات الوطنية وتميئتها لدعم التنمية الاقتصادية، حيث بلغ إجمالي مساهمة أقساط التأمين في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014 حوالي 2.08%.

هذا ويتكون قطاع التأمين من 25 شركة تأمين منها شركة واحدة مجازة لممارسة أعمال التأمين على الحياة و 9 شركات مجازة لممارسة أعمال التأمين العامة و 15 شركة مجازة لممارسة نوعي التأمين معاً (التأمينات العامة والتأمين على الحياة)، بالإضافة إلى 917 جهة تقدم خدمات تأمينية مساندة والتي تمثل وكلاء التأمين ووسطاء التأمين ووسطاء إعادة التأمين ومسوي الخسائر والمعابنين واستشاريي التأمين

والإكتواريين وشركات إدارة أعمال التأمين وأعمال التأمين المصرفي.

بلغ إجمالي موجودات شركات التأمين في المملكة حوالي 844.2 مليون دينار في نهاية عام 2014 مقابل 798 مليون دينار في نهاية عام 2013 أي بنسبة نمو بلغت 5.8% (شكل 43.4)

شكل 43.4: تطور إجمالي موجودات شركات التأمين للأعوام (2004-2014) (مليون دينار)



المصدر: الميزانيات السنوية الأولية لشركات التأمين

وتشير البيانات الأولية للميزانيات السنوية لشركات التأمين أن إجمالي الأقساط المكتتبه داخل المملكة قد بلغ في نهاية عام 2014 حوالي 537 مليون دينار مقابل حوالي 492.5 مليون دينار في نهاية عام 2013 أي بنمو بلغ 9%، وفي المقابل ارتفع إجمالي التعويضات المدفوعة لعام 2014 إلى 378.8 مليون دينار مقابل 317.1 مليون دينار في عام 2013 أي بنسبة نمو بلغت 19.5% (شكل 44.4).

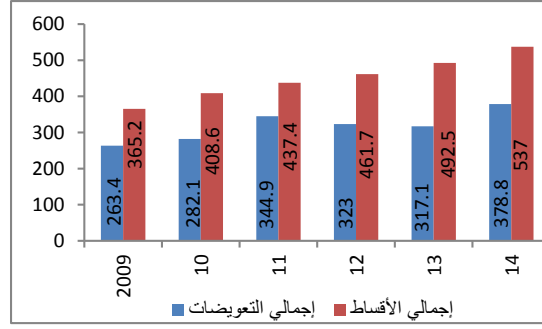
⁴ تجدر الإشارة إلى أن جميع البيانات الخاصة بقطاع التأمين لعام 2014 هي بيانات أولية وقابلة للتعديل.

قطاع التمويل الأصغر⁵

بدأ هذا القطاع العمل في الأردن في عام 1994، وقد شهد نمواً ملحوظاً على مدى الأعوام السابقة حيث حققت قروض التمويل الأصغر نسب نمو واعدة خلال الفترة (2012-2014) حيث بلغت على التوالي 27.8% و 27.6% و 21.6%، وتعد نسب النمو المرتفعة دليلاً واضحاً على حجم الطلب على منتجات وخدمات صناعة التمويل الأصغر. (شكل 44.4).

هذا وقد بلغ إجمالي محفظة قروض شركات التمويل الأصغر حوالي 158 مليون دينار في نهاية عام 2014 مقارنة بحوالي 130 مليون دينار في نهاية عام 2013، كما وصل عدد المقترضين إلى 339,180 مقترض في نهاية عام 2014 مقابل 294,924 مقترض في نهاية عام 2013 أي بنسبة نمو بلغت 15%، كما ارتفع متوسط حجم القروض من 412 دينار أردني في نهاية عام 2013 إلى

شكل 44.4: تطور إجمالي أقساط التأمين وإجمالي التعويضات المدفوعة للأعوام (2009 - 2014) (مليون دينار)



المصدر: الميزانيات السنوية الأولية لشركات التأمين.

أما فيما يتعلق بنتائج أعمال شركات التأمين، فقد حقق قطاع شركات التأمين صافي ربح بعد الضريبة بلغ 32.3 مليون دينار في نهاية عام 2014 مقابل 19.5 مليون دينار في نهاية عام 2013، كما حققت الشركات ارتفاعاً في حقوق المساهمين من 317 مليون دينار في عام 2013 إلى 331.5 مليون دينار في عام 2014.

جدول 1.4: تطور قطاع التأمين خلال الفترة (2010-2014) (مليون دينار)

البيان	2014	2013	2012	2011	2010
إجمالي الاستثمارات	528.1	499	471	455	474
إجمالي الموجودات	844.2	798	739	724	719
حقوق المساهمين	331.5	317	311	315	352
إجمالي الأقساط المكتتبة في الأردن	537	492.5	461.7	437.4	408.6
إجمالي التعويضات من الأقساط المكتتبة في الأردن	378.8	317.1	323	344.9	282.1
رأس المال المدفوع	268.3	281.3	280	295	296
صافي الربح بعد الضريبة	32.3	19.5	8.6	0.2	11

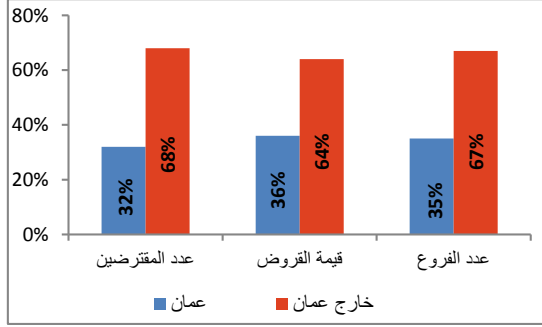
المصدر: بيانات الفترة (2010-2013) من تقرير أعمال التأمين في الأردن لعام 2013، أما بيانات العام 2014 فمن الميزانيات السنوية الأولية لشركات التأمين.

⁵ تم الاعتماد على تقرير "تنمية" لعام 2014 لإعداد هذا القسم.

9% مقارنة بعام 2013، أما في خارج عمان فقد بلغت نسبة النمو للفترة نفسها حوالي 18%.

448 دينار أردني في نهاية عام 2014 أي بنسبة نمو بلغت 8.8%.

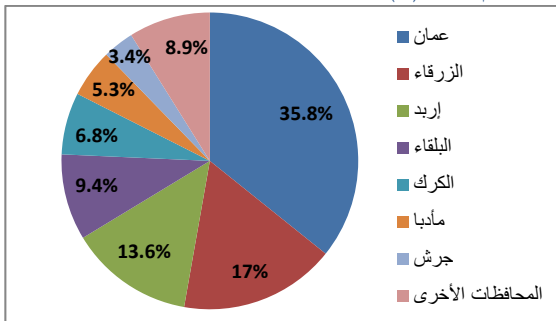
شكل (46.4): نشاط قطاع التمويل الأصغر داخل وخارج العاصمة لعام 2014 (%)



المصدر: تقرير "تنمية" لعام 2014.

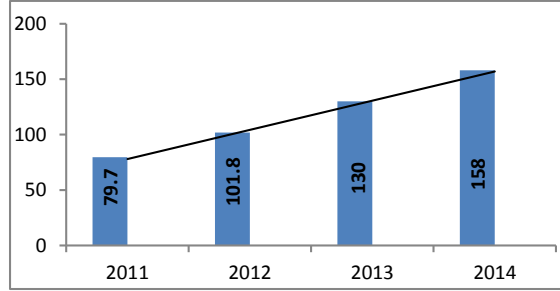
وعند دراسة توزيع حجم القروض المقدمة من شركات التمويل الأصغر على المحافظات نجد أن العاصمة عمان قد حصلت على 35.8% من حجم القروض، تليها الزرقاء وإربد والبلقاء بنسب 17%، 13.6% و9.4% على التوالي وذلك كما في نهاية عام 2014 وهو أمر يبدو منسجماً مع توزيع السكان على المحافظات (شكل 47.4).

شكل 47.4: توزيع حجم قروض شركات التمويل الأصغر على محافظات المملكة لعام 2014 (%)



المصدر: تقرير "تنمية" لعام 2014، وحسابات البنك المركزي الأردني.

شكل (45.4): تطور محفظة قروض شركات التمويل الأصغر (2011-2014) (مليون دينار)



المصدر: تقرير "تنمية" لعام 2014.

إن مؤسسات التمويل الأصغر تركز خدماتها بشكلٍ رئيسي على المقترضين خارج العاصمة وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء المملكة، كما تركز خدماتها على فئة النساء بهدف تمكين المرأة وزيادة مساهمتها في الاقتصاد والمجتمع، وذلك كما يلي:

نشاط قطاع التمويل الأصغر خارج العاصمة

يلاحظ تركيز قطاع التمويل الأصغر على المحافظات خارج العاصمة، حيث أن 68% من عدد المقترضين و64% من قيمة القروض و67% من عدد فروع شركات التمويل الأصغر تقع خارج العاصمة عمان (شكل 46.4)، هذا وقد ارتفعت نسبة نمو عدد المقترضين في عمان في نهاية عام 2014 بنسبة

شركات التأجير التمويلي⁶

ومن الجدير ذكره أن عدد شركات التأجير التمويلي وحسب موقع وزارة الصناعة والتجارة/ دائرة مراقبة الشركات بلغ 30 شركة من بينها 8 شركات تابعة للبنوك تستحوذ على معظم نشاط التأجير التمويلي في المملكة.

قطاع أعمال الصرافة

شهد القطاع المصرفي تطوراً ملحوظاً من حيث الانتشار وحجم الأعمال حيث بلغ عدد شركات الصرافة المرخصة في المملكة 143 شركة عاملة وذلك من خلال مراكزها الرئيسية إضافة إلى 131 فرعاً لها موزعة في كافة محافظات الأردن وبما مجموعه 274 موقعاً صيرفياً (جدول 3.4).

جدول 3.4: عدد شركات الصرافة وفروعها في المملكة

المحافظة	عدد الشركات	عدد الفروع	المجموع
العاصمة	94	85	179
الزرقاء	13	11	24
أربد	8	10	18
العقبة	7	8	15
باقي محافظات المملكة	21	17	38
المجموع	143	131	274

ويشكل قانون أعمال الصرافة رقم 26 لسنة 1992 الإطار التشريعي الذي ينظم النشاط المصرفي في المملكة من خلال تحديد الأشكال القانونية لشركات الصرافة ورساميلها وأدوات الرقابة عليها بشقيها

بلغت موجودات شركات التأجير التمويلي في الأردن في نهاية عام 2014 حوالي 271.3 مليون دينار مقابل 249.1 مليون دينار في نهاية عام 2013 أي بنسبة نمو بلغت 8.9%، كما ارتفعت حقوق المساهمين في عام 2014 لتبلغ 184.8 مليون دينار مقابل 174.2 مليون دينار في عام 2013، أما فيما يتعلق بنتائج أعمال هذه الشركات فقد انخفض العائد على حقوق المساهمين من 7.8% في عام 2013 إلى 7.5% في عام 2014، كما انخفض العائد على الموجودات من 5.3% في عام 2013 إلى 5.1% في عام 2014 (جدول 2.4).

جدول 2.4: تطور شركات التأجير التمويلي خلال الفترة (2013-2014)

البيان	2013	2014
الإيرادات (مليون دينار)	24.4	26.5
رأس المال المدفوع (مليون دينار)	100	101
إجمالي الموجودات (مليون دينار)	249.1	271.3
حقوق المساهمين (مليون دينار)	174.2	184.8
الربح بعد الضريبة (مليون دينار)	12.7	13.4
العائد على حقوق المساهمين (%)	7.79%	7.45%
العائد على الموجودات (%)	5.28%	5.14%

المصدر: الميزانيات السنوية الأولية لشركات التأجير التمويلي التابعة للبنوك لعامي 2013 و 2014، وحسابات البنك المركزي الأردني.

⁶ البيانات تشمل شركات التأجير التمويلي السبعة التابعة للبنوك والتي تستحوذ على معظم نشاط التأجير التمويلي في المملكة، أما الشركة الثامنة فقد بدأت مزاوله أعمالها في عام 2015، ولم يتم احتساب التأجير التمويلي الممول من قبل البنوك الإسلامية نفسها.

السيولة المتاحة لدى تلك الشركات وبما يزيد من قدرتها على تحسين أدائها مما سينعكس إيجابياً على مؤشرات ربحية القطاع المصرفي ككل.

هذا ويمارس البنك المركزي رقابته على القطاع المصرفي مكتبياً وميدانياً حيث تتمثل الرقابة المكتبية بشكل رئيسي بدراسة وتحليل البيانات الإحصائية الدورية والقوائم المالية المدققة للشركات وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها في حين تتمثل الرقابة الميدانية بشكل رئيسي في قيام فرق التفتيش بالتحقق ميدانياً من مدى التزام الشركات العاملة في القطاع بكافة القوانين والتشريعات النافذة بالخصوص، هذا إضافة إلى دور المحاسب القانوني لشركات الصرافة والمناطق به بموجب أحكام القانون.

جدول 4.4: أهم مؤشرات القطاع المصرفي خلال عام 2014

المؤشر	مليون دينار
إجمالي رقم الأعمال*	169.7
إجمالي رؤوس الأموال	80.4
إجمالي الضمانات المالية المقدمة من شركات الصرافة	25.5
إجمالي مشتريات شركات الصرافة من العملات الأجنبية*	6181
إجمالي مبيعات شركات الصرافة من العملات الأجنبية*	6190
معدل العائد على رأس المال*	4.4%
معدل العائد على الموجودات*	2.1%

* البيانات أولية لعام 2014.

الميداني والمكتبي، إضافة إلى تحديد الأعمال المسموح لشركات الصرافة بممارستها والعقوبات المفروضة عليها في حال ارتكاب أي مخالفة للقانون وقد تم إصدار حزمة من التعليمات والقرارات بموجب هذا القانون لتحديد كافة المتطلبات والإجراءات التفصيلية لتنظيم عمل شركات الصرافة في المملكة.

وفي ضوء مرور ما يزيد عن عشرين عاماً على صدور القانون المذكور والتغيرات الاقتصادية والتطور الملحوظ في أنشطة شركات الصرافة وتعدد المنتجات المصرفية المقدمة من قبلها ويهدف توفير قاعدة رأس مال مناسبة لزيادة ملاءة الشركات وحماية المتعاملين في القطاع فقد تم تعديل الحد الأدنى لرؤوس أموال شركات الصرافة المرخصة المنصوص عليه في القانون وذلك بزيادته بنسبة 200% من الحد الأدنى الذي كان مقرراً سابقاً ووفق إجراءات تدرجية راعت التواجيدات الجغرافية لتلك الشركات وذلك بهدف تعزيز سلامة ومثانة القطاع المصرفي من جهة وزيادة مقدرة شركات الصرافة على المنافسة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي وتقديم خدمات مصرفية ذات جودة عالية ومواكبة المستجدات الدولية في هذا المجال من جهة أخرى، إضافة إلى زيادة مقدار

خامساً: المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي⁷

أذونات وسندات الخزينة. هذا وتتميز مؤسسة الضمان الاجتماعي بما يلي:

- تتمتع المؤسسة بقدرات استثمارية ضخمة وبأفق استثماري طويل الأجل، حيث تستثمر أموالها بهدف تمويل تعويضات التقاعد لأفراد مختلفي الأعمار، الأمر الذي يمنحها الوقت لمختلف آجال الاستثمار ويمكنها من تنويع علاوة المخاطر بأجال مختلفة، وهو أمر تظهر أهميته في الأزمات المالية حين يعاني السوق من شح السيولة. هذا وقد شكلت استثمارات المؤسسة ما نسبته 25.6% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2013.

- تعد المؤسسة مستثمراً بالأموال الحقيقية، فمصدر أموالها هو اقتطاعات المشتركين وليس الاقتراض أو أموال المودعين مثل البنوك، وبالتالي فهي ليست معرضة لارتفاع نسبة الرفع المالي أو مخاطر عدم الموائمة بين آجال مصادر الأموال والتوظيفات وهما الأمران اللذان أديا إلى فشل الكثير من البنوك العالمية أثناء الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وبالتالي فإن مؤسسة الضمان الاجتماعي ليست مصدراً للمخاطر النظامية في النظام المالي.

تساهم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بشكلٍ أساسي في المجتمع حيث تشمل مظلة الضمان الاجتماعي 67.9% من إجمالي العاملين في المملكة و45,165 منشأة فعالة 60% منها في العاصمة عمان (98.9% من إجمالي المنشآت الفعالة المشمولة بالضمان الاجتماعي تابعة للقطاع الخاص) وذلك وفقاً لتقرير مؤسسة الضمان الاجتماعي لعام 2013، ولكن بالإضافة إلى أهمية دورها المجتمعي إلا أن لها أيضاً دور جوهري في تحقيق الاستقرار المالي من خلال محفظة استثماراتها الضخمة التي تتوزع على أصول مالية وغير مالية والتي تشمل أيضاً المساهمة بشكلٍ فعال في إقراض الحكومة من خلال الاستثمار في

⁷ بالرغم من أن مؤسسة الضمان الاجتماعي لا تعتبر من المؤسسات المالية غير المصرفية إلا أن تقارير الاستقرار المالي في معظم الدول تقوم بإدراج مؤسسات الضمان الاجتماعي ضمن المؤسسات المالية غير المصرفية، نظراً لدورها في تحقيق الاستقرار المالي من خلال استثماراتها التي تتنوع في أصول مالية وغير مالية.

- اقتطاعات أرباب العمل والموظفين محتجزة لفترات طويلة ولا يمكن استعادتها على العكس من ودائع العملاء لدى البنوك الأمر الذي لا يجعلها عرضة للسحوبات المفاجئة.

وانطلاقاً من أهمية دور مؤسسة الضمان الاجتماعي في تعزيز الاستثمار وبهدف تنمية أموال المؤسسة فقد تم إنشاء صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي سنة 2002 وبأشر عمله فعلياً مطلع عام 2003 وذلك ليتولى استثمار أموال المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بهدف تحقيق عوائد مجزية ومنتظمة مع الحفاظ على القيمة الحقيقية لموجودات المؤسسة وأصولها وتوفير السيولة اللازمة لمواجهة الالتزامات المترتبة على المؤسسة، وقد بلغت موجودات الصندوق في نهاية عام 2014 حوالي 6,825 مليون دينار مقارنة مع 6,106 مليون دينار في نهاية عام 2013 مسجلة نمواً بنسبة 11.8% وبمقدار 719 مليون دينار. كما حقق الصندوق صافي ربح في عام 2014 بمقدار 307.1 مليون دينار مقارنة بحوالي 287 مليون دينار في عام 2013 بارتفاع قدره 20.1 مليون دينار وبنسبة 7%.

تتكون محافظ الاستثمار في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي من سبع محافظ رئيسية (جدول 5.4).

جدول 5.4: توزيع محافظ الاستثمار في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي للفترة (2014 - 2015) (بالمليون دينار)

نيسان 2015	2014	محافظ الاستثمار في صندوق استثمار أموال الضمان
1041.3	689.2	محفظة أدوات السوق النقدي
2773.7	2867.9	محفظة السندات
136.2	142.1	محفظة القروض
2011.11	2131.9	محفظة الاستثمار في الأسهم
425.9	397.8	المحفظة العقارية
282.4	287.6	المحفظة السياحية
26	19.4	محفظة الاستثمارات الخارجية

المصدر: صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

كما تتوزع نشاطات صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي على مختلف نواحي الاقتصاد حيث يعد الصندوق من أبرز المشترين - بعد البنوك - لأذونات وسندات الخزينة والسندات الحكومية والمكفولة من الحكومة والتي تتوزع بين محفظة أدوات السوق النقدي (التي تستحق خلال مدة عام)، ومحفظة السندات (التي تستحق خلال أكثر من عام)، كما يوجد لديه محفظة القروض والتي تشمل قروضاً مباشرة وقروض تجمع بنكي، أما محفظة الاستثمار العقاري فتشمل أراضي خام ومجمعات تجارية ومباني استثمارية، وفيما يتعلق بمحفظة الاستثمارات السياحية فتدار من قبل الشركة الوطنية للتنمية السياحية وهي

جدول 6.4: توزيع مساهمة مؤسسة الضمان الاجتماعي في رؤوس أموال البنوك الأردنية كما هي في شهر حزيران 2015 (بالمليون دينار) (%)

البنك	قيمة المساهمة(بالمليون)	نسبة المساهمة
البنك الأردني الكويتي	21.04	21.04%
البنك التجاري الأردني	19.84	19.84%
البنك العربي	101.74	15.88%
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	38.78	15.39%
البنك الأهلي	17.50	10%
بنك المال الأردني	16.83	9.27%
بنك الأردن دبي الإسلامي	5.97	5.97%
بنك القاهرة عمان	9.27	5.79%
بنك الاتحاد	5.83	5.30%
البنك الإسلامي الأردني	6.56	4.37%
بنك الاستثمار العربي الأردني	6.12	4.08%
بنك المؤسسة العربية المصرفية	2.26	2.05%
المجموع	251.71	

المصدر: مركز الإبداع.

شركة مملوكة بالكامل للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وتقوم بالإشراف على الفنادق والمرافق السياحية المملوكة للمؤسسة، كما تملك المؤسسة محفظة للاستثمارات الخارجية وذلك من باب التنويع في الاستثمار وتخفيض مستوى المخاطر مع وجود ضوابط محددة للاستثمار.

ومن الجدير ذكره أن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تعتبر مساهماً استراتيجياً في رؤوس أموال عدد من البنوك الأردنية، إذ بلغ إجمالي مساهمة المؤسسة في رؤوس أموال البنوك الأردنية حوالي (251.71) مليون دينار وذلك في شهر حزيران لعام 2015، مما يشكل 8.3% من إجمالي رؤوس أموال البنوك في الأردن (جدول 6.4).

الفصل الخامس: تقييم المخاطر النظامية

مقدمة

وسيتم في هذا الفصل تحليل وتقييم أهم المخاطر النظامية التي قد تؤثر على النظام المالي في الأردن وهذه المخاطر هي:-

1. تعرض البنوك والمؤسسات المالية لقطاع الأفراد.
2. مدى تناسب نمو الإئتمان الممنوح من القطاع المالي مع حجم النشاط الإقتصادي.
3. تعرض البنوك لمخاطر أسواق الأسهم.
4. تعرض البنوك لمخاطر القطاع العقاري، هذا وسيتم تناول هذا التعرض ضمن فصل مستقل (الفصل السادس) وذلك لأهمية هذا القطاع ولتزويد القارئ بمعلومات تفصيلية عنه.

أولاً: تعرض البنوك والمؤسسات المالية لقطاع الأفراد

في إطار متابعة نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم، تم احتساب النسبة لعام 2014 بنفس المنهجية المستخدمة في تقرير الاستقرار المالي لعامي 2012 و2013، حيث تم الاعتماد بصورة رئيسية على مديونية الأفراد لدى الجهاز المصرفي كون الجهاز المصرفي يعتبر

لقد ثبت من الأزمة المالية العالمية أن الاستقرار على المستوى الفردي لكل مؤسسة من مؤسسات الجهاز المصرفي والمالي ليس كافياً لتحقيق الاستقرار المالي بسبب وجود ما يسمى بالمخاطر على مستوى النظام المالي ككل (المخاطر النظامية⁸ Systemic Risk). ومن هنا برزت أهمية قيام السلطات الرقابية بتحديد ومراقبة هذه المخاطر واختيار الأدوات المناسبة لتقليل تراكمها وتعزيز قدرة النظام المالي على مواجهتها.

⁸ تُعرّف المخاطر النظامية بالمخاطر التي تؤثر على النظام المالي ككل ولا تخص بنك معين أو مؤسسة مالية بذاتها والتي قد تؤدي إلى حدوث اختلالات في عملية تقديم الخدمات المالية الرئيسية، ومن الأمثلة على هذه المخاطر تعرض البنوك والمؤسسات المالية لقطاع الأفراد المثقل بالديون أو تعرضها بشكل مرتفع للقطاع العقاري الذي يشهد ارتفاعات كبيرة ومستمرة في الأسعار قد تؤدي إلى خلق فقاعة عقارية، أو عدم تناسب نمو الإئتمان الممنوح من القطاع المالي مع حجم النشاط الإقتصادي.

المكون الأساسي للنظام المالي في الأردن، بالإضافة إلى المعلومات التي تم جمعها عن مديونية الأفراد في كل من قطاع التمويل الميكروي، الشركات المساهمة العامة التي تمنح قروض وشركات التأجير التمويلي.

مديونية الأفراد لدى البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية

يبين جدول 1.5 تطور مديونية الأفراد لدى البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية خلال الفترة (2011-2014)، حيث يلاحظ من الجدول أن مديونية الأفراد ارتفعت من 7,602.7 مليون دينار في نهاية عام 2013 إلى 8,796.8 مليون دينار في نهاية عام 2014 أي بنسبة نمو بلغت 15.7% مقابل نسبة نمو 9.1% في عام 2013.

جدول (1.5): مديونية الأفراد لدى البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية (2011-2014) (مليون دينار)

المديونية	2011	2012	2013	2014
لدى الجهاز المصرفي*	5,446	6,374.0	6,958	8,066.3
نسبة النمو لدى الجهاز المصرفي	(12)	(17)	(9.2)	(15.9)
لدى المؤسسات المالية غير المصرفية	540.5	593.2	644.7	730.5
نسبة النمو لدى المؤسسات المالية غير المصرفية	(7.9)	(9.8)	(8.7)	(13.3)
المجموع	5,986.5	6,967.2	7,602.7	8,796.8
نسبة النمو الإجمالية	(11.6)	(16.4)	(9.1)	(15.7)

المصدر: البنك المركزي الأردني.

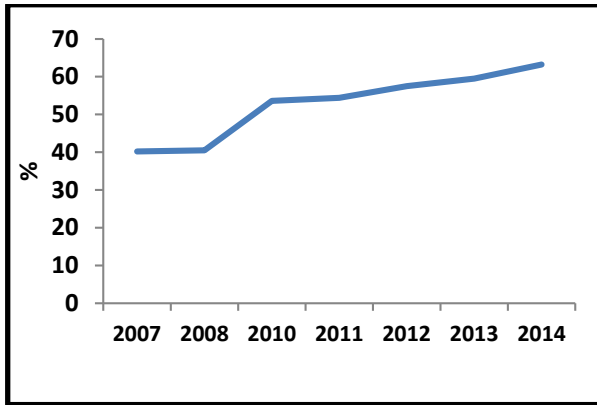
حيث يلاحظ من الجدول أعلاه أن مديونية الأفراد لدى البنوك (بما فيها القروض السكنية) ارتفعت في عام 2014 بحوالي (1.1) مليار دينار وبنسبة (15.9%) مقابل حوالي (0.6) مليار دينار وبنسبة (9.2%) لعام 2013 حيث تركز الإرتفاع في القروض الشخصية والقروض السكنية وهذا قد يعود بشكل جزئي إلى ما ذكرناه في الفصل الرابع من قيام البنوك بتخفيف معايير قبول طلبات الائتمان بشكل طفيف بالنسبة لكل من التسهيلات لغايات شراء منازل والتسهيلات الاستهلاكية والقطاع العائلي. أما بالنسبة لمديونية الأفراد لدى المؤسسات المالية غير المصرفية قد ارتفعت من 644.7 مليون دينار في نهاية عام 2013 إلى 730.5 مليون في نهاية عام 2014 أي بنسبة نمو بلغت 13.3% في عام 2014 مقابل نسبة نمو بلغت 8.7% في عام 2013، ويوضح الجدول 2.5 تفاصيل هذه المديونية.

جدول (3.5): نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم (2008-2014)*

العام	مديونية الأفراد (مليون دينار)	الدخل الجاري السنوي للأسر (مليون دينار)	نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم ⁹ (%)
2008	3,196.0	7,882.0	40.5
2010	5,364.5	10,008.0	53.6
2011	5,987.2	11,008.0	54.4
2012	6,967.3	12,109.0	57.5
2013	7,602.7	12,775.5	59.5
2014	8,796.8	13,924.8	63.2

*المصدر: البنك المركزي الأردني

شكل(1.5): نسبة مديونية الأفراد إلى دخل الأسرة (2011-2014) (%)



مديونية الأفراد لدى عدد من الدول العربية

فيما يخص مديونية الأفراد لدى الدول العربية، فإن هنالك محدودية في المعلومات في هذا الخصوص، إلا

جدول (2.5): مديونية الأفراد لدى المؤسسات المالية غير المصرفية (2011-2014) (مليون دينار)

العام	2014	2013	2012	2011	
شركات التمويل الميكروي*	158.0	122.9	101.8	79.5	
الشركات المدرجة في بورصة عمان**	111.8	99.8	89.6	78.3	
شركات التأجير التمويلي	460.7	421.9	401.8	382.7	
المجموع	730.5	644.7	593.2	540.5	

المصدر: * التقرير السنوي لاتحاد شركات التمويل الميكروي (تنمية).

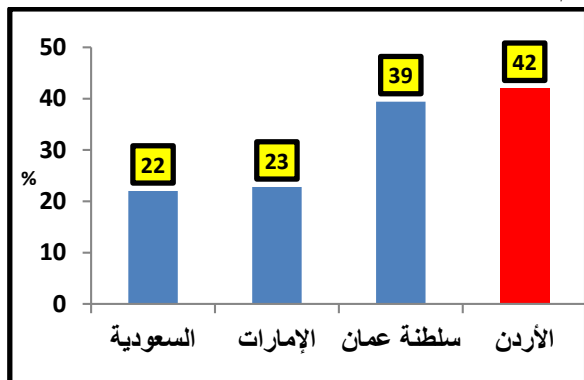
** البيانات المنشورة لدى بورصة عمان.

نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم

يبين جدول 3.5 تفاصيل نسبة مديونية الأفراد في الأردن إلى دخلهم خلال الأعوام (2008-2014)، حيث يلاحظ ارتفاع النسبة بشكل مستمر خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت من 40.5% في نهاية عام 2008 إلى 63.2% في نهاية عام 2014 وهذا يعود إلى ارتفاع مديونية الأفراد (التزاماتهم) بشكل يفوق النمو في دخلهم، وهي نتيجة طبيعية للظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة وتداعياتها السلبية على الأردن.

⁹ قد تكون النسبة الفعلية لمديونية الأفراد إلى دخلهم في الأردن أعلى من النسب المحتسبة في جدول 3.5 كون نسبة الأفراد المقترضين في الأردن أقل بكثير من الدول المتقدمة التي ترتفع فيها نسب الوصول المالي (Access to Finance) إلى مستويات قد تتجاوز 80%-90%، في حين لا تتجاوز النسبة في الأردن 25%.

شكل (3.5): نسبة تسهيلات الأفراد إلى إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك لعدد من الدول العربية كما في نهاية عام 2014

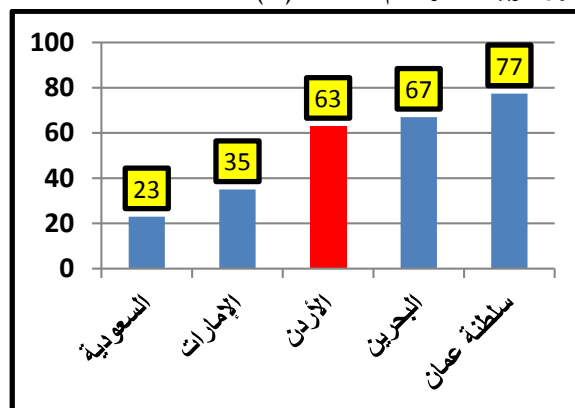


ميزانية قطاع الأفراد في الأردن

تتكون ميزانية الأفراد في جانب الموجودات بشكل رئيسي من الودائع، العقارات والموجودات المالية، أما في جانب المطلوبات فإن مديونية الأفراد هي المكون الأساسي لمطلوبات الأفراد. لتكوين ميزانية الأفراد في الأردن فقد تم الاعتماد على البيانات المتوفرة لدى البنك المركزي (ودائع الأفراد بالدينار والأجنبي) وعلى البيانات المتوفرة لدى مركز إيداع الأوراق المالية عن الأوراق المالية المملوكة من الأفراد، أما فيما يخص موجودات الأفراد العقارية فلا يتوفر عنها بيانات، لذلك تم الاكتفاء بودائع قطاع الأفراد وبموجوداتهم المالية (أسهم وسندات) في جانب الموجودات من الميزانية، حيث يلاحظ من جدول (4.5) وشكل (4.5) أن نسبة

أنه ومن خلال المعلومات المتوفرة، فقد تم احتساب نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم لعدد من الدول العربية.

شكل (2.5): نسبة مديونية الأفراد المصرفية إلى دخلهم للأردن ودول عربية مختارة لعام 2014* (%)



*النسبة لدى البحرين تعود لعام 2013

حيث يلاحظ من شكل 2.5 أن النسبة لدى سلطنة عمان والبحرين تزيد عن النسبة لدى الأردن، في حين أن السعودية والإمارات تتخفف فيها نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم عن النسبة في الأردن.

أما بخصوص نسبة التسهيلات الممنوحة للأفراد إلى إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك فإن النسبة في الأردن تبلغ حوالي 42%، وبمقارنتها مع النسب لدى عدد من الدول العربية فإنه يلاحظ بأنها أعلى نسبة حيث أن النسبة في الأردن أعلى من سلطنة عُمان والإمارات والسعودية (شكل 3.5)، مما يدل على أن هناك توجه متزايد لدى البنوك في الأردن نحو إقراض قطاع الأفراد.

الخلاصة

يُلاحظ من خلال متابعة تطور نسب مديونية الأفراد إلى دخلهم وإلى صافي ثروتهم خلال السنوات الخمس الأخيرة، أن هذه النسب في ارتفاع مستمر، مما يدل على حدوث ارتفاع ملحوظ في مخاطر إقراض هذا القطاع نتيجة ارتفاع حجم مديونية الأفراد بشكل يفوق النمو في دخلهم، ومما لا شك فيه فإن إقبال البنوك على إقراض الأفراد له العديد من الجوانب الإيجابية، إلا أنه وبنفس الوقت فإن الارتفاع الكبير لهذه المديونية نسبة للدخل المتاح للأفراد ولحجم ثروتهم له انعكاسات سلبية على استقرار القطاع المالي، مما يستدعي من البنوك التنبه لمخاطر إقراض هذا القطاع ودراسة التوسع فيه بشكل يأخذ بعين الاعتبار تطور هذه المخاطر. هذا وسيستمر البنك المركزي بمتابعة تطور هذه المخاطر واتخاذ الإجراءات اللازمة تبعاً لذلك.

ثانياً: مدى تناسب نمو الإئتمان الممنوح من القطاع المالي مع النشاط الإقتصادي في الأردن

يعتبر تناسب نمو الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص من البنوك والمؤسسات المالية مع حجم النشاط الإقتصادي من العوامل الرئيسية لضمان توجيه الإئتمان نحو القطاعات الإقتصادية المنتجة وعدم تركيز نسبة كبيرة

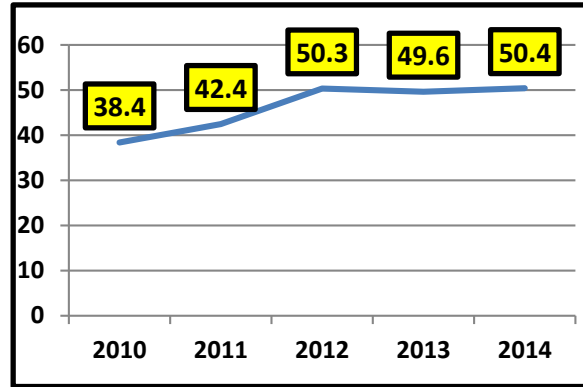
مديونية الأفراد إلى الثروة تتزايد منذ عام 2010 كما هو الحال بنسبة مديونية الأفراد إلى الدخل، إلا أن نسبة مديونية الأفراد إلى صافي الثروة تراجعت بشكل طفيف في عام 2013، ثم عاودت الإرتفاع مجدداً في عام 2014.

جدول(4.5): ميزانية الأفراد في الأردن ونسبة المديونية إلى الثروة (2010-2014) (مليون دينار)

العام	موجودات الأفراد*	مجموع ديون الأفراد	صافي ثروة الأفراد	المديونية/الثروة
2010	19,349	5,364	13,985	38.4
2011	20,092	5,987	14,105	42.4
2012	20,810	6,967	13,843	50.3
2013	22,923	7,602	15,321	49.6
2014	24,057	8,066	15,991	50.4

*موجودات الأفراد تتكون من الودائع والأسهم والسندات، المصدر: البنك المركزي الأردني.

شكل (4.5): نسبة مديونية الأفراد إلى صافي ثروتهم للفترة (2010-2014) (%)



كلما زادت النسبة عن اتجاهها طويل الأجل بما يزيد عن 2%¹¹.

نسبة الإئتمان المباشر الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وتحليل فجوة الإئتمان في الأردن

أظهرت نتائج تحليل فجوة الإئتمان في الأردن أن نسبة الإئتمان الممنوح إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن لا تدل على احتمالية تراكم مخاطر على مستوى القطاع المالي ككل (مخاطر نظامية) في الوقت الحالي¹²، حيث يُلاحظ من الشكل (5.5) أن هذه النسبة كما في نهاية عام 2014 تقل عن إتجاهها

من الإئتمان في قطاعات العقارات والأسهم الذي قد يؤدي إلى رفع أسعارها بشكل مبالغ فيها وبالتالي خلق فقاعات سعرية تؤثر على القطاع المالي ككل، وبهذا الصدد فإن نسبة الإئتمان المباشر الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي تعتبر من أهم المؤشرات والمقاييس التي تستخدم في مراقبة هذه المخاطر ، وقد برزت أهمية دراسة هذه النسبة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، حيث تم توجيه الإنتقادات إلى البنوك المركزية بشكل خاص والإقتصاديين بشكل عام كونهم لم يقوموا بربط المؤشرات الإقتصادية مع المؤشرات المالية عند بناء توقعاتهم بخصوص حدوث/عدم حدوث أزمات مستقبلية، وتكمن أهمية هذه النسبة بأنها تقيس المخاطر النظامية من منظور مالي وإقتصادي وذلك من خلال دراسة مدى تناغم وإنسجام تحرك مؤشرين هامين: الأول الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك والمؤسسات المالية، والثاني الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتم مقارنة هذه النسبة مع اتجاهها طويل الأجل¹⁰، ويسمى هذا المقدار بـ"فجوة الإئتمان"، وترتفع المخاطر النظامية

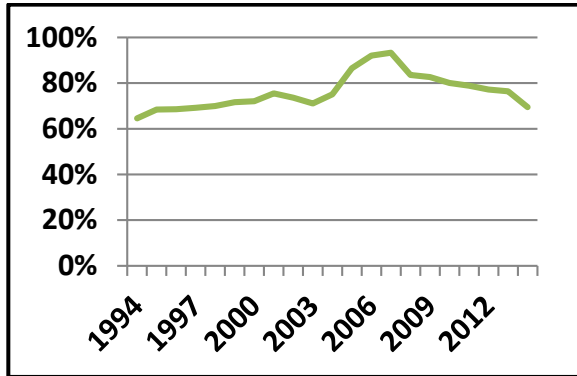
¹¹ قامت لجنة بازل عام 2010 بإعداد دليل للسلطات الرقابية تحت عنوان "Guidance for National Authorities Operating the Countercyclical Capital Buffer" يوضح كيفية التعامل مع المخاطر النظامية الناشئة عن إرتفاع نسبة الإئتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث تم إستحداث أداة إحترازية للتعامل مع ارتفاع تلك النسبة وهي "هامش رأس المال المعاكس للتقلبات الدورية"، ففي حال كانت:-

- فجوة الإئتمان $> 2\%$ فإنه لا يوجد داعٍ لفرض هامش على الجهاز المصرفي.
- أما إذا تراوحت الفجوة بين $2\% - 10\%$ فيتم فرض نسبة تتراوح ما بين $0 - 2.5\%$ يُضاف إلى رأس المال المطلوب من الجهاز المصرفي.
- فجوة الإئتمان $< 10\%$ فيتم فرض نسبة 2.5% كهامش يُضاف إلى رأس المال المطلوب من الجهاز المصرفي.

¹² تُقاس الفجوة وفقاً للبيانات الربعية.

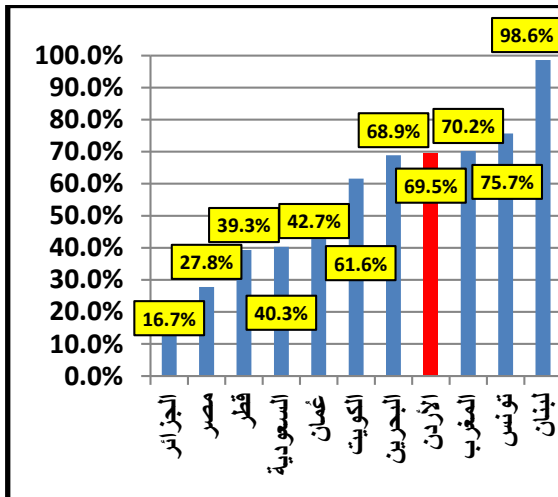
¹⁰ يتم إحتساب الإتجاه طويل الأجل باستخدام Hodrick Prescott Filter.

شكل(6.5): نسبة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1994-2014) (وفقاً للبيانات السنوية)



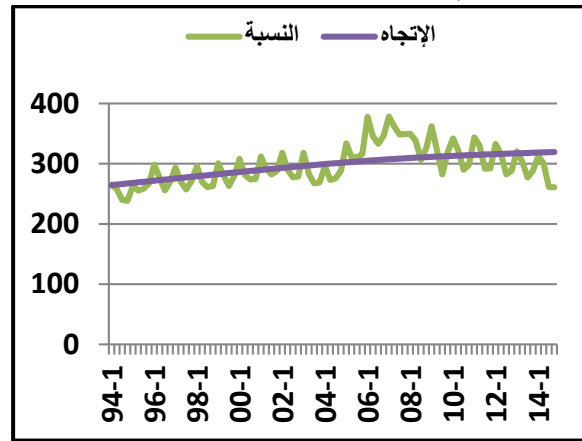
ولدى مقارنة هذه النسبة مع عدد من الدول العربية فنلاحظ أن النسبة في الأردن من النسب المرتفعة من بين 11 دولة عربية تمت المقارنة بها، حيث جاء الأردن في المرتبة الرابعة بعد كل من لبنان وتونس والمغرب (شكل 7.5). وهذا يعود لكبر حجم الجهاز المصرفي الأردني نسبة لحجم الإقتصاد الأردني.

شكل(7.5): نسبة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي للعام 2014 للأردن مقارنة مع عدد من الدول العربية



التاريخي بحوالي 58 نقطة مئوية، مما لا يستدعي فرض هامش رأسمال إضافي على البنوك وهذا أمر متوقع في ظل تراجع معدلات نمو الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص المتصاحب مع معدلات نمو اقتصادي منخفضة نسبياً مقارنةً مع الفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية.

شكل (5.5): نسبة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وإتجاهها التاريخي للفترة (1994-2014) (وفقاً للبيانات الربعية)%

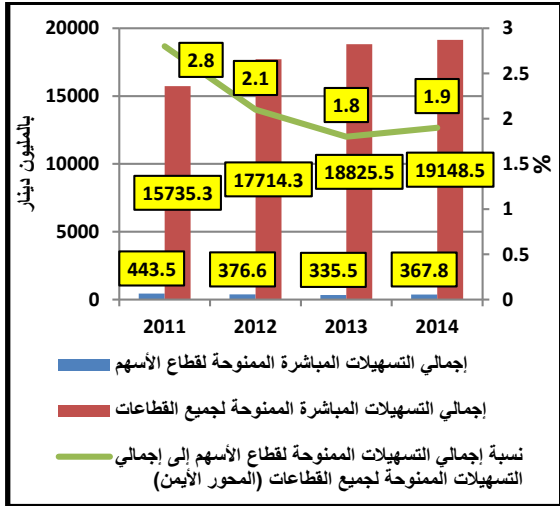


علماً بأن نسبة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي قد واصلت إنخفاضها منذ عام 2007، حيث إنخفضت هذه النسبة من 93.3% في نهاية عام 2007 لتصل إلى 69.5% في نهاية عام 2014 (شكل 6.5).

ثالثاً: تعرض البنوك لمخاطر أسواق الأسهم

367.8 مليون دينار في نهاية عام 2014، مشكلة ما نسبته 1.9% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك، مقابل 335.5 مليون دينار في نهاية عام 2013 وبنسبة نمو بلغت 9.6%، علماً أن التسهيلات الممنوحة لشراء الأسهم أخذت إتجاهاً هبوطياً خلال الفترة (2011-2013) قبل أن ترتفع في نهاية عام 2014 (شكل 8.5).

شكل 8.5: إجمالي التسهيلات الممنوحة لشراء الأسهم وإجمالي التسهيلات الممنوحة لكافة القطاعات خلال الفترة (2011-2014).



أما إجمالي رصيد التسهيلات الممنوحة لغايات مختلفة مقابل ضمانات أسهم فقد بلغت 245.8 مليون دينار في نهاية عام 2014 مقابل 230.1 مليون دينار في نهاية عام 2013 أي بنسبة نمو 6.8%، علماً أن إجمالي رصيد التسهيلات الممنوحة لغايات مختلفة مقابل

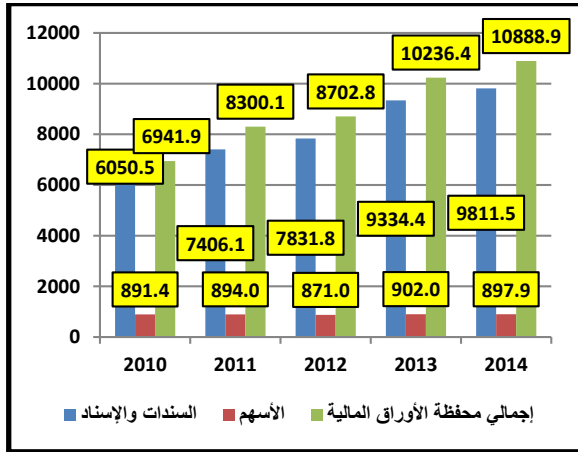
تبرز أهمية أسواق رأس المال من خلال دورها الهام في تحريك عجلة الإقتصاد عن طريق جذب الإستثمارات الخارجية وتنمية المدخرات الوطنية وتوفير مصادر أموال للمشاريع الإقتصادية مما يؤدي إلى خدمة الإقتصاد الوطني، ونظراً لأهمية أسواق رأس المال فقد ازداد الاهتمام بمخاطر هذه الأسواق خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية عام 2007 من خلال رصد فقاعات أسعار الأسهم وبالتالي تقدير مقدار المخاطر في سوق الأسهم ومدى تعرض البنوك لها. وبالنسبة لتعرض البنوك لمخاطر سوق الأسهم في الأردن، فإن هذا التعرض يكون إما من خلال التسهيلات التي تمنحها البنوك لتمويل شراء الأسهم أو بضمانتها أو من خلال إستثمارات البنوك في الأسهم، وفيما يلي تحليلاً لحجم تعرض البنوك لهذه المخاطر.

التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من قبل البنوك لشراء الأسهم

تشكل التسهيلات الإئتمانية الممنوحة لشراء أسهم نسبة ضئيلة جداً من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك المرخصة، حيث بلغت هذه التسهيلات حوالي

المالي، والثاني يتعلق بالمحددات التي يفرضها قانون البنوك وتعليمات البنك المركزي على هذه الإستثمارات (شكل 10.5).

شكل 10.5: إجمالي محفظة الأوراق المالية لدى البنوك (2010-2014) (مليون دينار)

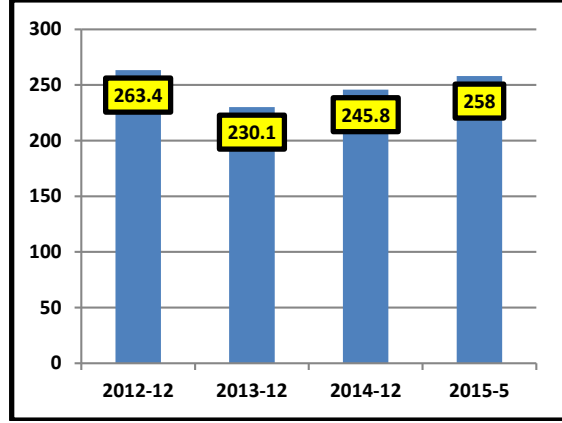


حجم التداول في بورصة عمان

بلغ حجم التداول في بورصة عمان في نهاية عام 2014 حوالي 2,263.4 مليون دينار مقابل 3,027.3 مليون دينار في نهاية عام 2013 أي بانخفاض قدره 25.2%، وقد إستحوذ قطاع البنوك على 22.3% من حجم التداول الإجمالي في بورصة عمان في عام 2014، حيث بلغ حجم التداول لقطاع البنوك في نهاية عام 2014 حوالي 504.4 مليون دينار مقابل حوالي 336.1 مليون دينار و 866.0 مليون دينار في نهاية

ضمانات أسهم بلغت في نهاية شهر 2015/5 (258.0) مليون دينار (شكل 9.5).

شكل (9.5): إجمالي رصيد التسهيلات الممنوحة لغايات مختلفة مقابل ضمانات أسهم (بالمليون دينار) (2012/12-2015/5)

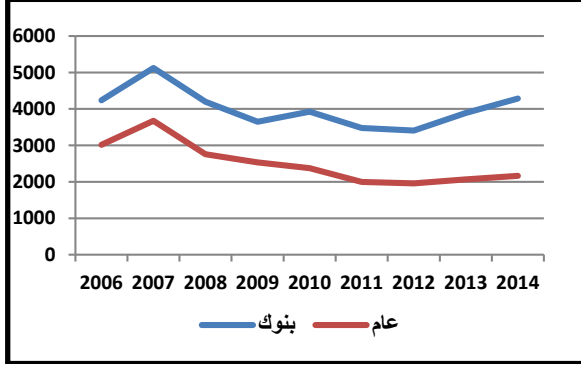


حجم إستثمارات البنوك في الأسهم

بلغ إجمالي استثمارات البنوك في الأوراق المالية حوالي 10,888.9 مليون دينار في نهاية عام 2014 مقابل 10,236.4 مليون دينار في نهاية عام 2013 أي بنسبة ارتفاع بلغت 6.4%، حيث شكلت استثمارات البنوك في الأسهم ما نسبته 8.2% من إجمالي الإستثمارات في الأوراق المالية، وهي نسبة منخفضة مقارنة مع استثمارات البنوك في السندات التي تحظى بالحصة الأكبر من استثمارات البنوك في الأوراق المالية والتي معظمها عبارة عن سندات حكومية، ويعود انخفاض نسبة استثمارات البنوك في الأسهم إلى سببين رئيسيين: الأول يتعلق بالتراجع الذي يشهده السوق

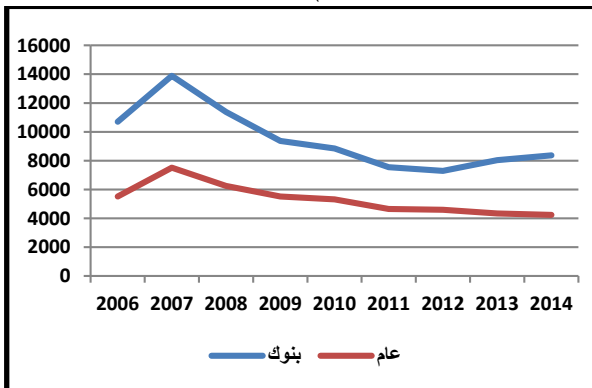
نقطة في نهاية عام 2013 أي بارتفاع بلغ 10.2% عما كان عليه في عام 2013.

شكل (12.5): الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة (إغلاق كانون أول 1999=1000)



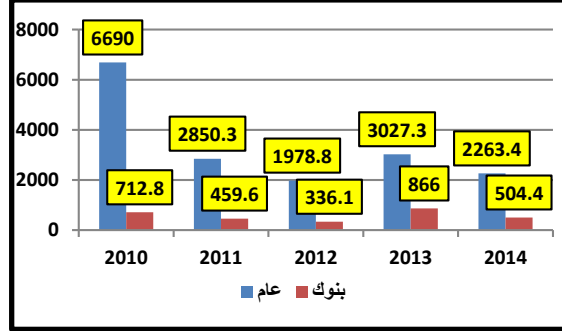
فيما انخفض الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية في نهاية عام 2014 ليغلق عند مستوى 4,237.6 نقطة أي بنسبة انخفاض 2.3%، لكن بالنسبة لقطاع البنوك فقد إرتفع المؤشر من 8,035.2 نقطة في نهاية عام 2013 ليصل إلى 8,373.0 في نهاية عام 2014 مسجلاً بذلك ارتفاعاً بلغ ما نسبته 4.2% (شكل رقم 13.5).

شكل (13.5): الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية (إغلاق كانون أول 1999=1000)



عامي 2012 و 2013 على التوالي (الشكل رقم 11.5).

شكل (11.5): حجم التداول في بورصة عمان خلال الفترة (2010-2014) (بالمليون دينار).



الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة

بالرغم من الظروف السياسية المحيطة بالأردن واستمرار التوتر السياسي في بعض دول المنطقة وتأثيرها على الوضع الإقتصادي للمملكة؛ إلا أن أداء الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة - والذي يضم 100 شركة من أكبر الشركات وأكثرها نشاطاً في السوقين الأول والثاني - شهد تحسناً كبيراً في مطلع العام 2014 حيث إرتفع خلال شهر كانون الثاني بنسبة 6.8%، بعد ذلك شهد أداؤه تذبذباً لينتهي العام 2014 على ارتفاع بنسبة 4.8% (شكل 12.5)، أما فيما يخص قطاع البنوك فقد أغلق المؤشر عند مستوى 4,286.5 نقطة في نهاية عام 2014 مقابل 3,888.8

الخلاصة

نستطيع القول بأن السوق المالي في الأردن ما زال يشهد حالة تراجع واضحة رغم التحسن البسيط الذي طرأ على أسعار الأسهم في عام 2014 وهذا يعود إلى الظروف السياسية والإقتصادية في المنطقة وتأثيراتها على الأردن، أما بخصوص تعرض البنوك في الأردن لمخاطر السوق المالي فهو تعرض بسيط جداً نتيجة صغر حجم استثمارات البنوك في الأسهم وانخفاض حجم التسهيلات الممنوحة لغايات شراء أسهم و/أو بضمانتها، مما يدل على أن حالة التراجع والتقلبات التي يشهدها السوق المالي ليس لها تأثير يذكر على سلامة القطاع المصرفي في الأردن.

الفصل السادس: تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري ومؤشر الرقم

القياسي لأسعار العقارات

أسعار العقارات في المملكة من خلال تحليل مؤشر الرقم القياسي لأسعار العقارات، وهو مؤشر تم تطويره بالتعاون بين البنك المركزي ودائرة الأراضي والمساحة.

تعرض البنوك في الأردن للقطاع العقاري

بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العقاري لأغراض سكنية وتجارية 3.94 مليار دينار في نهاية عام 2014، مشكلة ما نسبته 20.6% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك مقارنة مع 3.90 مليار دينار في نهاية عام 2013 وبنسبة نمو بلغت 1% لعام 2014 مقابل 7.5% لعام 2013، ومن الجدير ذكره أن متوسط معدل النمو السنوي خلال الأعوام 2006-2014 بلغ 15.9% (شكل 1.6).

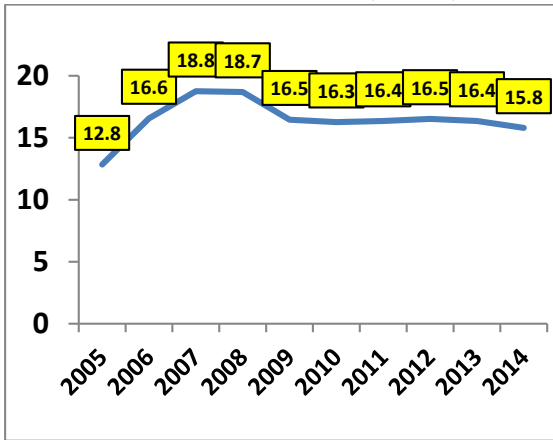
مقدمة

ازداد الاهتمام بمخاطر القطاع العقاري والتمويلات الممنوحة له بعد الأزمة المالية العالمية والتي بدأت بالفقاعة العقارية الأمريكية عام 2007، وما تبعها من آثار طالت معظم اقتصادات العالم ومنها الأردن.

هذا وقد شهد السوق العقاري في الأردن خلال العقدين الأخيرين طفرات متلاحقة ساهم في ظهورها بشكل رئيسي التطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة وما نتج عنها من نمو غير طبيعي لعدد السكان في الأردن من خلال تدفق أعداد كبيرة من الأثرياء العرب خاصة من العراق وسوريا. وبالتالي فإنه سيتم في هذا الفصل تسليط الضوء على القطاع العقاري في الأردن وتعرض البنوك العاملة في الأردن لمخاطر هذا القطاع. كما سيتم تحليل تطور

أما بخصوص نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري إلى الناتج المحلي الإجمالي فيوضح شكل 3.6 تطور هذه النسبة خلال الفترة 2005-2014، حيث يلاحظ من الشكل أن نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري إلى الناتج المحلي الإجمالي قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة 2005-2008، حيث وصلت إلى 18.7% في نهاية عام 2008، ثم انخفضت بعد ذلك حتى بلغت 15.8% في نهاية عام 2014 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية والظروف الراهنة في المنطقة.

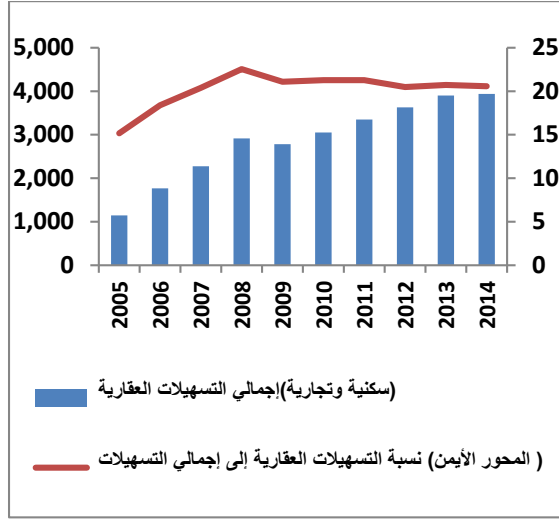
شكل (3.6): نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2005-2014) (%)



مكونات التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري

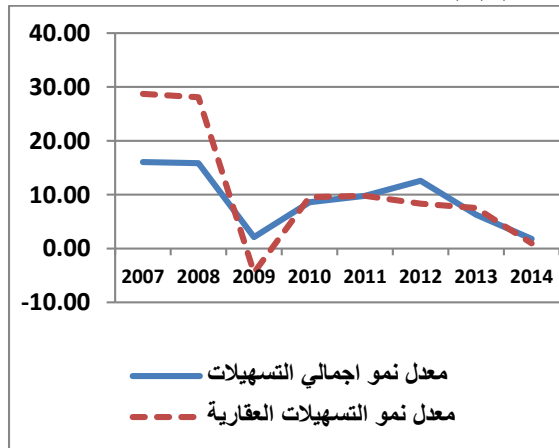
فيما يخص مكونات التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري فقد شكلت القروض السكنية الممنوحة للأفراد ما نسبته 68.5% من إجمالي التسهيلات العقارية

شكل (1.6): التسهيلات الإئتمانية المباشرة الممنوحة للقطاع العقاري ونسبتها إلى إجمالي التسهيلات الإئتمانية المباشرة الممنوحة خلال الأعوام (2005-2014) (مليون دينار)



ويأتي تراجع نمو التسهيلات العقارية في عام 2014 مقارنة مع عام 2013 في ظل تراجع نمو التسهيلات بشكل عام في عام 2014 حيث نمت بما نسبته 1.8% مقارنة مع 6.3% لعام 2013 (شكل 2.6).

شكل (2.6): نسبة نمو التسهيلات الإئتمانية العقارية مقارنة بنسبة نمو التسهيلات الإئتمانية بشكل عام للفترة (2007-2014) (%)



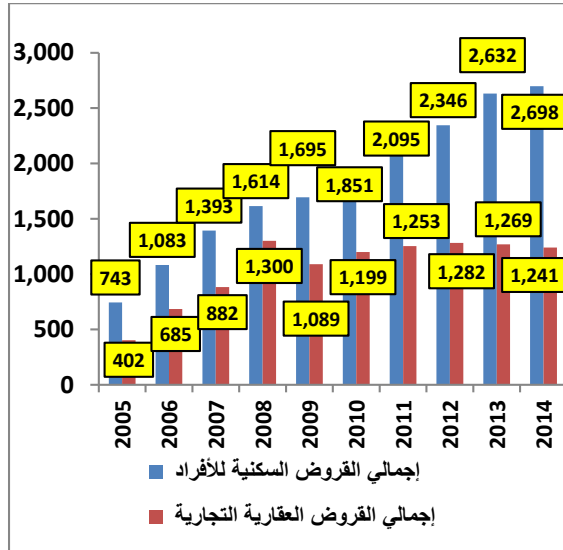
شهدت طلباً كبيراً على العقارات خصوصاً من غير الأردنيين حيث بلغ متوسط النمو في القروض السكنية خلال هذه الفترة حوالي 30%، ثم تباطأت وتيرة النمو بشكل ملحوظ خلال الفترة 2009-2010 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية وما رافقها من خوف وحالة عدم يقين وتحفظ البنوك في منح القروض العقارية، لتستأنف القروض السكنية نموها خلال الفترة 2011-2013 بسبب تراجع حدة الأزمة المالية وتحسن ظروف السوق وارتفاع الطلب على العقارات إلا أن هذا النمو جاء بوتيرة أقل من مرحلة ما قبل الأزمة المالية العالمية حيث بلغ متوسط نمو القروض السكنية خلال هذه الفترة حوالي 12.5%، ثم عادت وتيرة النمو بالتباطؤ للعام

2014 لتصبح النسبة 2.5% كما هو مبين في

شكل 5.6 وشكل 6.6.

في نهاية عام 2014، في حين شكلت القروض العقارية التجارية ما نسبته 31.5% من إجمالي التسهيلات (شكل 4.6).

شكل (4.6): القروض السكنية للأفراد والقروض العقارية التجارية للفترة (2005-2014) (مليون دينار)

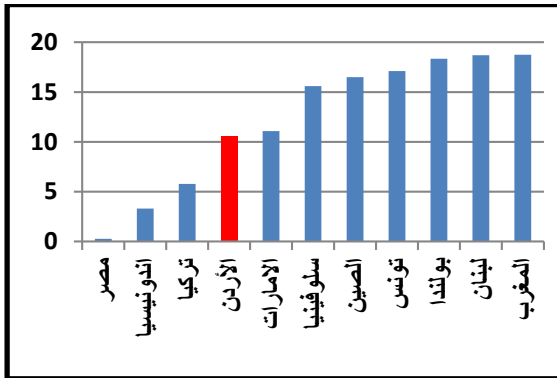


القروض السكنية للأفراد

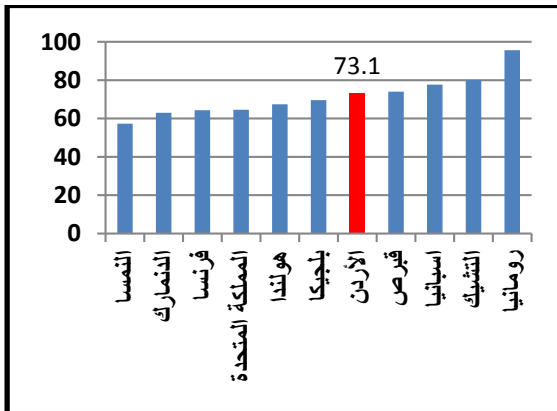
بلغ إجمالي القروض السكنية الممنوحة للأفراد من قبل البنوك في نهاية عام 2014 ما مقداره 2,698 مليون دينار مقابل ما مقداره 2,632 مليون دينار في نهاية عام 2013 وبنسبة نمو 2.5%، هذا وقد بلغ حجم هذه القروض في نهاية عام 2005 حوالي 744 مليون دينار مما يعني أن حجم هذه القروض تضاعف أكثر من ثلاث مرات خلال السنوات التسع الأخيرة، وقد تركز هذا النمو خلال الفترة 2006-2008 أي الفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية والتي

يلجأ إليها الأردنيون لتمويل أثمان منازلهم، ومن هذه البدائل القروض السكنية الوظيفية والقروض من المؤسسات والصناديق والجمعيات التعاونية مثل مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري (شكل 8.6).

شكل (7.6): نسبة التسهيلات العقارية السكنية إلى الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول (%)



شكل (8.6): نسبة المواطنين الذين يملكون مساكن للأردن ولبعض دول العالم (2013) (%)

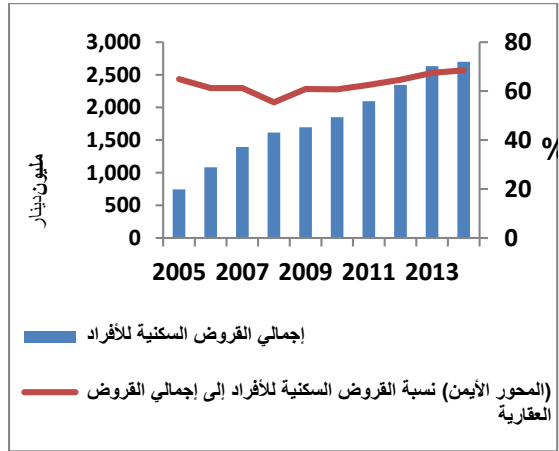


*بيانات الأردن تعود لعام 2012

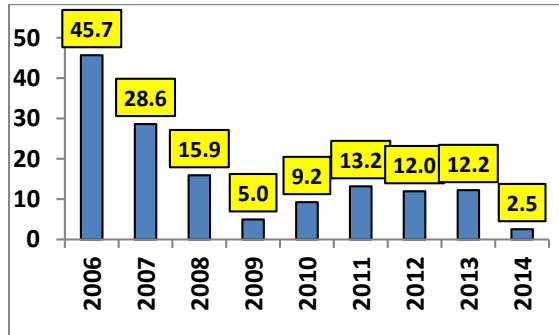
القروض العقارية التجارية

بلغ إجمالي القروض العقارية التجارية الممنوحة من قبل البنوك في نهاية عام 2014 ما مقداره 1,241

شكل (5.6): القروض السكنية ونسبتها إلى إجمالي التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للقطاع العقاري (2005-2014)



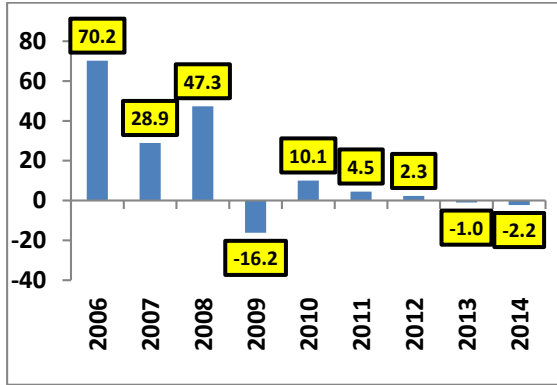
شكل (6.6): معدل نمو القروض السكنية الممنوحة للأفراد (2006-2014) (%)



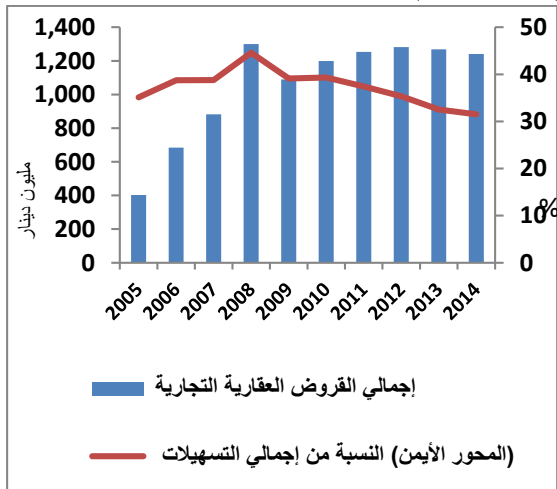
فيما يخص نسبة القروض السكنية للأفراد إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت في نهاية عام 2014 حوالي 10.6%، ولدى مقارنة هذه النسبة مع عدد من دول العالم فقد كانت النسبة في الأردن رابع أقل نسبة من بين الدول التي تمت المقارنة بها (شكل 7.6)، ومن أسباب انخفاض هذه النسبة أن حوالي 73% من الأردنيين يملكون منازلهم الخاصة، بالإضافة إلى ذلك، فإن هنالك بدائل إقراض أخرى

خاصة إذا كان هناك نمو غير طبيعي للسكان كما حدث في الأردن.

شكل (9.6): معدل نمو القروض العقارية التجارية (2006-2014) (%)



شكل (10.6): القروض العقارية التجارية ونسبتها إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العقاري (2005-2014)



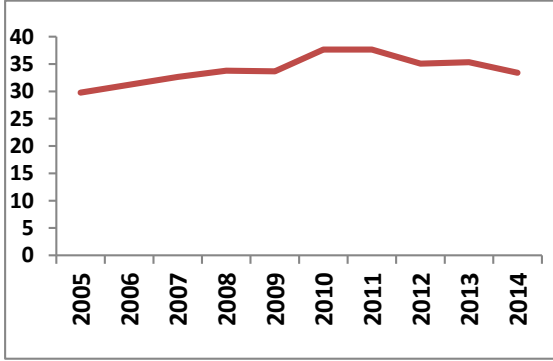
حجم التسهيلات المباشرة الممنوحة مقابل ضمانات عقارية

بالإضافة إلى تعرض البنوك المباشر لمخاطر السوق العقاري من خلال ما تمنحه من تسهيلات لتمويل

مليون دينار، مشكلة ما نسبته 31.5% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للقطاع العقاري، حيث تراجعت هذه التسهيلات بنسبة 2.2% عما كانت عليه في نهاية عام 2013، والتي بلغت 1,269 مليون دينار. هذا وقد شهدت الفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية (2005-2008) نمواً كبيراً في القروض العقارية التجارية، حيث ارتفعت خلال هذه الفترة من حوالي 400 مليون دينار إلى حوالي 1,300 مليون دينار وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 49.0%، ثم تراجعت بشكل ملحوظ خلال عام 2009 إلى حوالي 1,089 مليون دينار نتيجة الأثر السلبي الكبير للأزمة المالية العالمية على العقارات التجارية لتعود بعدها إلى النمو البطيء خلال الفترة 2010-2012 والتراجع ثانية في عام 2013 و2014 كما هو موضح في شكل 9.6 وشكل 10.6، ونستطيع القول أن الأزمة المالية العالمية وما تبعها من ظروف سياسية واقتصادية في المنطقة والأردن قد أثرت بشكل واضح وكبير نسبياً على قطاع العقارات التجارية بالمقارنة مع قطاع العقارات السكنية، وهي نتيجة طبيعية حيث أن الطلب على العقارات السكنية يتأثر بالظروف الصعبة بصورة أقل من العقارات التجارية بسبب نمو السكان،

في نهاية عام 2014، مما يدل على تراجع تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري (شكل 11.6).

شكل (11.6): نسبة التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من البنوك مقابل ضمانات عقارية %



مؤشر أسعار الأصول العقارية

تعد قيمة الأصول العقارية محورياً أساسياً للنشاطات الاستثمارية في الاقتصاد، نظراً لتشابكاتها الكبيرة مع القطاعات الاستثمارية الأخرى وانعكاسات التطورات التي تفرضها أسعار الأصول العقارية على التضخم والسياسة النقدية والاستقرار المالي. ونظراً للأهمية البالغة لاحتساب مؤشر أسعار الأصول العقارية (الرقم القياسي لأسعار العقارات)، وكما ذكرنا في تقرير الاستقرار المالي لعام 2013، فقد تم في بداية عام 2014 وبالتعاون بين البنك المركزي الأردني ودائرة الأراضي والمساحة احتساب مؤشر لأسعار الأصول العقارية في الأردن وذلك استناداً لأفضل

شراء أو بناء عقارات سكنية أو تجارية والتي تكون عادة بضمانة هذه العقارات، فإن هناك تعرضاً آخر لمخاطر السوق العقاري من خلال استخدام العقارات كضمانات مقابل التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك لغايات مختلفة، حيث أن انخفاض أسعار العقارات سيؤثر في هذه الحالة على قيمة الضمانات ويقلل من قدرة البنوك على استرداد أموالها في حال تعثر المقترض وتخلفه عن السداد، هذا وقد بلغ إجمالي التسهيلات الممنوحة من البنوك مقابل ضمانات عقارية لغايات أخرى في نهاية عام 2014 حوالي 2,493 مليون دينار.

وبإضافة التسهيلات المباشرة الممنوحة بضمانات عقارية لغايات أخرى إلى التسهيلات الممنوحة لغايات عقارية سكنية وتجارية فإن إجمالي التسهيلات المباشرة الممنوحة مقابل ضمانات عقارية بلغ حوالي 6,433 مليون دينار مشكلة ما نسبته 33.4% من إجمالي التسهيلات كما في نهاية عام 2014، مقابل 35.3% لعام 2013، هذا وقد شهدت نسبة إجمالي التسهيلات الممنوحة مقابل ضمانات عقارية إلى إجمالي التسهيلات انخفاضاً من 37.6% في نهاية عام 2010 إلى 33.4%

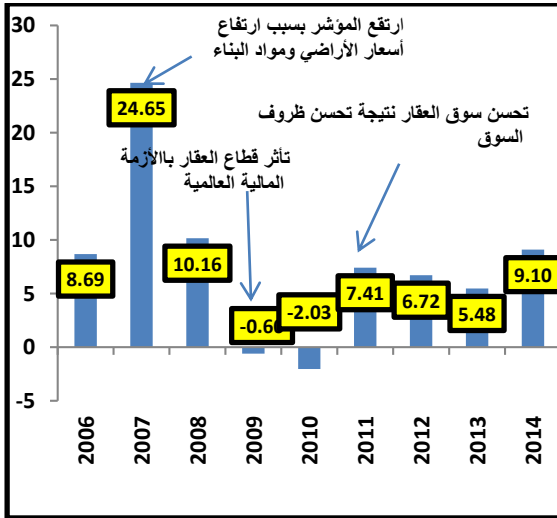
(2013)، وقد تركز الإرتفاع في عام 2014 في أسعار الأراضي حيث ارتفع مؤشر أسعار الأراضي بما نسبته (12.8%) مقارنة مع (4.8%) و(2.7%) للعقارات السكنية والتجارية على التوالي، إلا أن الإرتفاع في عام 2014 ما يزال أقل من الإرتفاع الذي شهدته الفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية (2005-2008)، وبهذا الخصوص وكما ذكرنا في تقرير الإستقرار المالي لعام 2013 فقد شهد الرقم القياسي مراحل متعددة يمكن تلخيصها في ثلاثة مراحل وهي:-

المرحلة الأولى ما قبل الأزمة المالية العالمية (2005-2008) حيث شهدت تلك المرحلة طلباً كبيراً على العقارات خصوصاً من غير الأردنيين، بالإضافة إلى الإرتفاعات الكبيرة في أسعار العقارات السكنية وغير السكنية. أما **المرحلة الثانية (2009-2010)** فهي فترة تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث كان هنالك تخوف وحالة عدم يقين وانخفاض في حجم القروض المقدمة من البنوك، كل ذلك ساهم وبشكل واضح في انخفاض الطلب على الأصول العقارية، وبالتالي انخفاض أسعار الأصول العقارية. ونتيجة لذلك قامت الحكومة في منتصف عام 2009

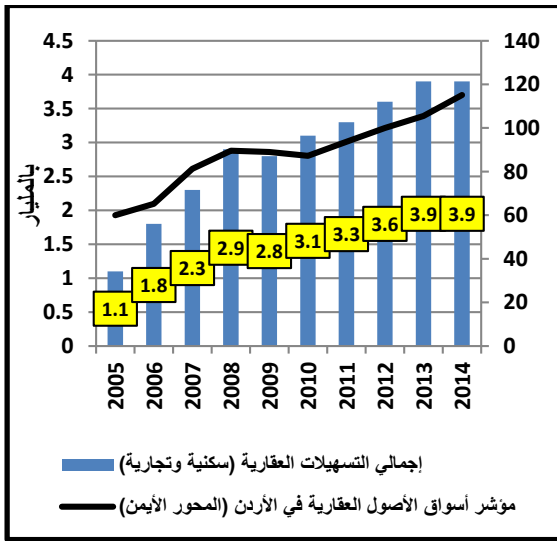
المنهجيات المطبقة دولياً في احتساب هذا المؤشر وأخذاً بالاعتبار البيانات المتاحة في دائرة الأراضي والمساحة. إن هذا المؤشر له أهمية ودور كبيرين للاستدلال على ما يحصل من تطورات على صعيد العديد من القضايا مثل استخدامه في رصد فقاعات أسعار الأصول العقارية وبالتالي تقدير مقدار المخاطر في السوق العقاري، بالإضافة إلى التنبؤ بالنمو الاقتصادي، وتقدير قيمة المنازل كجزء من قياس الثروة، ويمكن أيضاً استخدامه كأداة في المقارنات الدولية.

نتائج احتساب الرقم القياسي لأسعار العقارات (مؤشر أسعار العقارات) في الأردن تبين الأشكال من 20.5 إلى 25.5 مؤشر أسعار الأصول العقارية في الأردن والتغير في هذا المؤشر خلال الفترة (2005-2014). حيث يتبين من هذه الأشكال أن مؤشر أسعار العقارات في الأردن ارتفع من 105.5 نقطة في عام 2013 إلى 115.1 نقطة في عام 2014 أي بنسبة نمو 9.1% مقابل نسبة نمو 5.5% لعام 2013، مما يدل على أن عام 2014 شهد ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار العقارات في الأردن خصوصاً بالمقارنة مع الفترة (2009-

شكل (13.6): التغير في مؤشر أسعار الأصول العقارية سكنية وتجارية وأراضي في الأردن (2006-2014) (%)

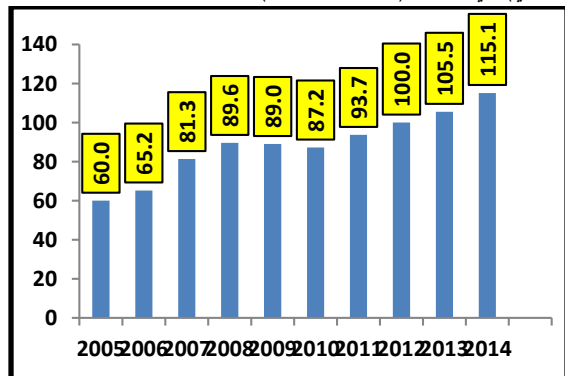


شكل (14.6): مؤشر أسعار الأصول العقارية (سكنية وتجارية وأراضي) وإجمالي التسهيلات العقارية (2005-2014)

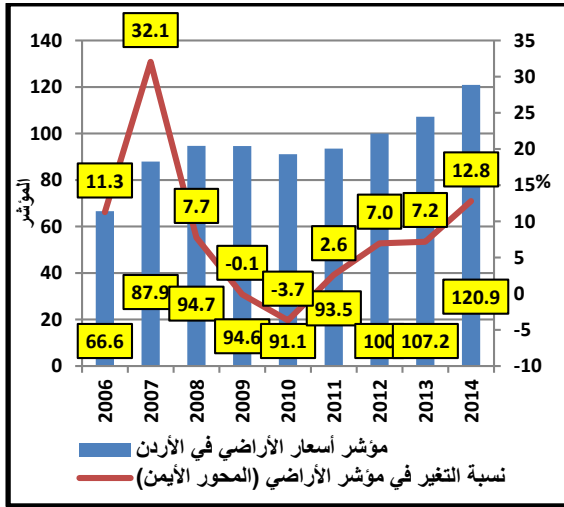


بتوسيع نطاق إعفاءات الشقق وشمول الأراضي بالإعفاءات لتنشيط حركة السوق العقاري. أما في المرحلة الثالثة (2011-2014) فقد استأنفت الاستثمارات العقارية نشاطها لكن بوتيرة أقل من مرحلة ما قبل الأزمة المالية العالمية، وقد جاء هذا التحسن نتيجة تحسن ظروف السوق حيث زاد الطلب على العقارات، وتجدر الإشارة هنا، إلى أن إعلان الحكومة عن نيتها التراجع عن قرارات الإعفاءات مع نهاية عام 2011 أثر على المؤشر بالارتفاع حيث زاد الطلب على العقارات للاستفادة من هذه الإعفاءات.

شكل (12.6): مؤشر أسعار الأصول العقارية (سكنية وتجارية وأراضي) في الأردن (2005-2014)

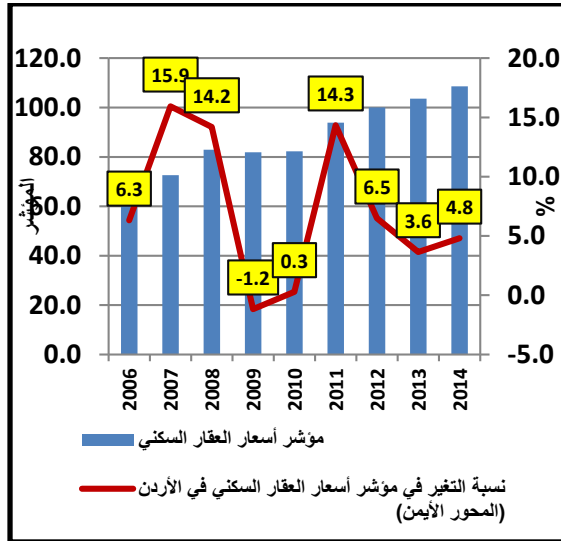


شكل (17.6): مؤشر أسعار الأراضي في الأردن ونسبة التغير فيه (2006-2014)

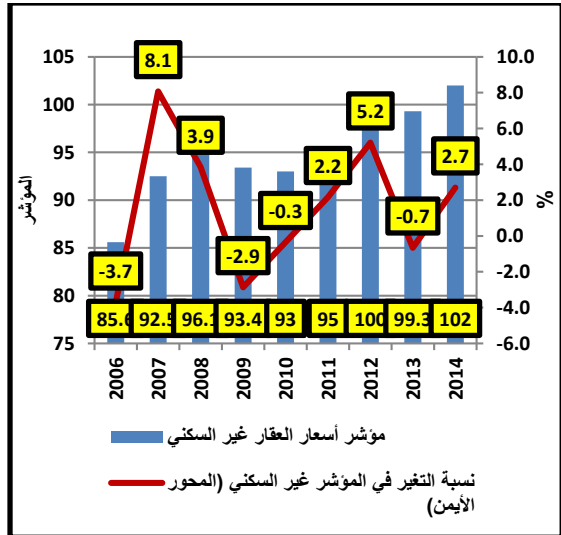


فيما يخص مؤشر أسعار الأصول العقارية لمحافظة العاصمة وباقي المحافظات فإن المؤشر لمحافظة العاصمة شهد نمواً واضحاً خلال الأعوام (2006-2014)، حيث كانت قيمة المؤشر 52.1 نقطة في عام 2005 وارتفع ليصل إلى 114.3 نقطة في عام 2014 وبنسبة نمو بلغت 119.4%، أما بالنسبة لباقي المحافظات فقد شهدت ارتفاعاً في المؤشر ولكن بنسبة أقل من ارتفاع مؤشر محافظة العاصمة حيث ارتفع مؤشر محافظة الزرقاء من 67.5 نقطة في عام 2005 إلى 112.0 نقطة في عام 2014 وبنسبة نمو 65.9%، وارتفع مؤشر محافظة البلقاء من 78.6 نقطة في عام 2005 إلى 120.2 نقطة في عام 2014 وبنسبة نمو 52.9%، وارتفع مؤشر محافظة إربد للفترة 2005-2014 من 83.2 نقطة

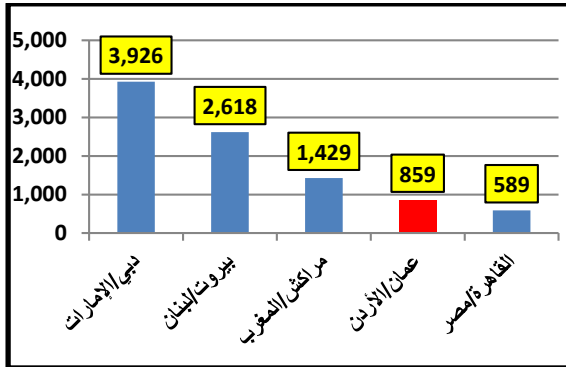
شكل (15.6): مؤشر أسعار العقار السكني في الأردن ونسبة التغير فيه (2006-2014)



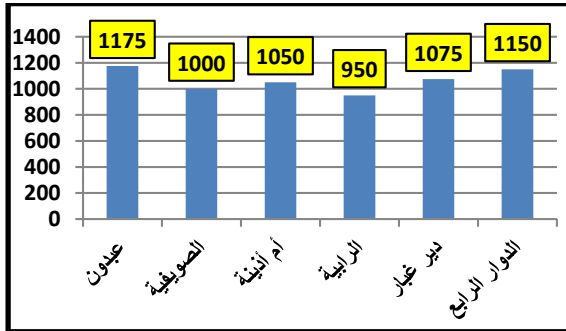
شكل (16.6): مؤشر أسعار العقار غير السكني في الأردن ونسبة التغير فيه (2006-2014)



شكل (19.6): سعر المتر المربع في مدينة عمان ومدن عربية مختارة (2014) (دينار/متر مربع)



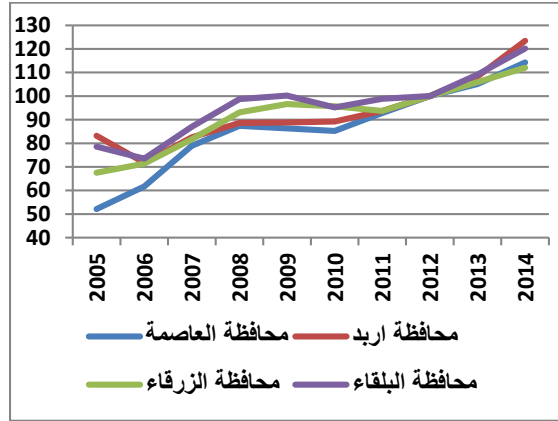
شكل (20.6): سعر المتر المربع الواحد في مناطق مختارة من العاصمة عمان (2013) (دينار)



بشكل عام - وكما ذكر سابقاً- فإن مؤشر أسعار الأصول العقارية في الأردن ارتفع خلال عام 2014 بما نسبته 9.1% مقارنة مع عام 2013، كما ارتفع خلال الفترة (2011-2014) أي فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية بمتوسط نسبة نمو سنوية بلغت 7.1% خلال هذه الفترة، هذا وتعتبر نسب ارتفاع المؤشر في الأردن خلال هذه الفترة أعلى قليلاً مع متوسط التضخم العام الذي بلغ خلال نفس الفترة 4.4% مما يدل على أن ارتفاع أسعار العقارات في الأردن خاصة خلال الفترة ما بعد الأزمة المالية

إلى 123.4 نقطة وبنسبة نمو بلغت 48.3% (شكل 18.6).

شكل (18.6): مؤشر أسعار الأصول العقارية موزعاً حسب المحافظات الأكثر أهمية في الأردن (2005-2014)

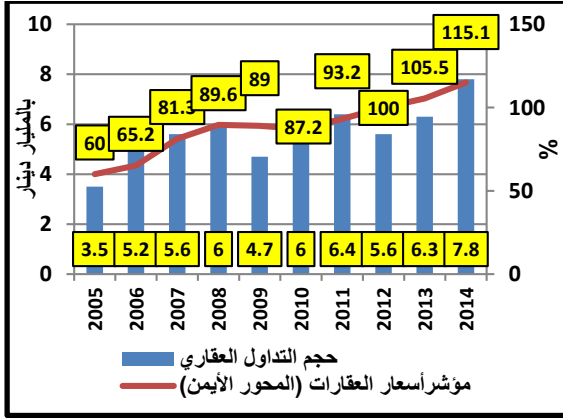


فيما يخص متوسط سعر المتر المربع السكني في عمان، وحسب المعلومات المتوفرة لمناطق غرب عمان (المناطق الأكثر جاذبية للاستثمار)، فإن معدل سعر المتر المربع السكني بلغ حوالي 859 دينار، إلا أنه يعتبر أقل من سعر المتر المربع في العديد من المدن العربية مثل مراكش وبيروت ودبي علماً أن مدينة عمان تأتي بالمرتبة 88 عالمياً من حيث ارتفاع سعر المتر المربع الواحد (شكل 19.6 وشكل 20.6).

العالمية هو ارتفاع طبيعي ولا يشكل تهديداً للإستقرار المالي.

عن عام 2013، ويبين شكل 21.6 تطور حجم التداول العقاري ومؤشر أسعار العقارات للأردن للفترة 2005-2014.

شكل (21.6): حجم التداول العقاري ومؤشر أسعار العقارات للأردن للفترة (2005-2014)



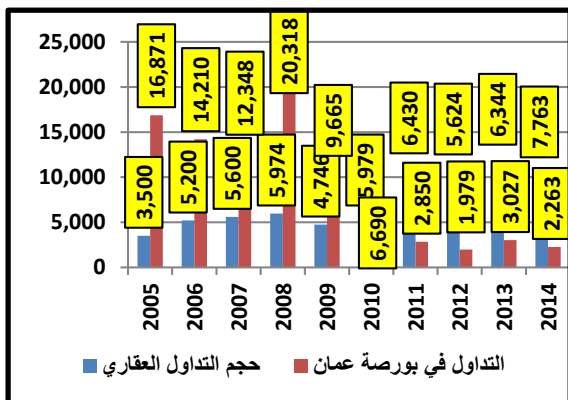
فيما يخص البيوعات التي تمت لغير الأردنيين فقد بلغت في نهاية شهر 5/2015 حوالي 154.7 مليون دينار مشكلة ما نسبته 5.5% فقط من إجمالي حجم التداول العقاري، هذا وقد استأثر العراقيين بالنسبة الكبرى من هذه البيوعات، حيث شكلت نسبة البيوعات للعراقيين 54% من إجمالي البيوعات لغير الأردنيين خلال عام 2014 (جدول 1.6).

أما فيما يخص أثر تدفق اللاجئين السوريين على أسعار العقارات وبالأخص في محافظات الشمال فإن ذلك لم يساهم برفع أسعار العقارات بصورة كبيرة ولكن أسعار الإيجارات هي التي ارتفعت بصورة ملفتة وبالأخص في المدن الشمالية القريبة من سوريا، حيث أشارت بعض الصحف والمواقع الإلكترونية نقلاً عن رئيس جمعية مستثمري قطاع الإسكان إلى أن إيجارات الشقق في محافظات الشمال ارتفعت بنسبة تتراوح بين 100%-120%، أما عمان فقد ارتفعت بين 60%-100%، وفي باقي المحافظات ارتفعت بنسبة تتراوح ما بين 25%-40%.

حجم التداول في السوق العقاري: بين التقرير الصادر عن دائرة الأراضي والمساحة للخمسة أشهر الأولى من عام 2015 أن حجم التداول في السوق العقاري الأردني خلال الخمسة أشهر الأولى/2015 سجل إنخفاضاً بنسبة 9% مقارنة بنفس الفترة من عام 2014، ليبلغ 2.83 مليار دينار تقريباً، ومن الجدير ذكره أن حجم التداول العقاري خلال عام 2014 بلغ ما مقداره 7,763 مليون دينار بارتفاع نسبته 22%

بمقارنة حجم التداول العقاري مع حجم التداول في بورصة عمان يلاحظ أن حجم التداول في السوق المالي خلال الفترة 2005-2009 كان أكبر بكثير من حجم التداول في السوق العقاري بسبب الطفرة التي سادت في سوق عمان المالي خلال هذه الفترة وما رافقها من تدفق كبير للسيولة على السوق المالي من قبل الأشقاء العرب وخاصة العراقيين والتي أدت إلى رفع الأسعار في السوق المالي بشكل كبير مما جذب أيضاً الكثير من المواطنين للاستثمار فيه، إلا أنه وبعد تعمق أثر الأزمة المالية العالمية وتراجع الأسعار في السوق المالي بشكل كبير أخذت أحجام التداول في السوق المالي بالتراجع الملحوظ وأصبحت أقل بكثير من حجم التداول في السوق العقاري، حيث تعتبر العقارات ملاذاً استثمارياً آمناً مقارنة مع الاستثمارات المالية (شكل 23.6).

شكل (23.6): حجم التداول العقاري وحجم التداول في بورصة عمان (2005-2014) (بالمليون دينار)



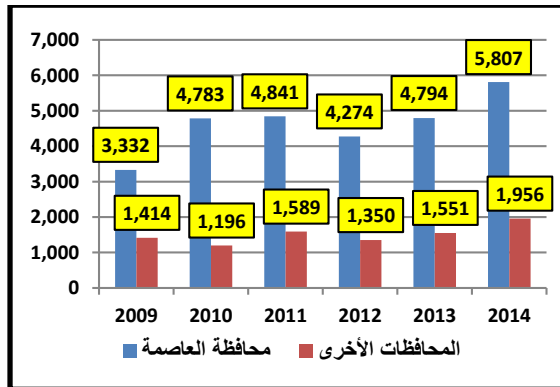
جدول(1.6): البيوعات لغير الأردنيين (2012-2014) (مليون دينار)

الجنسية	2012	2013	2014	*2015
العراقية	224.7	205.0	266.3	75.6
السعودية	51.6	58.6	64.1	26.0
السورية	17.0	23.7	28.6	7.7
أمريكية	13.8	22.0	غير متوفر	غير متوفر
إماراتية	غير متوفر	غير متوفر	17.4	غير متوفر
جنسيات أخرى	121.9	97.0	115.6	45.4
المجموع	429.0	406.5	492.0	154.7

المصدر: دائرة الأراضي والمساحة. *الخمس أشهر الأولى

عند مقارنة أحجام التداول في عام 2014 للمحافظات يلاحظ أن أكبر محافظة من حيث حجم التداول محافظة العاصمة وبحجم تداول بلغ 5,807 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 74.8% من حجم التداول في السوق العقاري أما المحافظات الأخرى فقد بلغ إجمالي التداول لديها 1,956 مليون دينار وبما نسبته 25.2% من إجمالي حجم التداول (شكل 22.6).

شكل (22.6): حجم التداول العقاري لمحافظة العاصمة والمحافظات الأخرى (2009-2014) (بالمليون دينار)



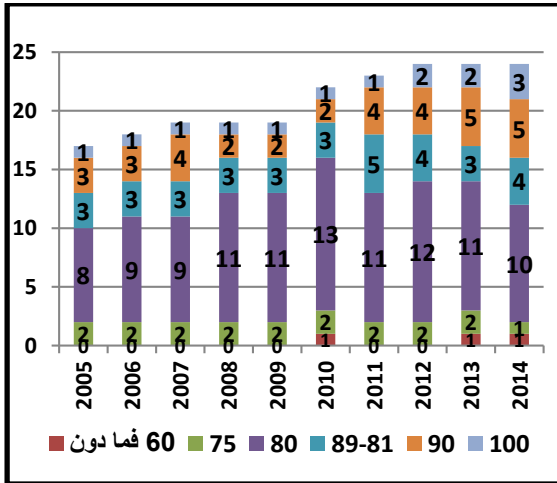
إيجار الأموال غير المنقولة وبيعها لغير الأردنيين والأشخاص المعنويين رقم 47 لسنة 2006. وبحسب مستثمرون عقاريون فإن هذه الإجراءات والقرارات الحكومية بالإضافة إلى مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بين جمعية مستثمري قطاع الإسكان وبين أمانة عمان الكبرى (المتعلقة بتبسيط وتسريع الإجراءات المطلوبة من قبل أمانة عمان الكبرى) ستدفع أسعار الشقق إلى الانخفاض بنسبة تتراوح من 5%-15% خلال المرحلة المقبلة.

الحد الأعلى لنسبة مبلغ القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض السكنية للأفراد والقروض العقارية التجارية في الأردن

تعتبر نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون من أهم النسب والمؤشرات التي يجب مراقبتها لتقدير مستوى تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري حيث أن ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير قد يعرض البنوك لمخاطر مرتفعة في حال انخفاض أسعار العقارات، حيث يقلل من قدرة البنوك على استرداد أموالها عند تعثر العملاء نتيجة انخفاض قيمة العقارات الضامنة لهذه القروض.

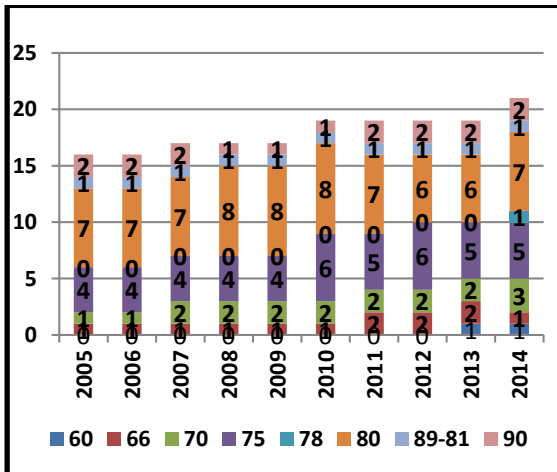
هذا وقد إتخذ مجلس الوزراء في أواخر شهر 2015/7 حزمة قرارات لتحفيز القطاع العقاري وحل العقبات والصعوبات التي تواجه هذا القطاع الحيوي الذي عانى لعدة سنوات من تداعيات الأزمة المالية العالمية وحالة عدم الإستقرار في المنطقة، وقد شملت حزمة القرارات التي أقرها المجلس إعفاء الشقق والمسكن المنفرد التي لا تزيد مساحتها عن 150 متر مربع من رسوم التسجيل لنهاية كانون الأول من العام الجاري بدلاً من 120 متر مربع كما كان معمول به سابقاً، أما في حال زادت مساحة الشقة أو المسكن المنفرد عن 150 متر مربع ولغاية 180 متر مربع فإن المساحة الزائدة عن 150 متر مربع ستخضع فقط إلى رسوم تسجيل، بينما ستخضع الشقة أو المسكن المنفرد الذي تزيد مساحته/مساحته عن 180 متر مربع بالكامل لرسوم التسجيل، كذلك سمح مجلس الوزراء للشركات المتعثرة ولأشخاص غير الأردنيين بالبيع قبل انتهاء المهلة المنصوص عليها في قانون إيجار الأموال غير المنقولة بهدف مساعدتهم على استكمال انجاز مشاريعهم الأخرى. كما قرر المجلس إعفاء الأشخاص غير الأردنيين والأشخاص المعنويين من الغرامات المنصوص عليها في المادة 13 من قانون

شكل(24.6): توزيع البنوك وفقاً للحد الأعلى لنسبة القرض إلى القيمة للقروض السكنية للأفراد (2014-2005)



أما بالنسبة للحد الأعلى لنسبة القروض العقارية التجارية إلى القيمة فهو أقل من الحد الأعلى الخاص بالقروض السكنية لدى معظم البنوك، حيث أن ما نسبته 86% من البنوك التي تمنح قروض عقارية تجارية لا تتجاوز النسبة لديها 80% (شكل 25.6).

شكل (25.6): توزيع البنوك وفقاً للحد الأعلى لنسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض العقارية التجارية (2014-2005)

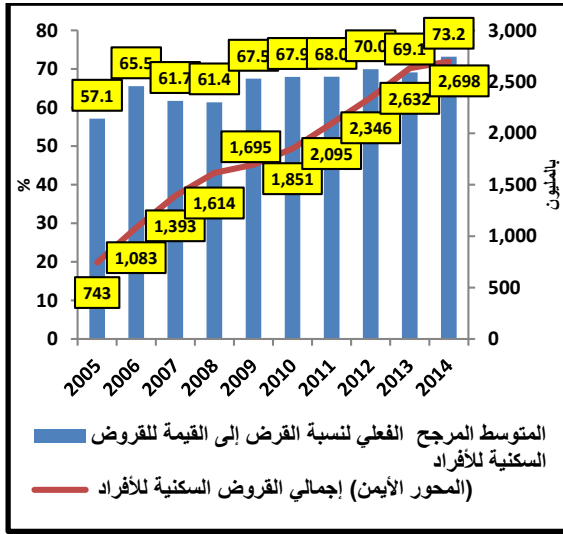


هذا وتلجأ الدول إلى وضع حدود لهذه النسبة عند وجود مؤشرات على بداية تشكل فقاعة سعرية في السوق العقاري وذلك بهدف كبح فقاعة أسعار العقارات، وتخفيض احتمالية الإفلاس عندما تتراجع أسعار المنازل، وتخفيض الخسائر من خلال زيادة قيمة الضمان، مما يعزز من قدرة البنوك على مواجهة هذه المخاطر.

للقوف على مستوى نسبة القرض إلى قيمة العقار في الأردن فقد قام البنك المركزي بجمع بعض البيانات من البنوك بخصوص الحد الأعلى لهذه النسبة وكذلك المتوسط الفعلي لها.

يبين شكل (24.6) الحد الأعلى لنسبة القرض إلى قيمة العقار للقروض السكنية للأفراد، حيث يتبين من الشكل أن هنالك 12 بنكاً (يشكلون ما نسبته 50% من البنوك المرخصة في المملكة) لا تتجاوز النسبة لديهم 80%، في حين أن هنالك أربعة بنوك تتراوح النسبة لديهم بين 81% و89%، وان هنالك خمسة بنوك تبلغ النسبة لديها 90% وثلاثة بنوك تبلغ النسبة لديها 100%.

شكل (27.6): الحجم الإجمالي والمتوسط المرجح الفعلي
 لنسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض السكنية
 للأفراد (2005-2014)

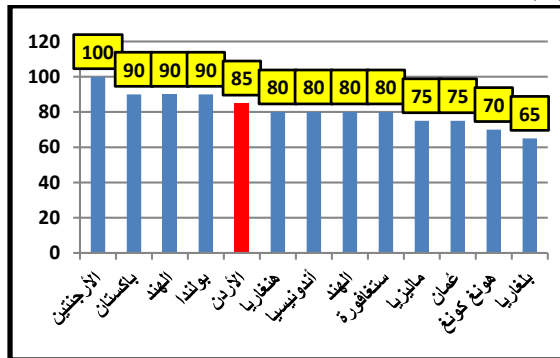


ويلاحظ من شكل 27.6 أن هنالك اتجاهاً تصاعدياً
 في المتوسط الفعلي لنسبة مبلغ القرض إلى قيمة
 العقار المرهون للقروض السكنية للأفراد إلا أنه مازال
 أقل من الحد الأعلى لهذه النسبة المحددة في
 السياسات الائتمانية للبنوك.

أما فيما يخص المتوسط الفعلي لنسبة مبلغ القرض
 إلى قيمة العقار المرهون للقروض العقارية التجارية
 فهو قريب من المتوسط الفعلي للقروض السكنية
 حيث بلغ في نهاية عام 2014 حوالي 72.3%
 (شكل 28.6).

تفاوت متوسط الحد الأعلى لنسبة القرض إلى القيمة
 في عدد من الدول بين 65% و 100% وبلغ متوسط
 الحد الأعلى للبنوك الأردنية حوالي 85% حيث أن
 معظم البنوك الأردنية تراوح الحد الأعلى لديها بين
 80% و 90% (شكل 26.6).

شكل (26.6): الحد الأعلى لنسبة القرض إلى قيمة العقار
 المرهون للقروض العقارية لعدد من دول العالم لعام 2014
 (%)



المتوسط الفعلي لنسبة مبلغ القرض إلى قيمة
 العقار المرهون للقروض السكنية للأفراد
 والقروض العقارية التجارية

بالرغم من ارتفاع الحد الأعلى لنسبة قيمة القرض
 السكني لقيمة العقار المرهون لدى بعض البنوك إلا
 أن المتوسط الفعلي لهذه النسبة أقل من الحد الأعلى
 الممكن تمويله، حيث بلغ المتوسط المرجح الفعلي
 لهذه النسبة في نهاية عام 2013 حوالي 69.1% ثم
 ارتفع إلى 73.2% في نهاية عام 2014.

*باستثناء بيانات الأردن في بياناتها لعام 2014

إجراءات البنك المركزي لتقليل تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري وتعزيز قدرة البنوك على مواجهتها

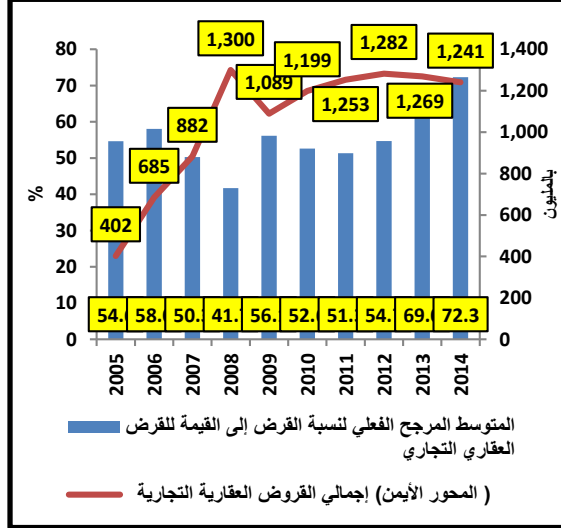
وكما تم ذكره في تقرير الإستقرار المالي لعام 2013 فقد قام البنك المركزي بوضع بعض المحددات الهادفة إلى تقليل تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري وتعزيز قدرة البنوك على مواجهة هذه المخاطر، وذلك على النحو التالي:

- وضع سقف على القروض العقارية: حيث حددت تعليمات تركيزات الائتمان رقم (9/2001) تاريخ 1/8/2011 الحد الأقصى لمجموع الائتمان المباشر العامل الممنوح لإنشاء العقارات أو شرائها بما نسبته 20.0% من إجمالي ودائع العملاء بالدينار.

- حددت تعليمات كفاية رأس المال وفقاً لمعيار بازل 2 رقم (39/2008) تاريخ 24/3/2008 الوزن الترجيحي للمخاطر للقروض السكنية التي لا تزيد فيها قيمة القرض إلى قيمة العقار المرهون عن 80.0% بما نسبته 35.0% ويرتفع وزن المخاطر الترجيحي إلى 100.0%

شكل (28.6): الحجم الإجمالي والمتوسط المرجح الفعلي

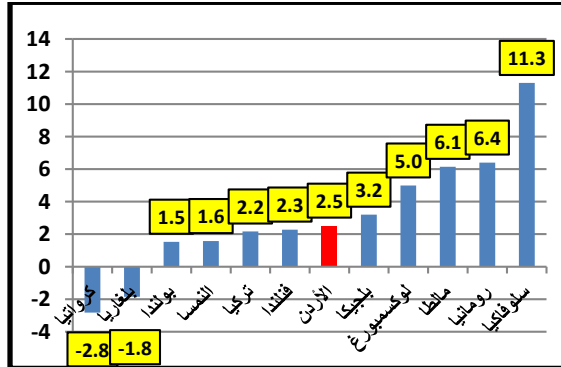
نسبة القرض إلى القيمة للقروض العقارية التجارية للفترة (2014-2005)



حجم القروض السكنية حول العالم

وبمقارنة معدل نمو القروض السكنية للأردن مع دول مختارة فإنه يلاحظ أن معدل النمو في الأردن يعتبر من المعدلات المتوسطة مقارنة مع الدول المقارن بها (شكل 29.6).

شكل (29.6): معدل النمو في إجمالي القروض السكنية للأردن وبعض دول العالم (2013) (%)



مواجهة مخاطر هذه التسهيلات، وبنفس الوقت ومن خلال متابعة تطور مؤشر الرقم القياسي لأسعار العقارات في الأردن نجد أن نسب ارتفاع المؤشر في الأردن لا تزيد كثيراً عن معدل التضخم العام، مما يدل على أن ارتفاع أسعار العقارات في الأردن يعتبر ارتفاعاً طبيعياً في الوقت الحالي، إلا أنه وبنفس الوقت وأخذاً بالإعتبار ما تم الإشارة إليه في الفصل الخامس من ارتفاع نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم والتي تشكل القروض السكنية حوالي (34%) منها، فإن البنوك بحاجة إلى التآني ودراسة تطور هذه المخاطر بشكل أكبر عند التوسع في إقراض قطاع الأفراد والقطاع العقاري بشكل عام.

هذا وسيستمر البنك المركزي بمتابعة هذا الموضوع للوقوف على تطور أسعار العقارات في الأردن ومدى تعرض البنوك لمخاطرها.

إذا زادت قيمة القرض إلى قيمة العقار المرهون عن 80.0%، وبمعنى آخر فإنه إذا زادت نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون عن 80.0% فإن هذه القروض تخضع لمتطلبات رأس مال أعلى، مما يعزز من قدرة البنوك على مواجهة هذه المخاطر ويعزز من الاستقرار المالي في المملكة.

خلاصة

شكلت التسهيلات العقارية أو بضمانات عقارية ما يزيد عن 33.4% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك وبالرغم من ارتفاع هذه النسبة إلا أن القيمة التقديرية للعقارات المرهونة تزيد بهامش جيد عن قيمة التسهيلات الممنوحة حيث تغطي الضمانات العقارية حوالي 137% من حجم التسهيلات العقارية، مما يعزز من قدرة البنوك على

الفصل السابع: هامش سعر الفائدة ومكوناته والعوامل المؤثرة فيه

أولاً: مقدمة

كما أشارت بعض الدراسات إلى أن هامش سعر الفائدة المرتفع يرتبط مع ضعف الكفاءة التشغيلية للبنوك¹⁵؛ إلا أنه وبنفس الوقت قد يساهم بتعزيز ملاءة البنوك، وذلك عندما يتم توجيه الأرباح المتحققة من الهوامش المرتفعة إلى تعزيز القواعد الرأسمالية للبنوك¹⁶.

أما عن مكونات هامش سعر الفائدة والعوامل المؤثرة فيه فقد أشارت الدراسات إلى أن المحددات عديدة وتختلف من بلد لآخر، فعلى سبيل المثال هناك بعض الدراسات أشارت إلى أن المحددات الرئيسية تتعلق بعوامل تخص البنك نفسه، بينما أشارت دراسات أخرى إلى أن العوامل الخاصة بالصناعة المصرفية هي الأكثر أهمية، في حين أن بعض الدراسات إعتبرت أن عوامل الإقتصاد الكلي من أهم

يعتبر هامش سعر الفائدة¹³ من أهم العوامل التي تقيس كفاءة البنوك وفعاليتها في توظيف مصادر أموالها والقيام بدورها الرئيسي المتمثل بالوساطة المالية بين المودعين والمقترضين، وحسب الدراسات المتعددة فإن هامش سعر الفائدة المرتفع يمكن أن يؤدي إلى تباطؤ النمو الإقتصادي وخصوصاً في الإقتصادات النامية، إن العديد من الدراسات أشارت إلى أن هامش سعر الفائدة المرتفع المتمثل بإنخفاض أسعار الفائدة على الودائع وإرتفاعها على القروض يؤدي إلى الحد من المدخرات وزيادة تكلفة الإقتراض للمقترضين المحتملين وبالتالي إنخفاض الإستثمار وتراجع النشاط الإقتصادي¹⁴.

¹⁵ تُعرف الكفاءة التشغيلية بشكل عام بأنها "الإستغلال الأمثل للطاقت الإنتاجية على مستوى المؤسسة، وتوجيه الموارد المتاحة نحو تحقيق أكبر قدر من العوائد بأقل قدر ممكن من التكاليف، أي التحكم الناجح في إمكانيات المؤسسة المادية والمالية والبشرية بما يضمن أداء أفضل في ظل المحيط الإقتصادي والإجتماعي والسياسي الذي تنشط فيه".

¹⁶ Saunders, A.and Schumacher L., 2000 " The determinants of bank interest margins: an international study", Journal of International Money and Finance, pp. 813-832.

¹³ تم إستثناء البنوك الإسلامية من هذا الفصل.

¹⁴ Brock, P.L,and Suarez, L.R,2000, "Understanding the behavior of bank spreads in Latin America", Journal of Development Economics, 63, pp.113-135.

ثانياً: تطور هامش سعر الفائدة لدى البنوك المرخصة

أخذ هامش أسعار الفائدة اتجاهًا تنازلياً خلال السنوات (2010-2013)، حيث انخفض من 6.62% في نهاية عام 2010 إلى 5.68% في نهاية عام 2013 إلا أنه إرتفع في نهاية عام 2014 ليصبح 6.02%، ويعود سبب الانخفاض خلال الفترة (2010-2013) إلى ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع مقابل انخفاضها بشكل بسيط على التسهيلات، أما عن سبب إرتفاع الهامش في نهاية عام 2014 فقد نتج عن انخفاض معدل أسعار الفائدة على الودائع بشكل أكبر من الإنخفاض على التسهيلات، حيث إنخفض معدل أسعار الفائدة على الودائع بمقدار (0.51) نقطة في حين إنخفض المعدل على التسهيلات بمقدار (0.17) نقطة فقط، مما أدى إلى ارتفاع الهامش في نهاية عام 2014 بمقدار 0.34 نقطة مقارنة بما كان عليه في نهاية عام 2013، وبمتابعة تطور معدل أسعار الفائدة على الودائع خلال الفترة (2010-2014) يُلاحظ أن المعدل ارتفع من 2.42% في نهاية عام 2010 إلى 3.33% في نهاية عام 2013 إلا أنه إنخفض في نهاية عام 2014 ليصل إلى 2.82%، وفي المقابل كان معدل أسعار الفائدة على التسهيلات في نهاية عام 2010 9.04% ومن ثم أخذ بالإنخفاض والإرتفاع حتى وصل

العوامل التي تفسر هامش سعر الفائدة لا سيما في البلدان النامية¹⁷. ومن الجدير ذكره ان إحدى الدراسات الصادرة عن صندوق النقد الدولي (IMF) حددت مكونات هامش سعر الفائدة بالمكونات التالية: تكاليف متطلبات الاحتياطي النقدي الإلزامي، المصاريف التشغيلية، تكاليف مخصص تدني التسهيلات الائتمانية، وهامش الربح¹⁸.

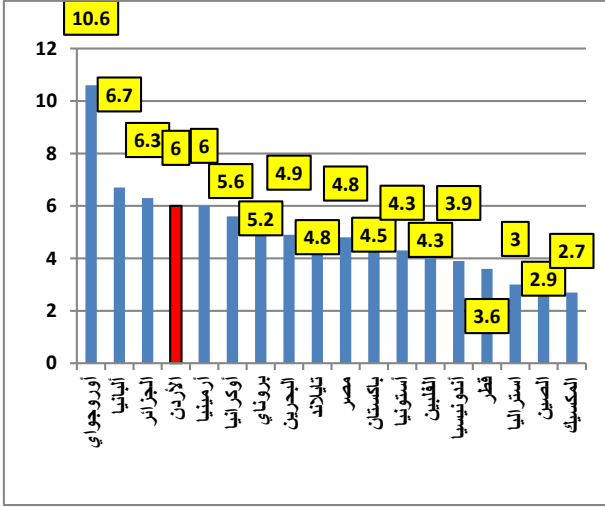
وسيمت في هذا الفصل التطرق إلى تطور هامش سعر الفائدة لدى البنوك المرخصة في الأردن وتحليل مكوناته حسب الدراسة الصادرة عن IMF والتي تم الإشارة إليها أعلاه، بالإضافة إلى محاولة تحديد العوامل المؤثرة في هامش سعر الفائدة من خلال اختبار عدد من المتغيرات التي تؤثر فيه.

كما سيتم التطرق إلى جهود البنك المركزي لتخفيض هامش سعر الفائدة لدى البنوك المرخصة.

¹⁷ Hamadi, and Awdeh, 2012 "The Determinants of Bank Net Interest Margin: Evidence from the Lebanese Banking Sector", Journal of Money, Investment and Banking, pp. 86-98.

¹⁸ Tigran Poghosyan. 2012. Financial Intermediation Costs in Low-Income Countries: The Role of Regulatory, Institutional, and Macroeconomics Factors. WP140.IMF.

شكل (2.7): هامش أسعار الفائدة في الأردن مقارنةً مع عدد من الدول لعام 2014 (%)*



*المصدر: الأردن: البنك المركزي، بقية الدول: قاعدة بيانات البنك الدولي.

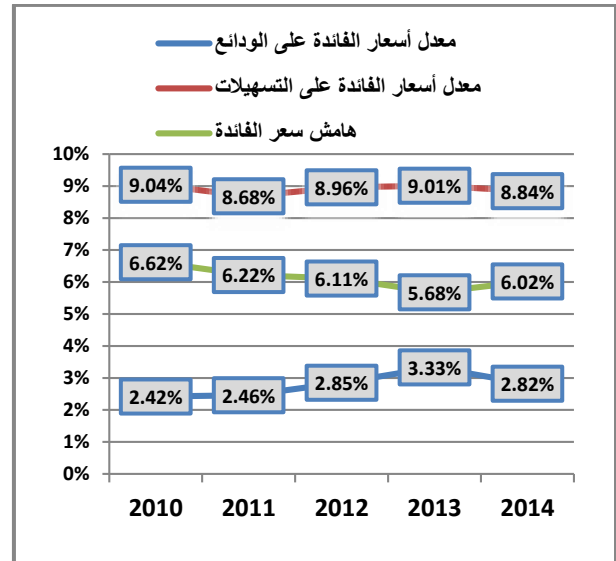
وللوقوف على أسباب ارتفاع الهامش في الأردن فإننا ندرج أدناه تحليلاً لمكونات الهامش والعوامل المؤثرة فيه.

ثالثاً: هامش أسعار الفائدة في الأردن

عند تحليل مكونات الهامش حسب الطريقة التي تم استخدامها في دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي عام 2012 أعدها Tigran Poghosyan، والملخصة في إطار (1)، فإن الهامش يجب أن يغطي المصاريف التشغيلية للبنوك وكلفة مخصصات الديون وكلفة الاحتياطي النقدي الإلزامي المودع لدى البنك المركزي وتحقيق هامش ربح للبنوك (شكل 3.7).

إلى 9.01% في نهاية عام 2013، لكن في عام 2014 عاود الإنخفاض ليصل إلى 8.84%، ويوضح شكل (1.7) التطور في أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات والهامش بينهما خلال الفترة 2010-2014.

شكل (1.7): التطور في أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات والهامش بينهما خلال الفترة 2010-2014.

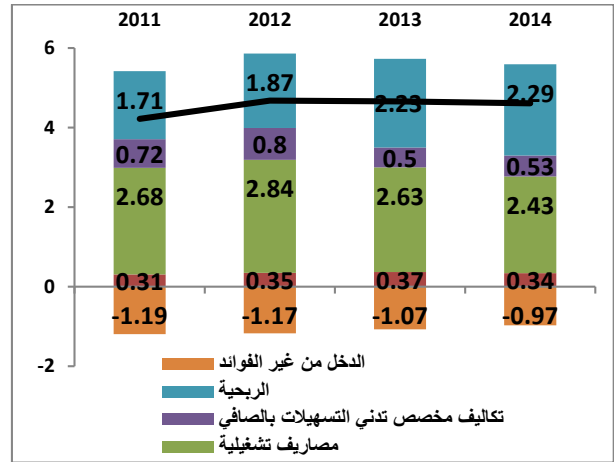


وعند مقارنة الهامش في الأردن بالعديد من الدول الأخرى يتبين أن الهامش في الأردن مرتفع، حيث يحتل الأردن المرتبة الرابعة من حيث ارتفاع هامش أسعار الفائدة من بين 18 دولة تم إختيارها من مختلف القارات (شكل 2.7).

2.43 نقطة مئوية (ما نسبته 40.4% من الهامش) في عام 2014.

كما انخفضت حصة تكاليف مخصصات الديون من 0.80 نقطة مئوية (ما نسبته 13.1% من الهامش) في عام 2012 إلى 0.53 نقطة مئوية (ما نسبته 8.8% من الهامش) في عام 2014، إلا أنه وبنفس الوقت فقد ارتفعت حصة أرباح البنوك من هامش سعر الفائدة من 1.71 نقطة مئوية (ما نسبته 27.5% من الهامش) في عام 2011 إلى 2.29 نقطة مئوية (ما نسبته 38.0% من الهامش) في عام 2014، وهذا بدوره يدل على أن التحسن الذي طرأ على كفاءة البنوك التشغيلية والمتمثل بانخفاض حصة المصاريف التشغيلية ومخصصات الديون من الهامش لم ينعكس على تخفيض هامش أسعار الفائدة وذلك لقيام البنوك برفع هامش ربحها.

شكل (3.7): مكونات هامش سعر الفائدة (2011-2014) (%)



وباستخدام هذه الطريقة فقد تبين أن حصة المصاريف التشغيلية للبنوك (المصاريف الإدارية والعمومية من غير المخصصات) من الهامش بلغت في نهاية عام 2014 حوالي 2.43 نقطة مئوية، أي ما نسبته 40.4% من الهامش، علماً أنه ووفقاً لدراسة صندوق النقد الدولي المشار إليها أعلاه، فإن معدل حصة نسبة المصاريف التشغيلية من الهامش يبلغ حوالي 58.0% لدى دول الاقتصادات الناشئة، مما يعني أن النسبة في الأردن تعتبر جيدة وضمن المستويات المقبولة.

وبمقارنة مكونات هامش سعر الفائدة لدى البنوك المرخصة خلال الأعوام 2012-2014، يلاحظ أن هنالك تحسناً في الكفاءة التشغيلية لدى البنوك، حيث انخفضت حصة المصاريف التشغيلية من الهامش من 2.84 نقطة مئوية (ما نسبته 46.5% من الهامش) في عام 2012 إلى

إطار 1: طريقة تحليل مكونات هامش سعر الفائدة حسب إحدى الدراسات الصادرة عن IMF

يغطي هامش سعر الفائدة حسب إحدى الدراسات الصادرة عن IMF المكونات التالية: تكاليف متطلبات الاحتياطي النقدي الإلزامي، المصاريف التشغيلية، تكاليف مخصص تدني التسهيلات الائتمانية، الربحية. حيث يتم احتساب هامش سعر الفائدة المثالي من خلال استخدام المعادلة التالية:-

هامش سعر الفائدة = تكاليف متطلبات الاحتياطي + المصاريف التشغيلية + تكاليف مخصص تدني التسهيلات بالصافي + الربحية - الدخل من غير الفوائد
والجدول أدناه يوضح نتائج تطبيق المعادلة أعلاه لاحتساب هامش سعر الفائدة لدى البنوك العاملة في المملكة خلال الفترة (2011-2014).

جدول(1.7): نتائج تطبيق معادلة احتساب هامش سعر الفائدة لدى البنوك العاملة في المملكة (2011-2014)

2014	2013	2012	2011	مكونات الهامش
0.34	0.37	0.35	0.31	تكاليف متطلبات الإحتياطي
2.43	2.63	2.84	2.68	مصاريف تشغيلية
0.53	0.50	0.80	0.72	تكاليف مخصص تدني التسهيلات الائتمانية
2.29	2.23	1.87	1.71	الربحية
0.97	1.07	1.17	1.19	الدخل من غير الفوائد
4.61	4.66	4.68	4.22	هامش سعر الفائدة

هامش سعر الفائدة لدى البنك يغطي مكونات تكاليف البنوك وربحياتها على النحو التالي:

- تكاليف متطلبات الاحتياطي النقدي الإلزامي: حيث أن متطلبات الاحتياطي تفرض تكاليف إضافية على البنوك كونها تحتسب كنسبة من الودائع التي يدفع البنك للعملاء فائدة عليها في حين تودع لدى البنك المركزي بدون فائدة، وتقوم البنوك عادةً بتحميل هذه التكاليف الإضافية على العملاء المقترضين (الفوائد الدائنة).
- المصاريف التشغيلية: حيث تقيس المصاريف التشغيلية أثر كفاءة البنك على الهامش، فالبنوك الأكثر كفاءة تكون قادرة على ضبط المصاريف التشغيلية أكثر من البنوك الأخرى الأقل كفاءة، وبالتالي كلما انخفضت حصة المصاريف التشغيلية من هامش سعر الفائدة فإن ذلك يعتبر مؤشراً على زيادة الكفاءة التشغيلية للبنوك.
- تكاليف مخصص تدني التسهيلات: يقيس هذا المكون مخاطر الائتمان ومقدار ما يتحمله الهامش من مخصصات، حيث يتطلب من البنك الذي لديه إقراض بمخاطر أكبر اقتطاع مخصصات إضافية من الإيرادات، الأمر الذي سيتقل الهامش.
- الربحية: وهو الجزء الذي يتبقى من الهامش بعد تغطية المصاريف أعلاه، والذي يعمل على تعزيز حقوق الملكية.
- الدخل من غير الفوائد: كلما قل الهامش فإن ذلك سيؤدي إلى قيام البنوك بإيجاد مصادر أموال من الأنشطة المصرفية غير التقليدية، وذلك للحفاظ على مستوى كافٍ من الربحية، وهذا يفسر وضع الإشارة السالبة لهذا المكون.

جدول (2.7): المتغيرات المستخدمة لقياس أثرها المحتمل على صافي هامش الفائدة

المتغير	رمز المتغير	العامل
موجودات البنك	SIZ	متغيرات تخص البنك نفسه
نسبة إجمالي التسهيلات إلى إجمالي الموجودات	LOAN	
نسبة إجمالي موجودات أكبر 5 بنوك إلى إجمالي موجودات كافة البنوك	CONC	متغيرات تخص الصناعة
سعر فائدة الإقراض ما بين البنوك	INTER	
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	GDP	متغيرات تخص الإقتصاد الكلي
معدل التضخم	INF	

رابعاً: العوامل المؤثرة في هامش سعر الفائدة

لمحاولة تحديد العوامل الممكن أن يكون لها أثر على هامش سعر الفائدة، فقد تم إختبار مجموعة من المتغيرات وذلك باستخدام منهجية الانحدار الخطي المتعدد (regression)، وهذه المتغيرات هي¹⁹:-

- متغيرات تخص البنك نفسه: وهي المتغيرات التي تعكس خصائص كل بنك (Bank's Specific Factors) مثل حجم الموجودات، نسبة إجمالي التسهيلات إلى إجمالي الموجودات.

- متغيرات تخص الصناعة المصرفية: وهي المتغيرات التي تعكس خصائص السوق الذي تعمل به البنوك مثل مستوى المنافسة، سعر فائدة الإقراض ما بين البنوك.

- متغيرات تخص الإقتصاد الكلي: وهي المتغيرات التي تعكس مؤشرات الإقتصاد الكلي والتي من الممكن أن يكون لها أثر على هامش سعر الفائدة مثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو الإقتصادي)، معدل التضخم والجدول (2.7) يبين المتغيرات التي تم استخدامها.

¹⁹ فترة الدراسة من 1998-2014

المنهجية والبيانات المستخدمة

لمعرفة العوامل الممكن أن تؤثر على هامش سعر الفائدة فقد تم بناء النموذج التالي²⁰:-

$$NIM_{it} = \beta_0 + \beta_1 SIZ_{it} + \beta_2 LOAN_{it} + \beta_3 CONC_{it} + \beta_4 INTER_{it} + \beta_5 GDP + \beta_6 INF_{it} + \epsilon_{it}$$

بين نسبة التسهيلات إلى إجمالي الموجودات وهامش سعر الفائدة مما يشير إلى أن توسع البنك في التسهيلات يؤدي إلى إرتفاع هامش سعر الفائدة، أما بخصوص الموجودات فقد بينت النتائج أن العلاقة بينها وبين هامش سعر الفائدة طردية لكنها ليست ذات دلالة إحصائية معنوية.

2. المتغيرات التي تخص الصناعة المصرفية:

بين النموذج الإحصائي أن إجمالي موجودات أكبر 5 بنوك إلى إجمالي موجودات كافة البنوك ترتبط بعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية معنوية مع هامش سعر الفائدة الأمر الذي يُشير إلى أن ارتفاع نسبة التركيز في القطاع المصرفي يؤدي إلى ارتفاع هامش سعر الفائدة لأن هذا يعطي البنوك الكبيرة التي تتمتع بفائض سيولة عالية والتي عادةً لا تحتاج إلى دفع أسعار فائدة مرتفعة على الودائع وزناً ودوراً أكبر في تحديد هامش أسعار الفائدة، كذلك بينت النتائج أن سعر فائدة الإقراض ما بين البنوك يرتبط بعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية مع هامش الفائدة، وهذا يعني أن البنوك قد تقوم بتوسيع هامش سعر الفائدة عند إرتفاع سعر فائدة الإقراض ما

النتائج Empirical Results

الجدول رقم (3.7) يبين نتائج التحليل حيث يلاحظ أن القوة التفسيرية للنموذج كانت مقبولة، حيث بلغت قيمة R^2 48.6% بينما بلغت قيمة Adjusted R^2 44.3%، أما فيما يتعلق بأثر المتغيرات في النموذج على هامش سعر الفائدة فقد كانت كما يلي:-

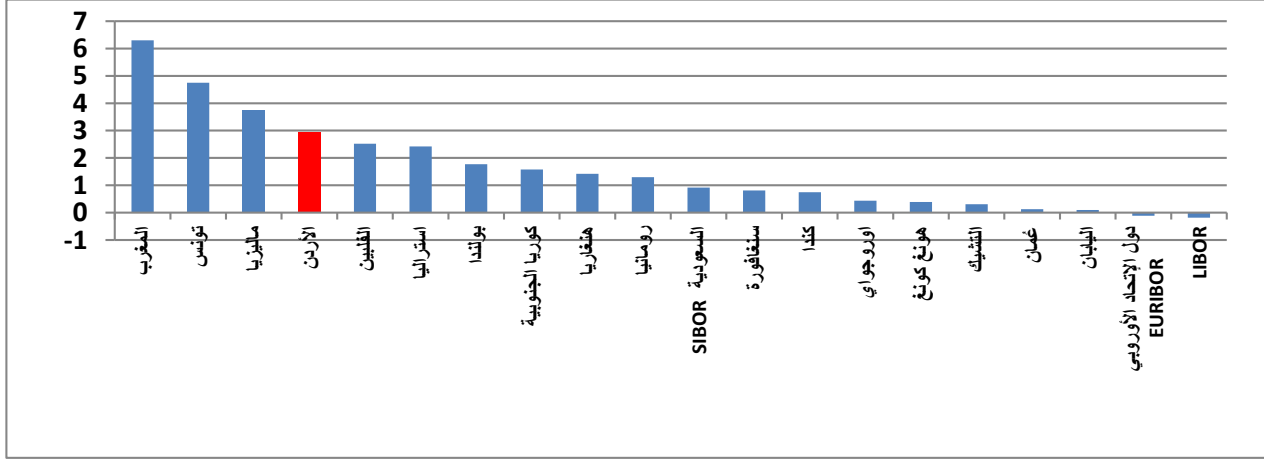
1. المتغيرات التي تخص البنك نفسه: بخصوص المتغيرات

التي تخص البنك والمتمثلة بحجم الموجودات ونسبة التسهيلات إلى إجمالي الموجودات؛ فقد أظهرت النتائج أن هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية معنوية ما

²⁰ دلالة رموز المتغيرات موضحة بالجدول رقم 1.7.

بين البنوك، وذلك للتعويض عن ارتفاع كلفة مصادر أموال البنوك، علماً أن سعر فائدة الإقراض ما بين البنوك في الأردن انخفض من (4.309%) في نهاية عام 2012 إلى (2.944%) في نهاية عام 2014 إلا أنه ما زال مرتفعاً مقارنة مع العديد من الدول الأخرى (شكل 4.7).

شكل 4.7: أسعار فائدة الإقراض ما بين البنوك لليلة واحدة لعدد من الدول (%)



مما يجعل البنوك غير مضطرة لتخفيض أسعار الفائدة على التسهيلات بنفس درجة التخفيض على الودائع كاستجابة منها لإجراءات البنك المركزي المتمثلة بتخفيض أسعار الفائدة عدة مرات.

أما فيما يخص معدل التضخم فقد تبين من خلال النموذج أنه لا يوجد دلالة إحصائية معنوية بينه وبين هامش سعر الفائدة.

3. متغيرات تخص الإقتصاد الكلي:

أظهرت النتائج الإحصائية أن هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية معنوية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبين هامش سعر الفائدة، وبالتالي فإن التحسن الذي طرأ على معدل النمو الإقتصادي خلال عامي 2013 و2014 مقارنة مع الفترة (2010-2012) قد يكون أحد الأسباب التي أدت إلى ارتفاع الهامش، ويمكن تفسير ذلك بأن تحسن النشاط الإقتصادي يرتبط عادة مع زيادة الطلب على الإئتمان

جدول (3.7): النتائج الإحصائية للنماذج المستخدمة لقياس أثر المتغيرات على صافي هامش الفائدة

Prob.	t-Statistic	قيمة معامل المتغير β	المتغير
0.0000	4.792949	0.028460	نسبة إجمالي التسهيلات إلى إجمالي الموجودات
0.0037	2.928742	0.009368	نسبة إجمالي موجودات أكبر 5 بنوك إلى إجمالي موجودات كافة البنوك
0.0000	4.761821	0.160150	سعر فائدة الإقراض ما بين البنوك
0.0000	6.254160	0.136211	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
	0.486198		R^2
	0.443094		Adjusted R^2
	324		المشاهدات
	11.27960		F-statistic
	0.00000		Prob (F-statistic)
	1.407282		Durbin-Watson

وتطوير أدواته بما يحقق أهدافه وبما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية والنقدية قام البنك المركزي بتطوير وتحديث الاطار التشغيلي للسياسة النقدية بكافة أدواتها لتعزيز فعاليتها في تحقيق أهداف السياسة النقدية وذلك على النحو التالي:-

1. تخفيض أسعار أدوات السياسة النقدية: في ضوء العديد من التطورات الإيجابية التي شهدتها الاقتصاد الوطني ومن أبرزها تسجيل مستويات مرتفعة من الاحتياطيات من العملات الأجنبية وتوقع استمرار تراجع العجز في الحساب الجاري وتراجع معدلات التضخم، ويهدف توفير الإئتمان اللازم للقطاعات الاقتصادية المختلفة بكلفة مناسبة لخلق بيئة ملائمة لحفز النمو الاقتصادي وصولاً إلى تحقيق معدلات نمو إقتصادي

خامساً: إجراءات البنك المركزي المتعلقة بالسياسة النقدية وأدواتها

تطوير الإطار التشغيلي للسياسة النقدية وتخفيض أسعار أدوات السياسة النقدية

إستمر البنك المركزي بتنفيذ سياسته النقدية الرامية لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي في المملكة بكفاءة وفعالية وفق أفضل الممارسات المطبقة في هذا المجال، وذلك من خلال الاستمرار بمتابعة التطورات الاقتصادية والنقدية المحلية والعالمية ومختلف المتغيرات ذات العلاقة واستخدام كافة الأدوات المتاحة بالوقت والشكل المناسبين لتحقيق تلك الأهداف، ومن أبرز هذه الأدوات أسعار الفائدة الرئيسية وعمليات السوق المفتوحة. وفي إطار النهج الذي يتبعه البنك المركزي المتمثل بمراجعة

والذي تم تحديده بمدى سعري (2.50%-
 2.75%) (ويُعبر عنه حالياً بسعر فائدة اتفاقيات
 إعادة الشراء لأجل أسبوع)، ويهدف هذا الإجراء إلى
 إعطاء إشارات واضحة حول موقف السياسة النقدية
 وتوجهاتها إزاء التطورات النقدية والاقتصادية محلياً
 وخارجياً.

3. **شهادات الإيداع:** بهدف تطوير أدوات إدارة السيولة
 وبما يمكن البنوك من إدارة سيولتها بكفاءة وفعالية؛
 قام البنك المركزي خلال عام 2015 - ولأول مرة
 منذ شهر 11/2008- بإصدار شهادات إيداع
 بالدينار لآجال وأحجام محددة، بهدف استقطاب
 جزء من السيولة لدى البنوك بمزادات سعريّة ضمن
 مدى تسعيري يحدده البنك المركزي وفق الشروط
 المعلنة لهذه الأداة.

هذا وسيستمر البنك المركزي في نهجه الدائم بمتابعة
 كافة التطورات النقدية والاقتصادية المحلية والدولية،
 واتخاذ ما يلزم من إجراءات تضمن تحقيق أهدافه
 بكفاءة.

خلاصة

لقد بينت دراسة مكونات هامش سعر الفائدة والعوامل
 المؤثر فيه أن الأسباب الرئيسية لارتفاع الهامش في

مرغوبة؛ فقد قام البنك المركزي منذ شهر
 2013/8 بتخفيض هيكل أسعار الفائدة على
 أدوات السياسة النقدية عدة مرات كان آخرها في
 شهر 7/2015، والجدول 4.7 يوضح ذلك، حيث
 تم في شهر 2/2015 تخفيض أسعار الفائدة
 بشكل جوهري خاصة على نافذة الإيداع وذلك
 لحث البنوك التي لديها فوائض سيولة كبيرة على
 تعزيز منح الإئتمان وتوظيف مصادر أموالها
 بفعالية أكبر.

جدول 4.7: التطورات التي تمت على هيكل أسعار الفائدة على
 أدوات السياسة النقدية

التاريخ	سعر فائدة إعادة الخصم	سعر نافذة الإيداع	سعر فائدة إتفاقيات إعادة الشراء لأجل اسبوع	سعر فائدة إتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة
قبل تاريخ 2013/8/7	5.00%	4.00%	4.25%	4.75%
2013/8/7	4.75%	3.75%	4.00%	4.50%
/10/22 2013	4.50%	3.50%	3.75%	4.25%
2014/1/20	4.25%	3.25%	3.50%	4.00%
2014/6/25	4.25%	2.75%	3.00%	4.00%
2015/2/3	4.00%	1.75%	2.75%	3.75%
2015/7/9	3.75%	1.50%	2.50%	3.50%

2. سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي CBJ Main

"Rate": تم في شهر 2/2015 اعتماد هذا السعر
 كسعر فائدة رئيسي لغايات إدارة السياسة النقدية

الأردن مقارنة مع العديد من الدول الأخرى يمكن تلخيصها على النحو التالي:-

1. وجود مستوى مرتفع نسبياً من التركيز في القطاع المصرفي الأردني مما يعطي البنوك الكبيرة التي تتمتع بفائض سيولة عالية والتي عادةً لا تحتاج إلى دفع أسعار فائدة مرتفعة على الودائع وزن ودور أكبر في تحديد هامش أسعار الفائدة في الأردن.

2. عدم إنعكاس التحسن الذي طرأ على الكفاءة التشغيلية للبنوك والمتمثل بانخفاض حصة المصاريف التشغيلية ومخصصات الديون المتعثرة من الهامش على تخفيض هامش أسعار الفائدة، وذلك لقيام البنوك برفع هامش ربحها.

3. تحسن معدل النمو الاقتصادي في المملكة خلال عامي 2013 و 2014 مقارنة بالفترة (2010-2012)، والذي يرتبط -حسب نتائج الدراسة- بعلاقة طردية مع هامش سعر الفائدة، ويمكن تفسير ذلك بأن تحسن النشاط الاقتصادي يرتبط عادة مع زيادة الطلب على الإئتمان مما يجعل البنوك غير مضطرة لتخفيض أسعار الفائدة على التسهيلات

بنفس درجة التخفيض على الودائع كاستجابة منها لإجراءات البنك المركزي المتمثلة بتخفيض أسعار الفائدة عدة مرات.

4. بالرغم من انخفاض سعر فائدة الإقراض ما بين البنوك في الآونة الأخيرة إلا أنه مازال مرتفعاً مقارنة مع العديد من الدول الأخرى مما قد يفسر ارتفاع هامش أسعار الفائدة في الأردن.

5. ارتفاع مستوى المخاطر وحالة عدم اليقين في السوق نتيجة الظروف الإقليمية المحيطة، مما يؤدي إلى ارتفاع علاوة المخاطرة Risk Premium وبالتالي ارتفاع تسعير القروض.

وفي ضوء أن هامش أسعار الفائدة في الأردن ما زال مرتفعاً مقارنةً بكثير من الدول؛ فقد قام البنك المركزي في عدة مناسبات بحث البنوك على المزيد من الاستجابة لإجراءات البنك المركزي المتمثلة بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية عدة مرات وعكس ذلك على تخفيض أسعار الفائدة لدى البنوك بشكل أكبر خاصة على التسهيلات.

الفصل الثامن: اختبارات الاوضاع الضاغطة

Stress Testing

مقدمة

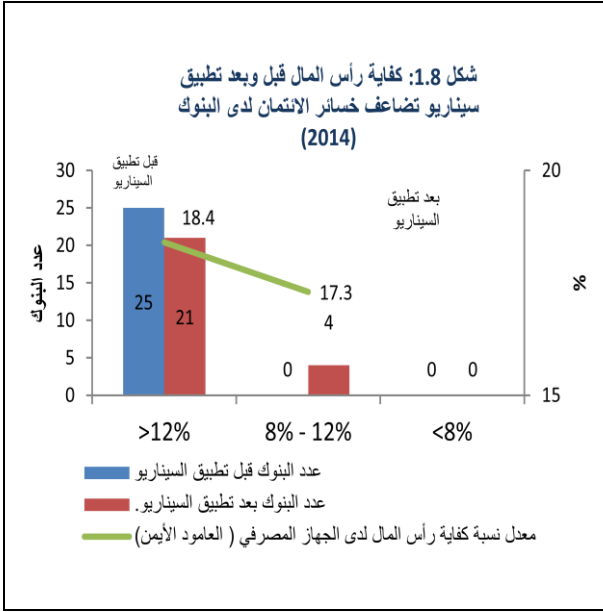
من قبل صندوق النقد الدولي خلال عام 2011 والمسماة (Next Generation Balance Sheet Stress Testing) والتي تعتبر من أفضل المنهجيات المستخدمة بهذا الخصوص. هذا وقد قام البنك المركزي باستخدام هذه المنهجية بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة المتمثلة باختبارات الحساسية، بالإضافة إلى تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية باستخدام منهجية النموذج الناقل Top down Macro Stress Testing/ Satellite Model حيث تعتبر هذه المنهجية من أهم أدوات اختبارات الأوضاع الضاغطة التي تهتم بها السلطات الرقابية كونها تقيس أثر المؤشرات الاقتصادية الكلية (Macroeconomic Indicators) على نسبة الديون غير العاملة لدى البنوك ونسبة الملاءة لديها (نسبة كفاية رأس المال).

وتجدر الإشارة إلى ان البنك المركزي يعمل حالياً على اعداد تعليمات جديدة للبنوك بخصوص اختبارات

تعتبر اختبارات الاوضاع الضاغطة أداة من أدوات إدارة المخاطر التي تهدف إلى قياس قدرة الجهاز المصرفي على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة، وقد ازدادت أهمية هذه الاختبارات بعد الأزمة المالية العالمية، حيث تستخدم نتائجها في تحديد مستوى رأس المال والسيولة الواجب الاحتفاظ بها من قبل البنوك لتكون قادرة على تحمل الصدمات المالية والمخاطر المرتفعة.

وفي هذا السياق قام البنك المركزي الأردني خلال عام 2009 بإصدار تعليمات اختبارات الاوضاع الضاغطة رقم (2009/46) تاريخ 2009/9/30، والتي تم الطلب بموجبها من البنوك إجراء مجموعة من الاختبارات المتعلقة بالمخاطر المختلفة التي تواجهها مثل: مخاطر الائتمان والتركزات والسوق والسيولة وغيرها. وبدأ البنك المركزي منذ بداية عام 2013 بتطوير منهجية إعداد اختبارات الأوضاع الضاغطة بالاعتماد على المنهجية التي طورت

النسبة سوف تبقى أعلى من 12% لدى واحد وعشرين بنكاً. كما ستبقى أعلى من الحد الأدنى المطبق عالمياً والبالغ 8% لدى البنوك المتبقية مما يدل على قدرة البنوك في الأردن على تحمل هذه الصدمة (شكل 1.8).



2- تعثر أكبر ثلاثة مقترضين

فيما يخص مخاطر التركزات الائتمانية وفي حال تعثر أكبر ثلاثة مقترضين على مستوى كل بنك فإن نسبة كفاية رأس المال ستبقى أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن والبالغ 12% لدى اثنين وعشرين بنكاً وستنخفض عن 12% لدى ثلاثة بنوك فقط، حيث ستتراوح النسبة لدى هذه البنوك بين 8.5% و10.9%، أي أنها ستبقى أعلى من الحد الأدنى المطبق عالمياً والبالغ 8% (شكل 2.8).

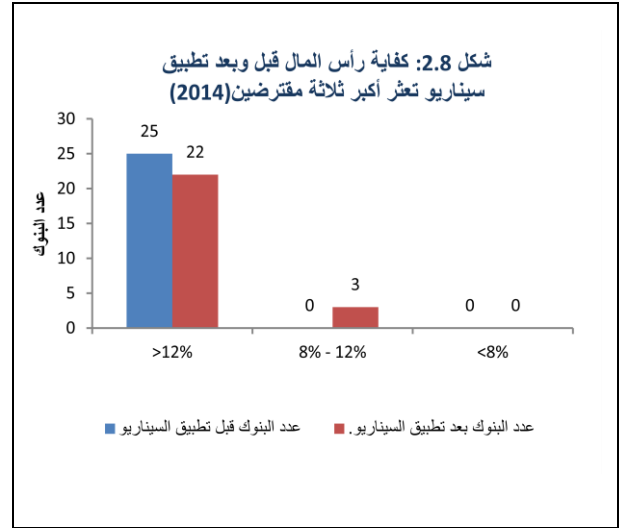
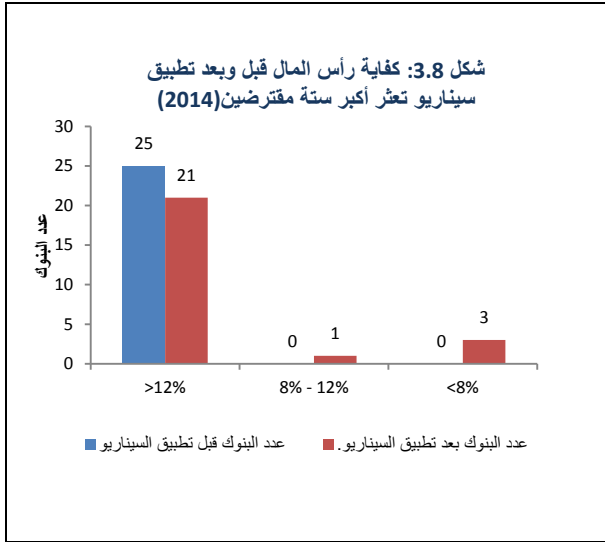
الأوضاع الضاغطة (Bottom-up Stress Testing) تأخذ بالاعتبار آخر التطورات في هذا المجال، ومن المتوقع اصدار هذه التعليمات خلال العام الحالي 2015.

أولاً: اختبارات تحليل الحساسية (SENSITIVITY ANALYSIS)

أ- اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر الائتمان

1- تضاعف خسائر الائتمان

بافتراض تضاعف خسائر الائتمان لدى البنوك (تضاعف نسب التعثر) بسبب تقادم الظروف السياسية في المنطقة وأثرها على الأوضاع الاقتصادية وعلى البنوك في الأردن، وفي هذه الحالة سوف تنخفض نسبة كفاية رأس المال لدى الجهاز المصرفي في الأردن من 18.4% إلى 17.3%، مما يعني أن الجهاز المصرفي بشكل عام قادر على تحمل هذه الصدمة حيث تبقى النسبة لديه بعد تأثير الصدمة أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن والبالغ 12% وبهامش مريح، ويعود السبب في التأثير المحدود لهذه الصدمة إلى ارتفاع أرباح البنوك بشكل ملحوظ خلال عام 2014 وبالتالي زيادة قدرة البنوك على استيعاب المخصصات والخسائر الإضافية الناتجة عن الصدمة في حال حدوثها دون تحميلها على رأس المال مما يشكل حماية لرؤوس أموال البنوك، وعلى المستوى الفردي فإن



3- تعثر أكبر ستة مقترضين

أما في حال تعثر أكبر ستة مقترضين على مستوى كل بنك فإن نسبة كفاية رأس المال ستبقى أعلى من 12% لدى واحد وعشرين بنكاً وستتخفض عن 12% لدى أربعة بنوك فقط، حيث تبقى النسبة لدى بنك واحد أعلى من الحد الأدنى المطبق عالمياً والبالغ 8%، في حين تنخفض النسبة لدى ثلاثة بنوك عن 8%، مما يدل على أن بعض البنوك بحاجة إلى تخفيض مخاطر التركيز لديها، علماً بأن البنك المركزي يتابع باستمرار مخاطر التركيز لدى البنوك من خلال تعليمات التركزات الائتمانية (شكل 3.8).

ب- اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر السوق

تم اجراء بعض الاختبارات للتحقق من حساسية مخاطر السوق وأثرها على كفاية رأس المال . وقد تم اقتصار التحليل على ثلاثة أنواع من الصدمات: أسعار الفائدة، أسعار العملة، و انخفاض أسعار الاسهم. علماً بأنها المتغيرات الأكثر شيوعاً في هذا السياق. وبطبيعة الحال فقد افترضنا من خلال التحليل ثبات العوامل الأخرى (Ceteris Paribus).

2- صدمة أسعار العملة (Foreign Exchange rate shock)

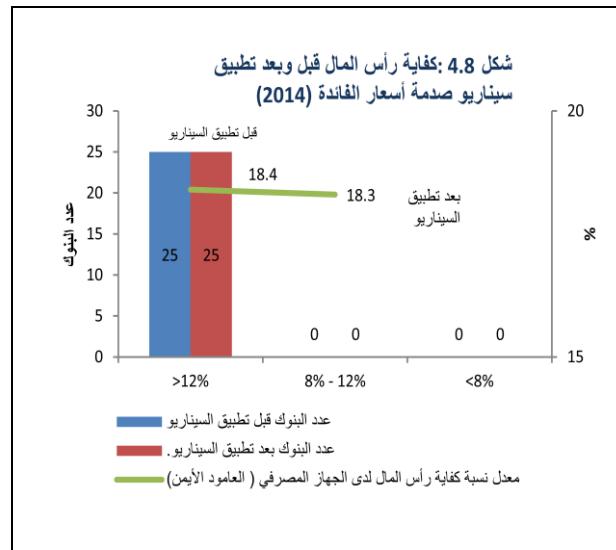
بافتراض انخفاض سعر صرف الدينار²¹ بنسبة 50%. وفي هذه الحالة سوف تتخفض نسبة كفاية رأس المال لدى الجهاز المصرفي في الأردن من 18.4% إلى 17.8%²²، مما يعني أن الجهاز المصرفي بشكل عام قادر على تحمل هذه الصدمة حيث تبقى النسبة لديه بعد تأثير الصدمة أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن والبالغ 12% وبهامش مريح. وعلى المستوى الإفرادي فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12% لدى كافة البنوك (شكل 5.8).

²¹ هذا سيناريو افتراضي يهدف الى دراسة مدى تعرض البنوك لمخاطر سعر الصرف بشكل رئيسي، علماً بأن احتياطات البنك المركزي من العملات الاجنبية وصلت في نهاية شهر 6/2015 إلى (13.7) مليار دولار وتغطي المستوردات لحوالي (7) أشهر، وهو مستوى مريح جداً، مما يعزز من استقرار سعر صرف الدينار بشكل كبير.

²² هذا التحليل لا يأخذ بالاعتبار الآثار غير المباشرة لانخفاض سعر صرف الدينار على الاقتصاد وبالتالي على الديون غير العاملة لدى البنوك.

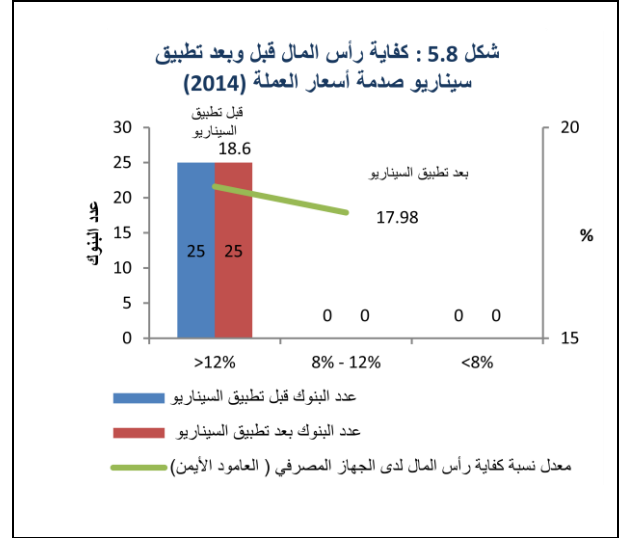
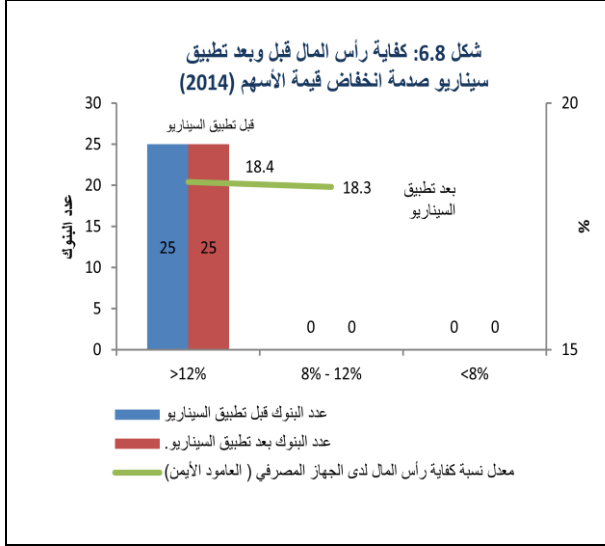
1- صدمة أسعار الفائدة (Interest rate shock)

بافتراض انخفاض أسعار الفائدة بمقدار 200 basis points وهو ما يسمى بالصدمة المعيارية لمخاطر أسعار الفائدة (Standardized Interest Rate Shock). وفي هذه الحالة سوف تتخفض نسبة كفاية رأس المال لدى الجهاز المصرفي في الأردن من 18.4% إلى 18.1%، مما يعني أن الجهاز المصرفي قادر على تحمل هذه الصدمة حيث تبقى النسبة لديه بعد تأثير الصدمة أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن والبالغ 12% وبهامش مريح. وعلى المستوى الإفرادي فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12% لدى كافة البنوك. مما يدل على أن تعرض البنوك في الأردن لمخاطر سعر الفائدة محدود جداً (شكل 4.8).



السوق الاستثمارية وتركيزها على عملها الرئيسي المتمثل

بالإقراض. (شكل 6.8)



3- صدمة انخفاض أسعار الاسهم (Equity price shock)

بافتراض انخفاض أسعار الأسهم في السوق المالي بنسبة 50% على فرض زيادة حالة عدم اليقين نتيجة للظروف الإقليمية المحيطة. ففي هذه الحالة سوف تنخفض نسبة كفاية رأس المال لدى الجهاز المصرفي في الأردن من 18.4% إلى 18.1%، مما يعني أن الجهاز المصرفي بشكل عام قادر على تحمل هذه الصدمة حيث تبقى النسبة لديه بعد تأثير الصدمة أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن والبالغ 12% وبهامش مريح. وعلى المستوى الإفرادى فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12% لدى كافة البنوك. ان نتائج الاختبارات المتعلقة بمخاطر السوق تدل على قدرة البنوك على مواجهة هذه المخاطر بشكل مريح نتيجة تمتع البنوك بمستويات مرتفعة من رأس المال هي الأعلى في المنطقة ومحدودية تعرضها لأدوات

ثانياً: اختبارات الاوضاع الضاغطة الكلية (MACRO-STRESS TESTING)

تعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك والأكثر أثراً على ملاءتها، ولذلك فقد تم توظيف النموذج الناقل (Satellite Model) للتنبؤ بنسبة الديون غير العاملة لعام 2015 بافتراض حدوث تراجع في بعض المتغيرات الاقتصادية على فرض تفاقم الظروف الإقليمية المحيطة بالمملكة وتأثيرها بشكل أكبر على الاقتصاد الأردني، حيث تم استخدام نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو الاقتصادي) كأحد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على الديون غير العاملة لدى البنوك، وتشير الأبحاث الاقتصادية إلى أن انخفاض

ΔGDP = معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (معدل النمو

الاقتصادي)

IR = أسعار الفائدة

ΔSPI = التغير في مؤشر أسعار الأسهم

وبناء على الاختبارات الاحصائية التي تم اجرائها فقد وجد

أن هناك علاقة عكسية مؤثرة (Significant) ما بين معدل

النمو الاقتصادي ونسبة الديون غير العاملة وعلاقة

عكسية مؤثرة ما بين أسعار الأسهم ونسبة الديون غير

العاملة وعلاقة طردية مؤثرة ما بين أسعار الفائدة ونسبة

الديون غير العاملة لدى البنوك، وفقاً للمعادلة التالية:

$$NPL = -12.67 + 0.87NPL_{(t-1)} - 0.32\Delta GDP - 0.001\Delta SPI + 1.47IR$$

المتغير	المعامل	احصائية t
C	-12.67***	-3.3574
NPL(-1)	0.87***	14.9351
GDP(-1)	-0.32*	-1.7703
SPI	-0.001**	-2.6834
IR(-2)	1.47***	3.2905
معامل التحديد (R^2)		97.6%

(***) تتمتع المعنوية الاحصائية على مستوى ثقة 99%

(**) تتمتع المعنوية الاحصائية على مستوى ثقة 95%

(*) تتمتع المعنوية الاحصائية على مستوى ثقة 90%

الافتراضات المستخدمة:

للتنبؤ بنسبة الديون غير العاملة لعام 2015 بناءً على

التغير المفترض في معدل النمو الاقتصادي وأسعار الأسهم

وأسعار الفائدة فقد تم افتراض السيناريوهات التالية:

معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الديون غير العاملة

نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي وبالتالي تراجع قدرة العملاء

على سداد ديونهم، كما تم استخدام أسعار الاسهم وأسعار

الفائدة أيضاً للتنبؤ بنسبة الديون غير العاملة حيث تتضمن

منهجية اختبارات الأوضاع الضاغطة باستخدام النموذج

الناقل افتراض (3) سيناريوهات لتوقع قيمة المتغير التابع

(نسبة الديون غير العاملة NPLS) ودراسة أثرها على نسبة

كفاية رأس المال لدى البنوك للعام القادم، وهذه

السيناريوهات تتدرج بالشدة كما يلي:

- السيناريو الكلي الأول وهو السيناريو الأقل شدة

(Moderate Macro Stress Scenario).

- السيناريو الكلي الثاني وهو السيناريو متوسط

الشدة (Medium Macro Stress Scenario).

- السيناريو الكلي الثالث وهو السيناريو الأكثر شدة

(Severe Macro Stress Scenario).

للتنبؤ بنسبة الديون غير العاملة، فقد تم استعمال النموذج

التالي:

$$NPL = c + b_1 NPL(-1) + b_2 \Delta GDP + b_3 \Delta SPI + b_4 IR$$

NPL = نسبة الديون غير العاملة المتوقعة لعام 2015

c = عدد ثابت

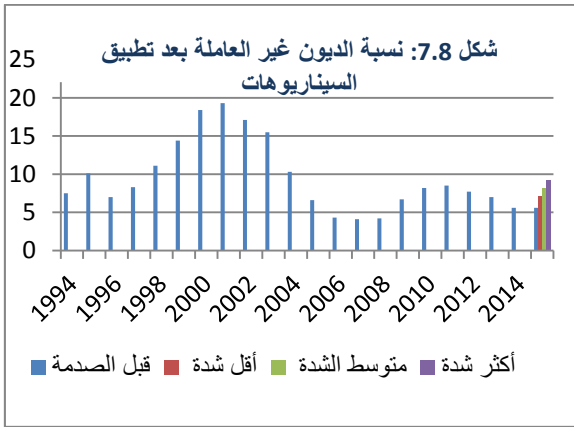
$NPL(-1)$ = نسبة الديون غير العاملة للعام السابق

جدول 1.8: السيناريوهات المفترضة²³

النتائج:

الشكل رقم (7.8) والجدول رقم (2.8) يبينان نسبة الديون غير العاملة المتوقعة لعام 2015 بافتراض حدوث السيناريوهات أعلاه حيث سترتفع نسبة الديون غير العاملة من 5.6% في عام 2014 إلى 9.3% بافتراض حدوث السيناريو الأكثر شدة وبالتالي ستتخفض نسبة كفاية رأس المال من 18.4% في عام 2014 إلى 17.1% في 2015.

السيناريو	معدل النمو الاقتصادي % GDP 3.1(2014)
السيناريو الأقل شدة	انخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى 2.1% وانخفاض أسعار الأسهم بنسبة 50% وارتفاع أسعار الفائدة 100 نقطة أساس
السيناريو متوسط الشدة	انخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى 1% وانخفاض أسعار الأسهم بنسبة 75% وارتفاع أسعار الفائدة 150 نقطة أساس
السيناريو الأكثر شدة	انخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى صفر وانخفاض أسعار الأسهم بنسبة 100% وارتفاع أسعار الفائدة 200 نقطة أساس



²³ تم افتراض السيناريوهات وفق المنهجية التالية:

السيناريو الأقل شدة: معدل النمو الاقتصادي لعام 2014 مطروحاً منه أقل انحراف عن الوسط الحسابي لمعدل النمو الاقتصادي في فترة الدراسة.

السيناريو متوسط الشدة: معدل النمو الاقتصادي لعام 2014 مطروحاً منه وسيط الانحرافات عن الوسط الحسابي لمعدل النمو الاقتصادي في فترة الدراسة.

السيناريو الأكثر شدة: معدل النمو الاقتصادي لعام 2014 مطروحاً منه أكبر انحراف عن الوسط الحسابي لمعدل النمو الاقتصادي في فترة الدراسة.

أما بالنسبة لأسعار الاسهم وأسعار الفائدة فقد تم التدرج بالنسب وفقاً للفرضيات المستخدمة في تعليمات البنك المركزي بخصوص اختبارات الأوضاع الضاغطة وإرشادات لجنة بازل بخصوص الصدمة المعيارية لمخاطر أسعار الفائدة.

جدول 2.8: نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية

كفاية رأس المال المتوقعة 2015 علماً أن كفاية رأس المال عام 2014 بلغت 18.4%	نسبة الديون غير العاملة المتوقعة لعام 2015 علماً أن نسبة الديون غير العاملة لعام 2014 بلغت 5.6%	السيناريوهات المفترضة
17.5%	7.13%	السيناريو الأقل شدة
17.3%	8.23%	السيناريو متوسط الشدة
17.1%	9.28%	السيناريو الأكثر شدة

الخلاصة:

بناءً على النتائج من الجدول أعلاه فإن الجهاز المصرفي قادر بشكل عام على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة المتمثلة بارتفاع نسبة الديون غير العاملة نتيجة التغير المعاكس في الظروف الاقتصادية، إذ أن نسبة كفاية رأس المال لدى الجهاز المصرفي ستبلغ 17.1% وذلك بافتراض حدوث السيناريو الأكثر شدة. وتعود هذه النتائج الايجابية إلى تمتع البنوك في الأردن بمستويات مرتفعة من رأس المال هي الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. هذا وسيستمر البنك المركزي بتطوير هذه الاختبارات وإجراء المزيد منها أخذاً بالاعتبار تطورات المخاطر على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي للتأكد من سلامة وامتانة الجهاز المصرفي الأردني.